وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو قاسم سعد الله الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجنائي

تحت عنوان:

العنف ضد المرأة العاملة

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من النساء العاملات بولاية تيبازة

إعداد الطالب:

اللحياني كمال

إشراف الدكتور:

دريس سفيان

السنة الجامعية : 2017- 2018

شكر وتقدير

ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، إذ وفقتني لإتمام هذا العمل ويسرت لي الأمر العسير، أرجو اللهم أن تتقبل مني هذا العمل وأنت راض عني

أتقدم بجزيل الشكر

إلى من كان سندي بجهده وأستاذي بعلمه ومشرفي بحكمته ،إلى من لم يبخل بنصائحه وتوجيهاته ،إلى ذوا الصدر الرحب الدكتور المشرف سفيان دريس

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

فشكرا جميعا

الإهداء

اهدي هذا العمل ثمرة جهدي
إلى أبي وأمي حفظهما الله
إلى كل إخوتي وأخواتي
إلى كل العائلة الطيبة
إلى كل طالب محبلللعلم والتعلم

فهرس المحتويات

إهداء	
تشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
المقدمة	1
الباب الأول الإطار المنهجي والنظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	5
المبحث الأول:منهجية البحث	6
أولا: أسباب اختيار الموضوع	6
ثانيا: أهداف الدراسة	6
ثالثا: أهمية الدراسة	7
رابعا: الإشكالية	8
خامسا: الفرضيات	9
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم	9
أولا- مفهوم العنف	9
ثانيا- مفهوم العنف ضد المراة	10
ثالثا- مفهوم المراة العاملة	10
رابعا- مفهوم الردع	11
الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة	12
المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية	13
اولا – نظريات العنف	13

النظرية الانتربولوجية	13
نظرية التحليل النفسي	14
نظرية الصراع الطبقي :(الماركسية)	16
الكلاسيكية :نموذج كارل ماركس "	16
المحدثة:نموذج رالف دارندوف"	17
نظرية التقليد والمحاكاة	18
النظرية اللامعيارية :"anomie"	20
نظرية المخالطة الفارقة	21
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	22
اولا – الدراسات الأجنبية	22
الدراسة الأولى: دراسة glendakkator عن العنف الزوجي 1998	22
الدراسة الثانية: دراسة سوزان سنميتز عن العنف بين الرجل والمرأة –دراسة عبر ثقافة 2000	22
ثانيا- الدراسات العربية	23
الدراسة الأولى: دراسة د.فهيمة شرف الدين، العنف ضد المرأة في لبنان	23
الدراسة الثانية: دراسة طريف شوقي عن العنف في الأسرة المصرية 2000	25
ثالثا :الدراسات الجزائرية	26
الدراسة الاولى: جمال معتوق، وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن	26
الدراسة الثانية: علجية حنان، العنف الجسدي داخل الأحياء الجامعية المختلفة	27
الفصل الثالث : العنف	32
المبحث الأول: مفهوم العنف	34
المبحث الثاني : تعريف بعض الفلاسفة و العلماء للعنف	38
المبحث الثالث : الفرق بين العنف و العدوان	39
المبحث الرابع : تصانيف العنف حسب بعض العلماء و الفلاسفة	41
أولا : أنواع العنف	41

ثانيا :أنماط العنف	**42**
ثالثا :أشكال العنف	**43**
رابعا : مستويات العنف	**43**
الفصل الرابع : العنف ضد المرأة العاملة	**45**
المبحث الاول :المرأة والعمل	**47**
أولا- نبذة تاريخية عن العمل النسوي.	**47**
ثانيا- انعكاسات الثورة الصناعية على العمل النسوي.	**48**
ثالثا- **أثر الحربين العالميتين على العمل النسوي.**	**49**
رابعا- أهم الاتجاهات النظرية المتناولة لقضايا التمييز بين الجنسين.	**50**
خامسا- العوامل المساعدة لدخول النساء عالم الشغل.	**53**
سادسا- الصعوبات المواجهة للعمل النسوي.	**57**
سابعا- عمل المرأة في العالم.	**58**
المبحث الثاني: العنف ضد المرأة.	**68**
أولا- تعريف العنف ضد المرأة.	**68**
ثانيا- تفيئة انماط العنف ضد المرأة	**68**
ثالثا- الإغتصاب.	**69**
رابعا- مختلف أشكال العنف التي تكابدها المرأة.	**71**
خامسا- الأماكن التي تتعرض فيها المرأة للعنف.	**72**
المبحث الثالث- العنف ضد المرأة العامل.	**74**
أولا-أصل العنف.	**74**
ثانيا: أنماط العنف في العمل.	**76**
ثالثا: أسباب العنف في العمل.	**77**
رابعا: مظاهر العنف في العمل.	**79**
خامسا: آثار العنف في العمل.	**79**

الباب الثاني : الاطار الميداني	
الفصل الخامس: الاجراءات المنهجية للدراسة	84
المبحث الاول: مجالات الدراسة	85
أولا: المجال البشري للدراسة	85
ثانيا: المجال الجغرافي للدراسة	87
ثالثا: المجال الزمني للدراسة	87
المبحث الثاني : المناهج والتقنيات المستعملة	87
اولا : المنهج الوصفي التحليلي	88
ثانيا : المنهج المقارن.	88
ثالثا : الأدوات والتقنيات المستعملة	89
1 -إستمارة الإستبيان	89
2 – الملاحظة	89
3 -المقابلة	90
الفصل السادس: عرض وتحليل نتائج الجداول الخاص بالفرضيات	91
المبحث الاول : تحليل وعرض نتائج البيانات العامة	92
المبحث الثاني : تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى .	99
المبحث الثالث : تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية .	117
المبحث الرابع : الإستنتاج العام للدراسة .	130
الخاتمة	132
المراجع	134
الملاحق	142

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين مميزات الفئة العاملة النسوية في الجزائر حسب الحالة المدنية	64
02	يبين مميزات الفئة العاملة النسوية في الجزائر حسب الفئة العمرية	64
03	يبين مميزات الفئة العاملة النسوية في الجزائر حسب المستوى التعليمي	65
04	يبين توزيع الفئة العاملة النسوية حسب قطاعات النشاط	66
05	يبين عدد العاملات حسب القطاعين.	86
06	يبين عدد العينة المستهدفة.	86
07	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع القطاع.	87
08	يبين توزيع المبحوثات حسب الفئة العمرية في القطاعين.	92
09	يبين توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي في القطاعين.	93
10	يبين توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية في القطاعين.	94
11	يبين توزيع المبحوثات حسب الوسط المعيشي في القطاعين	95
12	يبين توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في المهنة في القطاعين.	96
13	يبين توزيع المبحوثات حسب رتبتهن في التدرج الوظيفي في القطاعين.	97
14	يبين طبيعة العلاقة بين الزملاء والمبحوثات حسب نوع القطاع.	99
15	يبين طبيعة العلاقة بين المبحوثات والمسؤولين في العمل حسب القطاعين.	101
16	يبين توزيع المبحوثات حسب تعرضهن للمضايقات في القطاعين.	103
17	يبين إجابات المبحوثات حول إعتبار المضايقات التي تعرَّضن لها عنف في القطاعين.	104
18	يبين نوع العنف الذي تعرضت له المبحوثات حسب القطاعين.	105
19	يبين العلاقة بين فئة التدرج الوظيفي وتعرض المبحوثات للعنف في القطاعين.	107
20	يبين مبررات الموقف حول مساهمة أو عدم مساهمة المنصب الذي يشغلنه بتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل في القطاعين.	110
21	يبين توزيع إجابات المبحوثات حسب هوية المعتدي في القطاعين .	113
22	يبين توزيع المبحوثات حسب حالتهن المدنية وتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل في القطاعين.	117
23	يبين يبين توزيع إجابات المبحوثات حول وجود علاقة لحالتهن المدنية	120

	وتعرضهن للعنف حسب القطاعين .	
24	يبين الفئة الأكثر تعرضا للتحرش الجنسي حسب الحالة المدنية في القطاعين.	121
25	يبين تأثير العنف بالمرأة على علاقتها مع محيطها من الرجال في القطاعين.	123
26	يبين إجابة المبحوثات حول مساهمة تعرضهن للعنف في التأثير على حياتهن العائلية.	125
27	يبين نوع التأثيرالذي تركه الاعتداء على الحياة العائلية للمبحوثات حسب القطاعين.	126
28	يبين أسباب خروج المرأة للعمل في القطاعين.	127
29	يبين توزيع إجابات المبحوثات حول كفاية عدد أفراد الأسرة الذين يمارسون عملا مأجورا حسب القطاعين .	128

مقدمة :

ترتبط ظاهرة العنف إرتباطا وثيقا بالمجتمع أي أنها وليدة تغيرات إجتماعية سريعة أدت إلى إنتشارها وتفاقمها ، أي أنها جزء لايتجزأ من البنية التركيبية للمجتمع إذ تكون هذه الظاهرة نتيجة الضغوطات التي يفرضها المجتمع على سلوك الأفراد والتي تؤدي بإتخاذ سلوكهم أوجها مختلفة تتعارض في الكثير من الأحيان مع المعايير والقيم المتعارف عليها ، ويرجع ذلك إلى إفتقار الأفراد في المجتمع الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم .

وأمام هذا التعارض في الأهداف والغايات نجد العديد من أفراد المجتمع يحاولون إستثمار سلوكهم الجنسي خارج إطاره الشرعي ، الأمر الذي يولد ظواهر إجتماعية خطيرة خاصة مع الإنحلال الذي مس الضوابط المجتمعية التي تضبط السلوك العدواني للأفراد ،وبذلك نجد ظاهرة العنف ضد النساء العاملات من القضايا الخطيرة والتي تزداد وتشتد وتيرتها يوما بعد يوم وبالأخص مع الإنتشار الواسع للإباحية والصورة السيئة التي يجسد بها الإعلام المرأة ، الأمر الذي يجعل منها في الكثير من الأحيان تخضع للعديد من المساومات والضغوطات مما يجعلها تعيش في حيرة بين مواجهتها لهذه الممارسات أو سكوتها عنها وخضوعها للمتحرش بها،لذلك قررنا دراسة هذا الموضوع للإلمام بجميع جوانبه وذلك عن طريق محاولة دراسة هذه الظاهرة في كل من القطاعين العام والخاص ، مع إجراء مقابلات تدعيمية تدعم نتائجنا المتوصل إليها من خلال دراستنا الميدانية .

بالإضافة إلى محاولة فهم وجهة نظر كل من الأخصائيين في القانون وأساتذة علم الإجتماع لهذه الظاهرة ولمحاولة الخوض في غمار هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى إنتشارها وساهمت في السكوت والتواطىء القائم بين كل من المرأة والرجل وأفراد المجتمع قررنا إجراء هذه الدراسة .

وقد إشتملت دراستنا هذه على بابين أساسيين يتمثل الباب الأول في الجانب النظري للدراسة ، أما الباب الثاني فيتمثل في الجانب الميداني ، ويشتملان في مجملهما على خمسة فصول ، إذ نجد الباب الأول ينقسم إلى ثلاثة فصول نظرية :

الفصل الأول الخاص بالبناء المنهجي للدراسة وهو الطرح الإشكالي للموضوع يحتوى على كل من الإشكالية المنطلق منها في الدراسة وفرضياتها ، بالإضافة إلى إيضاح كل من أهمية الدراسة والأسباب التي أدت إلى دراستها مع تقديم أهداف الدراسة وتحديد اهم المفاهيم المتداولة في عنوان وفرضيات الدراسة .

الفصل الثاني تم التطرق الى المقاربة السوسيولوجية التي اعتمدنا فيه على اهم النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العنف وايضا تم التطرق الى الدراسات السابقة منها العربية والاجنبية والجزائرية .

الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى كل من مفهوم العنف مختلف المجتمعات مع التطرق لأهم النظريات حول الظاهرة ، وذلك من أجل إيضاح أهم المفاهيم المتعلقة بالعنف التي يجب تبنيها تنشئة الفرد لمحاولة القضاء على السلوكات العدوانية التي تم التطرق إليها بدورها في هذا الفصل .

الفصل الرابع فتطرقنا فيه عمل المرأة عبر التاريخ في الدول الغربية والعربية وفي مراحل عديدة من ناريخ الجزائربالاظافة الى العنف ضد المرأة العامل بكل اشكاله وانواعه المختلفة.
أما الباب الثاني والذي يخص الجانب الميداني للدراسة والذي قمنا من خلاله بدراسة إمبريقية ميدانية تم فيها إختيار عينة من المبحوثات اللواتي ينتمين إلى القطاعين العام والخاص ومن مختلف فئات التدرج الوظيفي والحالات المدنية ، وبعدها تم التطرق إلى تبويب هذه الإجابات في جداول مع تحليل النتائج التي نصت عليها وتنقسم بدورها إلى فصلين :
الفصل الخامس وتطرقنا فيه إلى الأسس المنهجية للدراسة الميدانية ، مع تحديد التقنيات والمناهج المستخدمة في الدراسة ، بالإضافة إلى تحديد نوع العينة وتوضيح مجالات الدراسة .
بالإضافة إلى عرض شبكة الملاحظات والمقابلة .
الفصل السادس : تطرقنا فيه تحليل الجداول الخاصة بالفرضيات وعرض نتائجها ، بالإضافة إلى الإستنتاجات الجزئية الخاصة بها والاستنتاج العام .

الباب الاول
الاطار المنهجي والنظري للدراسة

الباب الاول : الاطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الاول : الاطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني : المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة

الفصل الثالث : العنف وانواعه

الفصل الرابع : العنف ضد المرأة العاملة

الفصل الاول : الاطار المنهجي للدراسة

اولا : اسباب اختيار الموضوع

ثانيا : اهداف الدراسة

ثالثا : اهمية الدراسة

رابعا :الاشكالية

خامسا :الفرضيات

سادسا : تحديد المفاهيم

المبحث الاول : منهجية البحث

أولا : أسباب اختيار الموضوع

ان أي موضوع يكون محل دراسة لا يمكن دراسته إلا إذا كان هناك أسباب ودوافع تدفع الباحث الى القيام بدراسته وتحليله ولعل اكبر الدوافع هي محاولة الوصول الى تحقيق أهداف علمية والكشف عن العوامل المؤدية للظاهرة الاجتماعية المدروسة والنتائج الناجمة عنها وتأثيراتها داخل المجتمع ،وعليه فقد كانت عدة أسباب دفعتنا الى اختيار موضع العنف ضد المرأة أهمها:

1 -استفحال ظاهرة العنف وانتشارها بشكل واسع وبروزها لاسيما في السنوات الأخيرة المر الذي يستدعي تسليط الضوء عليها كظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية خطيرة .

2 -محاولة إلقاء المزيد من الضوء على أهم العوامل المؤدية الى انتشار العنف ضد المرأة والآثار والانعكاسات الناجمة عن ذلك .

3 -التعرف على أهم الفئات التي تمارس العنف ضد المرأة داخل المجتمع الجزائري في أماكن العمل وفي الشارع على السواء.

4 -معرفة طبيعة العلاقات الموجودة داخل أماكن العمل بين الرجل والمرأة والتفاعل الايجابي والسلبي القائم والصراعات والحسابات الموجودة بينهما في الإدارة ومختلف المؤسسات التي تزاول المرأة فيها عملها

5 -الكشف عن الآثار النفسية والجسدية التي يخلفها العنف ضد المرأة .

6 -معرفة علاقة التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري في السنوات الماضية بخروج المرأة للعمل

ثانيا :أهداف الدراسة

الاهداف العلمية :

1 - محاولة التعرف على الاسباب المؤدية الى العنف ضد المراة العاملة

2 - محاولة التعرف على اهم الاشكال والمظاهر العنيفة اتجاه المراة العاملة

3- محاولة وصف وتحليل ظاهرة العنف ضد المراة العاملة والكشف عن الاساليب اللا اجتماعية التي تؤدي الى ظهور السلوك العنيف ضد المراة

4- المساهمة في اثراء البحث السوسيولوجي في مجال العنف لا سيما ضد المراة العاملة

الاهداف العملية

1 -الاستفادة من النتائج التي تتوصل اليها الدراسة لاستخدامها من طرف الهيئات والسلطات المختصة وتوعية الجميع بان قضية العنف ضد المراة هي قضية المجتمع باكمله

2 -اقتراح بعض الحلول والتي من شانها ان تعمل على استقرار العلاقات الاجتماعية والتقليل من اثارها السلبية في الوسط الاسري

3 -العمل على تطبيق الخطوات المنهجية المدروسة في هاته الدراسة

ثالثا : أهمية الدراسة :

بعد ذكر الأسباب التي أدت بنا إلى إختيار الموضوع سنتطرق إلى ذكر الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة.

1 - الأهمية العلمية

- محاولة كشف حقيقة الواقع الذي تعيشه المرأة في مؤسسات العمل بدراسة سوسيولوجية موضوعية.
- إبراز عمق وآثار التغير الإجتماعي على المجتمع بوجه عام والمرأة بوجه خاص.
- الإعداد لمذكرة ماجستير يمكن للباحثين الإعتماد عليها كمرجع في دراساتهم حول الموضوع.

2 - الأهمية العملية

- التأكد من صحة بعض الفروض والدراسات الخاصة بموضوع العنف ضد المرأة في مؤسسات العمل
- التدريب على البحث العلمي
- محاولة إثراء البحث العلمي بجمع بيانات كيفية وكمية حول موضوع الدراسة .

رابعا: الإشكالية :

العنف ظاهرة اجتماعية لايخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، فهي ظاهرة ارتبط وجودها بوجود الإنسان وتبلورت من خلال مسيرته البشرية وذلك منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل والتي اعتبرت أول جريمة في التاريخ البشري ثم تعددت مظاهر العنف والعدوان وتنوعت الأساليب والطرق المستعملة في ذلك ويأتي هذا نتيجة سياقات وظروف اجتماعية اقتصادية سمحت بذلك فأصبح العنف مشكلة تتعدى إبعادها ويتداخل فيها العالم البيولوجي والاجتماعي بل حتى الاقتصادي والسياسي، كما يضم سلسلة من الأفعال التي تتراوح ما بين الضرر المادي والجسدي والاهانة النفسية وغيرها من إشكال الإيذاء الذي ينبسط على سلم طويل من الدرجات يبدأ بالتهديد والمساومة ماراً بالإسكات والتكذيب والشتم ثم القتل.

والعنف ضد المرأة ظاهرة تاريخية تعود إلى الأزمان القديمة، وذلك ارتباطاً بتدني مكانتها والتمييز القائم ضدها على أساس الجنس وسيادة ثقافة التسلط الذكوري في الكثير من الأحيان حيث أن موضوع العنف ضد المرأة بكل أشكاله واسبابه من القضايا القديمة الجديدة، إلا أنها تستحوذ على الاهتمام لدى كافة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني والباحثين والاجتماعيين فقد شكل موضوع العنف ضد المرأة محورا رئيسيا للكثير من الملتقيات العلمية والأيام الدراسية في الوطن العربي والجزائر على الخصوص نظرا لتفاقم هذه الظاهرة في العديد من المجتمعات سواء المتقدمة منها والمتخلفة، بحيث أصبح هذا الأمر يشكل تهديداً للمجتمع باسره وخاصة النساء حيث يتعرضن الى كل أشكال العنف وبشكل قاسي جدا مما جعلها هذا أن تشكل ساحة عظمى لممارسة ثقافة العنف ضدها في الكثير من الأماكن كالأسرة الشارع وأماكن العمل أين يمكن أن يولد مناخ متوتر بين الرجل والمرأة نظرا لرفض الرجل العمل بجانب المرأة أو تداخل الصلاحيات فيما بينهما كما أن الضغط الذي ينتج عن بعض أنواع العمل قد يؤدي الى ارتكاب العنف ضد المرأة .

وزيادة على ذلك فقد أصبحت المرأة في السنوات القليلة الماضية حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الجهات المختصة تتعرض لاعتداءات وسلوكات عدوانية سواءا في أماكن العمل أو أثناء ذهابها أو عودتها الى البيت حيث تم تسجيل الكثير من الحالات التي تنتهي في الأخير بالقتل أو الاغتصاب أو العاهة المستديمة إضافة الى التحرش الجنسي من طرف مسؤوليها أو زملائها في العمل كما لوحظ في السنوات القليلة الماضية تبوء المرأة لاماكن قيادية في الكثير من المجالات ودخولها لسوق العمل من بابه الواسع ،وهو منا أدى الى تداخل الصلاحيات بين الرجل والمرأة في العمل ورفض البعض قيادة المرأة له فيما لم تتقبل البعض من العائلات دخول المرأة للعمل رغم المستوى التعليمي الذي وصلت إليه .

وبناءا على ما سبق نطرح بعض التساؤل الرئيسي التالي :

ماهي الاسباب والعوامل المؤدية لممارسة العنف ضد المراة العاملة؟

ومن هذا التساؤل تنبثق التساؤلات التالية:

1- هل هناك علاقة بين التدرج الوظيفي وفقدان الوظيفة للمرأة العاملة وتعرضها للعنف؟

2- هل هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة وتعرضها للعنف ؟

خامسا : الفرضيات :

الفرضية الأولى.

هناك علاقة بين التدرج الوظيفي وفقدان الوظيفة للمرأة العاملة وتعرضها للعنف.

الفرضية الثانية.

هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة وتعرضها للعنف.

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم

1 - مفهوم العنف :

اولا : العنف من الناحية اللغوية :كلمة عنف كما جاءت في كتاب لسان العرب هو"الخرق بالأمر و قلة الرفق ، به و هو ضد الرفق واعنف الشيىء ،اخذه بشدة والتعنيف هو التفريغ واللوم.

و أعنفت الأمر : أخذه بعنف و في الحديث " إن الله لا يعطي على الرفق ما يعطي على العنف"

ثانيا : العنف من الناحية القانونية

يرى المختصون في القانون في تعريفهم للعنف أهمية كبيرة لما يترتب عن هذا السلوك من أضرار مادية و معنوية حتى يتسنى لهم تقرير العقوبة و الوسيلة المستعملة في إشكاله ، و تشير كلمة العنف في القانون " إلى القوة المادية و الإرغام البدني و استعمال القوة بغير حق ، كما يشير اللفظ إلى ما هو شديد و غير عادي وبالغ الغلظة"[1]

و قد جاء في **معجم العلوم القانونية** بأنه " استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة الفرد"[2]

و يلاحظ من هذين التعريفين أن استعمال القوة المادية و الخروج عن القانون وفقا لهذا هما أساسا الحكم عن الفعل العنيف القانون.

كما عرفه **مأموم محمد سلامة** بأنه تجسيد للطاقة أو القوى المادية في الإضرار المادي بشخص أو بشيء . و يقوم العنف في مفهومه على القوة المادية الجسدية ، فالعنف في جوهره هو علاقة بين طاقة أو قوى جسمانية للجاني ، و بين الضرر الجسمي المتحقق بالنسبة لمن وقع عليه العنف"[3]

ثالثا : العنف من الناحية النفسية : إن العنف من الناحية النفسية يمثل " استجابة سلوكية تتميز بصفة انفعالية شديدة، قد تنطوي علة انخفاض في مستوى البصيرة و التفكير ، كما يحدث كرد فعل أو استجابة لعنف قائم و هو العنف المضاد"[4]

كما يرجع إلى نوع من اضطراب السلوك ، أساسه الإضطراب النفسي نتيجة عوامل مختلفة قد عاقت كل نمو و تؤدي إلى نقص في بعض خواص الشخصية ، لأنه من الخطأ القول أن هذا المتعلم أو ذاك مطبوع بمواصفات جينية تحمله على ممارسة العنف دون سواه ، فقد يصدر عن

---

[1]- حارث سليمان الفاروقي . **المعجم القانوني** . مكتبة لبنان ، لبنان ، 1988 ، ص 734.

[2]- محمد خضر عبد المختار . **الإغتراب و التطرف نحو العنف** . دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1999، ص 154.

[3]- نفس المرجع ص 36.

[4]- فاتن محمد شريف . **كرونولوجيا الاسرة و القرابة** . مطبعة الإنتصار للطباعة ، بيروت ، د ، ت ، ص 142.

الفرد سلوك عنيف به أكثر من علاقة المحيط الخارجي و التفاعل به أكثر من علاقة المحيط الخارجي و التفاعل مع البيئة الجغرافية التي يعيش الفرد في كنفها، و أن الفرد سيشكل نسقا مفتوحا على المحيط الخارجي[1] .

ويعرفه عدد من **علماء النفس** على انه نمط من انماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ،ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عنه ،ومن هنا فالعنف من الناحية النفسية يمثل استجابة لمثير خارجي في شكل عنيف ،تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعادات، وهي تنتج عن حالة عامة أو احباط .[2]

رابعا :العنف اجرائيا : في دراستنا هذه العنف هو كل ايذاء باليد او باللسان بالفعل او الكلمة ،والعنف هو اظهار الشر والتعدي والضغط والسيطرة والاستغلال ضد الاخر سواءا بالشكل المادي ويتضمن الضرب والجرح والقتل والاغتصاب ،او المعنوي ويتضمن التحرش ،السب ،الشتم ....وتختلف ممارسة هذا العنف حسب رؤية المجتمع للفئة الممارس ضدها العنف .

2- مفهوم العنف ضد المراة :

اولا : اصطلاحا : كما جاء في تصريح للحد من العنف ضد النساء والذ تم تحديده من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة سنة 1993 مايلي: "اي فعل عنيف قائم على اساس الجنس ينجم عنه او يحتمل ان ينجم عنه اذى او معاناة نفسية او جنسية او جسمية للمراة بما في ذلك التهديد باقتراف هذا الفعل او الاكراه او الحرمان التعسفي من الحرية ،سواءا وقع ذلك في الحياة العامة او الخاصة [3].

كما نص الاعلان عن وجوب ان يشمل مفهوم العنف ضد المراة ودون ان يقتصر على الاتي :"العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في اطار الاسرة بما في ذلك الضرب المبرح والاساءة الجنسية للاطفال والاناث في الاسرة ،والعنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الاطار العام للمجتمع بما في ذلك الاغتصاب والاساءة الجنسية والتحرش والترهيب للجنسين في العمل ،والاتجار بالمراة اوابغاء القسري ".

ثانيا :اجرائيا :

يشير مفهوم العنف ضد المراة في هذه الدراسة بانه كل السلوكات العنيفة التي تكون ضد المراة سواءا كان هذا العنف لفظيا او ماديا،مباشرا او غير مباشر،او بمعنى اخر كل السلوكات غير المقبولة اجتماعيا الممارسة ضد المراة .

3-مفهوم المراة العاملة :

ان المراة بطبيعتها تمارس نشاطات سواء كانت باجر او لا ،فهي تقوم بكل الاعمال المنزلية من تنظيف وتحضير للطعام وتربية الاطفال .

وبالاضافة الى هذا فقد انخرطت المراة في العمل الميداني خارج المنزل بعد التحولات التي عرفها العالم والمجتمع والاسرة الجزائرية "فالمراة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على اجر

---

[1]- جليل وديع شكور .**العنف والجريمة** .ط1،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،1997 ،ص 32 .

[2] نفس المرجع ، ص 32 .

[3]- نفس المرجع ، ص 33

مادي مقابل عمل ،وهي التي تقوم بدورين اساسيين في الحياة وهما دور ربية البيت ودور الموظفة "[1]

ويعرفها عبد القادر جغلول على انها "امراة تهتم بالاعمال المنزلية وتمارس جزئيا عملا مربحا "[2]

ويقول فاروق فاروق بن عطية "المقصود بالمراة العاملة ليس تلك المراة الماكثة بالبيت التي تدير الاعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الاطفال ،وانما يعني المراة التي تعمل خارج البيت "[3].

ويقول احمد زكي "لقد عملت منذ العقود القديمة بالزراعة والاعمال المنزلية ،وفي العصور الحديثة ساعد في نمو الصناعة والتوسع في تقييم العمل على زيادة النساء العاملات ،وقد استلزمت طبيعة المراة ووظيفة الامومة الملقاة على عاتقها حماية خاصة "[4]

المفهوم الاجرائي :

نقصد بالمراة العاملة في هذه الدراسة هي التي تقوم بنشاط ماجور خارج البيت ويكون دائم وطول النهار ،بالاضافة الى قيامها بالاعمال التقليدية من تنظيف وطبخ وتربية للاطفال وترتيب للبيت .

4 -مفهوم الردع:

"وهو يعني تجريم الافعال الجرمية وملاحظة فاعيليها وفرض عقوبات عليهم "[5]

المفهوم الاجرائي : "هو استخدام القوة والردع وعقاب الافراد الذين يرتكبون العنف ضد المراة العاملة

---

[1]- إبراهيم عبد الفتاح كاميليا . **"سيكولوجية المرأة العاملة"** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1984، ص 21 .

[2] - نفس المرجع ،ص50 .

[3] - Farouk Ben Atia **," Le travail Fiminin en Algerie"** , Ed Scocieté nationale D' editio et de dh ffusion , alger , 1970 . p 42 .

[4] - ابراهيم عبد الفتاح كاميليا . مرجع سابق ، ص 53 .

[5] - جيرار كورنو.**معجم المصطلحات القانونية** :ترجمة منصور قاضي ،المؤسسة الجامعية للنشر ،بيروت ،طبعة 1 1998 ،ص 832

الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية للدراسة :

تعتبر المقاربة السوسيولوجية للبحث الإطار التطوري أو طريقة تخمينية وعقلية يستعملها الباحث في دراسته ويعتمد عليها للاقتراب إلى الموضوع وتطلق هذه العبارة على تلك المحاولات في المنهج التي لم تصل إلى مستوى علمي متكامل مستقل بذاته ويثور الخلاف بين الباحثين والمؤلفين العرب في علم مناهج البحث حول الترجمة العربية للمصطلح حيث هناك من يطلق عليها اسم مدخل بدل المحاولة أو المقاربة.

فكل باحث يعمل على تبني نظرية ما يشعر أنها تتلاءم مع موضوع دراسته وبذلك يتمكن من صياغة بحثه داخل قالب علمي دقيق والنظرية " هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط"[1].

ومن خلال موضوع الدراسة والمتمثل في " العنف ضد المراة العاملة في المجتمع الجزائري" فان المقاربة السوسيولوجية التي رأينا أنه يمكن اعتمادها في تفسير الموضوع هي:

اولا : نظريات العنف

مشكلة العنف هي إحدى المشاكل الأزلية للنظرية الاجتماعية والممارسة السياسية البشرية، وليس ثمة غرابة في بروز مشكلة العنف إلى الصف الأول في الفكر الاجتماعي والفلسفي في هذه المرحلة من الصراعات الحادة،هذا وتعددت النظريات لهذه الظاهرة ونذكر منها:

1/ النظرية الانتروبولوجية:

من المفيد هنا أن كونراد لورنز رائد النظرية الانتروبولوجية والتي تعني ذالك العلم الذي يدرس الأنماط السلوكية السائدة بين أفراد النوع الواحد في بيئة الطبيعية٠

وفي تفسير السلوك العدواني يرى لورنز انه استعداد فطري ناجم عن عمليات الانتقاء الطبيعية، أي أن الطبيعة هي التي إختارت الأصلح والأقوى لذالك نجد أن الفرص العدوان تزداد تهدف الملاحظة على البقاء، لهذا السبب يشيع العدوان بين النوع الواحد ومن وجهة نظر الايثنولوجية فان هذا العدوان والتنافس له وظائف لعل أبرزها[2]:

-الدفاع عن المجال الحيوي"الطريدة أو منطقة الصيد"٠

-البحث عن الغذاء٠

-المكانة المرتبطة ضمن الجماعة لتحقيق التوازن الوظيفي٠

-التزاوج٠

أي أن هذا النزاع والقتال بين الأجناس المختلفة يعود لأسباب دفاعية أو للحصول على الطعام، بالإضافة للمنبهات البيئية في استثارة العدوان، وذلك أن الطاقة العدوانية تبدأ بالتجمع داخل الكائن وبمجرد وصولها لحد معين حتى تنطلق وتتحرر، وهذا طبعا على أن يكون منبه مناسب يساعدها على ذلك، ولعل أبرزها التزاحم على الطعام،الاقتراب من المنطقة الإقليمية ، وبذلك يعد المنبه شرطا ضروريا لاستثارة العدوان[3].

---

[1] همام، طلعت. **قاموس العلوم النفسية والاجتماعية** . ط01. بيروت :مؤسسة الرسالة، 1984، ص70.

[2] محمود شمال حسن.**سوكولوجية الفرد في المجتمع** .دار الأفاق العربية الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص347.

[3] نفس المرجع،ص148.

ويستخلص لورنز من دراسته المستضيفة على سلوك الحيوانات في القتال عدة أمور افهمها:
- أن المأساة الإنسان بعدوانيته التي تتفجر عنفا وشراسة وحقدا تعود في رأي لورنز إلى فقدانه التكيف النزوي ، أي فقدان الكوابح الغريزية والتي توجد عند الحيوانات،حيث أن كل ميل عدواني يقابله ويضبطه ميل كابح يمارس عمله من خلال سلوك طقسي يقوم به الأضعف ويأخذ طابع الرضوخ والاستسلام فتحول عدوانيته إلى مسالمة، والذي حل محله لدى الإنسان الكوابح الخلقية والحضارية، ولكن المشكلة آن هذه لم تصل بعد درجة الفعالية التي تحنه ضد العدوانية كما هو شان الحيوان.

وبهذا نجد أن نفس العوامل التي ارتقت بالإنسان فوق كل الكائنات الحية وضعته في وضعية محفوفة بالمخاطر ،فقدان التكيف النزوي حدث مع المحيط قبل بروز تكيف حضاري مضمون.
- العدوانية غريزة تلقائية فهي ليست بحاجة إلى منبه حتى تستثار، أي أنها ليست مجرد رد فعل مباشر على مثير خارجي محيط فهي تتحرك تلقائيا ،وإذا لم تجد فرصة للتفريغ فان عتبة إثارتها تهبط بشكل ملموس .
- على العكس من ذلك هناك الحماس المناضل وهو نوع من العدوان المشترك يرتبط بالحاجة إلى الانتماء، ويستند إلى استجابة غريزية تنطلق في ظروف خاصة للدفاع عن الجماعة، ويظهر لدى الحيوان والإنسان على حد سواء [1].

غير أنها تتخذ في الحالة الأولى شكل الاستجابة المقننة غريزيا من حيث الموضوع والهدف، فانه قابل للتعلق بموضوعات وأهداف متعددة للإنسان ،إضافة إلى ذلك فان الحقد هو مايميز عدوانية الإنسان عن عدوانية الحيوان ومما له دلالة أن الآراء التي أطلق منها لورنز والذين يؤيدون اتجاهه النظري بخصوص الإنسان ومستقبله قد تأثرت إلى حد كبير بالمناخ الفكر ي السائد انطلاقا من مبدأ أن النظرية هي نتاج الظروف المحيطة ، ومن الطبيعي أن تكون نظرية لورنز محملة بالكثير من الأفكار التشاؤمية عن الإنسان وما ينتظره من مستقبل مظلم ولو امعننا النظر في المناخ الفكري الذي انبثقت فيه هذه النظرية وجدنا مناخا شاع فيه الحروب والأزمات الاقتصادية التي عصفت بالكثير من اقتصاديات المجتمعات البشرية ،فضلا عن شيوع حالة من القلق الاجتماعي بين الأفراد،ووفقا لهذا المنطق ليس من الغريب أن تشيع أفكار تشاؤمية مفادها أن مستقبل الإنسان في العالم يكتنفه الكثير من الغموض [2].

2/ نظرية التحليل النفسي

كان فرويد وأتباعه يستخدمون طريقة التحليل النفسي في شرح دوافع السلوك الاجتماعي للناس ،ويعتبرون هذه الطريقة وسيلة شاملة لشرح وحل العديد من مشاكل الإنسان والمجتمع [3]. والبداهة النظرية التي يلجا إليها دعاة المفاهيم السيكولوجية للعنف مستعارة في قسط كبير منها من التصورات المثالية لطبيعة دوافع السلوك البشري المصوغة في التحليل النفسي لفرويد الذي

[1] مصطفى حجازي.مرجع سابق ،ص185.
[2] محمود شمال حسن .مرجع سابق،ص349.
[3] سحر سعيد .**نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي** ،دار دمشق ،الطبعة الأولى،دمشق ، 1972،ص173.

يرى العامل المحدد للسلوك البشري هو غرائز اللاوعي الفطرية وميول الانشان اللامنطقية وفي اعتقاده أن الحالة النفسية للإنسان هي أساس كل أعماله [1].

فهو يرى أن الإنسان كائن سلبي عاجز ،وهو شرير بطبعه وعلى حد تعبيره "الإنسان ذئب للإنسان والسبب الذي جعل الإنسان شرير لهذه الدرجة من القسوة كما يرى فرويد "الإنسان يمكن تشبيهه بأنه نظام من الطاقة وهي المسؤولة عن سلوكه العدواني ، فهي تنشأ اثر الهياج أو التأثر في بدنه وتتحول بعد ذلك إلى أماكن مختلفة ، فان أعيقت هذه الطاقة في مكان ما فقد تتجه إلى مكان أخر لتجد نفسها منفذا ليحدث فيه التوزيع أو التنفيس ، ذلك أن حبس هذه الأخيرة "الطاقة" وعدم السماح لها من التفريغ ربما يولد كابتن ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التوتر ومن ثمة العدوان والعنف [2].

كما انه لابد من الإشارة بما كان إلى أن النظرية الفرويدية كان في بداية الأمر تركز على غريزة الحياة التي سماها **"ايروس" "eros"**وهي الغريزة المسؤولة عن البناء الاجتماعي الحضاري والعلاقات الإنسانية الايجابية والإبداع ،غير انه في السنوات اللاحقة ادخل مفهوما غريزيا أخر إلى جانب غريزة الحياة سماه غريزة الموت **تاناتوس"thanatos"**وهي المسؤولة بدورها عن عملية التدمير والتخريب الحضاري وموت الآخرين ، وقد عبر هذه الغريزة عن نفسها بمظهرين ، فهي إما أن تكون موجهة إلى الداخل وذلك بتدمير الذات ، وإما أن تكون موجهة إلى الخارج على شكل عدوان يلحق الأذى أو الضرر بما يحيط الإنسان من أفراد أو مجموعات [3].

ومن رأي فرويد أن "الليبيدو" وهو الطاقة الجنسية الممثلة لنزوة الحياة في صراع مفتوح مع غريزة الموت فمهمة الليبيدو هي لجم نزوة الموت وذلك بتوجيه القسم الأكبر منها إلى الخارج، فالنزوتان متفاعلتان داخليا وخارجيا ولا تجداه إلا في حالة نادرة بشكل صافي [4].

ولابد من الإشارة إلى أن هاتين النزوتين لا تمارسان تأثيرهما كطاقتين حيويتين بشكل خام ،لأنهما ترتكزان منذ الطفولة في العلاقات مع الوالدين "موقف الرضيعه مع أمه بتجاذب يتضمن أقصى درجات الحب مع أقصى حالات الغضب الحاقد عندما تربط الأم رغباته ،وكذلك الحال اتجاه الأب[5].

نلاحظ إذن أن أصحاب نظرية التحليل النفسي وعلى رأسهم فرويد يجمعون على أن الإنسان يولد ولديه صراع بين غريزة الحياة والموت وان الغريزة الجنسية من اهو مشتقات غريزة الحياة وان غريزة العدوان هي من أهم مشتقات غريزة الموت ،فتعمل غريزة العدوان على تدمير غريزة الفرد لذاته ،فتسارع معها غرائز الحياة فيتجه الفرد نحو موضوعات بديلة لإشباع غريزة العدوان في شكل عدوان على الآخرين وعلى الأشياء أو يتم إعلاؤها في ممارسة الأنشطة الرياضية التنافسية .

---

[1] سحر سعيد ، مرجع سابق ، ص172.
[2] نفس المرجع،ص172
[3] محمود شمال حسن .المرجع السابق،ص346 .
[4] مصطفى الحجازي .المرجع السابق،ص186.
[5] نفس المرجع،ص187.

3/ نظرية الصراع الطبقي :(الماركسية)

" :carl marksأ / الكلاسيكية :نموذج كارل ماركس "

تعد نظرية الصراع الطبقي وجها أخر للتطور المادي للمجتمع والتاريخ وهي النظرية التي تمت صياغتها لتفسير عوامل التغير الاجتماعي في المجتمعات الطبقية القائمة على الاستغلال وتعبر الطبقات الاجتماعية عند ماركس أساس على أساس العلاقات السائدة في الإنتاج وتؤدي هذه العلاقات في المجتمعات الطبقية التي تقوم على الملكية الفردية إلى وجود طبقتين أساسيتين :

- طبقة مستغلة تملك وسائل الإنتاج .

- طبقة مستغلة لا تملك سوى قوة العمل التي تبيعها قصرا للطبقات المستغلة ،ونتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة بين هاتين الطبقتين ،يكون الصراع اجتماعيا ونفسيا حيث يؤدي في النهاية ومن خلال الثورة الاجتماعية إلى تغيير علاقات الإنتاج لشكل الملكية السائدة فالطبقة المستغلة لا يمكن أن تتنازل امتيازاتها الاجتماعية الخاصة بالطبقة التي تنتمي إليها ولذلك يكون إجبارها من خلال الثورة في رأي ماركس حتميا [1].

وتتحدد الطبقة الاجتماعية وفقا لمواقع أفرادها لوسائل الإنتاج الأساسية أو وفقا للدور الذي تلعبه في عملية الإنتاج فيتحدد موقعها ودورها من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج والحصيلة في رأي ماركس أن الصراع الطبقي هو أساس التطور الاجتماعي في المجتمعات الطبقية الرأسمالية[2].

كما اعتبر ماركس الطبقة الكادحة المستغلة "أنها الممثلة الحقيقية للطاقة التقدمية في المجتمع الصناعي لها القابلية على تحريك الفرد والمجتمع من اجل تحسين وضعهم الاقتصادي والصناعي والحضاري .وما يمكن أن نلاحظه أيضا أن ماركس ينظر إلى ظاهرة الصراع على أنها تمثل احد أوجه الطبيعة البشرية على أنها توجد في المجتمع الإنساني ولا يمكن إغفالها أو إهمالها كما انه يرى أن الصراع يتوقف بعدما يتم إشباع مسبباته، أي أن الصراع الطبقي ينتهي بعد انتصار الطبقة المستغلة على الطبقة الأخرى التي تستغلها .

فرغم التأثير والقوي الذي أحدثته نظرية الصراع الطبقي عند ماركس خاصة عند تحليله للواقع الاجتماعي تحليلا شموليا وخاصة إشارته إلى المشاكل النفسية والاجتماعية المترتبة عن مكانة العامل في وسائلا الإنتاج فقد واجهت هذه النظرية انتقادات جوهرية قللت من قيمتها ومن أهمها:

- تسترها وراء الواجهة الإنسانية رغم أن سيطرة النزعة المادية الميكانيكية التي تحول الإنسان إلى ترتيب في آلة الإنتاج وتجرده من الجانب الروحي [3] .

- التغير من نموذج معين للمجتمع إلى آخر ليس بالضرورة أن يكون نتيجة لانتصار طبقة على أخرى،وعموما فالتغير الاجتماعي لايمكن أن يكون ماديا واقتصاديا فقط ،بل تحكمه عوامل متشابكة ومتداخلة "الروح القومية-الدينية"[4].

---

[1] علي الحوات. **اتجاهات أساسية**،منشورات شركة ألجا غاليتا،مالطا، 1998، ص158.

[2] علي الحوات .مرجع سابق ، ص159.

[3] نفس المرجع،ص162

[4] نفس المرجع،ص163.

وأخيرا أن مايهدم هذه النظرية أيضا هو تنبؤات ماركس التي لم تصدق مطلقا ، و حتى حين طبقت لم تلبث أن طالها الفساد والفناء فقد حولت العالم من بيع جهده وعرقه للمؤسسة الرأسمالية إلى عبد للمؤسسة الشيوعية لايستطيع أن يجد قوت يومه ، وحتى وان وجده فهو في طوابير طوية تذل نفسه وتنقص من كرامته وتجعله أشبه بالمتسول٠

والواقع انه لا نظرية ماركس ولا نظرية رأسمال استطاعت أن تشكل أساسا لإصلاح المجتمع وحل مشكلة الفقر والجوع ، والحل هو أن يتعلم الإنسان قبول مشاركة أخيه الإنسان في خيرات الأرض بعدل ومشاركة كل فرد في الحياة الكريمة بأوسع معانيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ([1])٠

ب / المحدثة:نموذج رالف دارندوف"

ينطلق دار نوف في نظريته المجتمع من نقد للنظرية البنائية الوظيفية والماركسية معا، واعتبرها نظريات مجتمع اليوتوبيا ، ويرى ضرورة الخروج من التحليل الطويائي ومع ذلك نجده يستخدم تقريبا نفس أدوات البنائية الوظيفية والماركسية لتحليل المجتمع ، ومعنى ذلك أن يقبل التوازن والنظام والصراع في أن واحد فهما وجهان لعملة واحدة كما انه لا يتصور وجود المجتمع في ضوء الصراع الطبقي ذو المضمون الاقتصادي المادي ، وإنما يرى ضرورة إعادة توجيه علم الاجتماع نحو مشكلات التغير والصراع والقهر الذي ينطوي عليها البناء الاقتصادي "المجتمع "وبصفة خاصة في المجتمعات الكلية أو الشمولية ، ورغم قبوله بالصراع إلا انه يرى أن عمله ونظريته تفنيد انبريا قي ودحض للنظرية الماركسية وإعلان نهايتها في الفكر الاجتماعي.

وينطلق دراندوف من منظور ماركس ليحقق منظورا بنائيا وضائفيا على انه يعترف بوجود الصراع في كل النظم وهو مصدر للتغيير فيها ، ولكنه يستبدل هذا الصراع من اجل علاقات الإنتاج الاقتصادي بالصراع من اجل علاقات السلطة والقوة والسياسة ، وانطلاقا من هذا يحدد دراندوف أسس المجتمع الذي يسميه مجتمع ما بعد الرأسمالية [(2)].

في قوله " ينطوي مجتمع ما بعد الرأسمالية على تعددية من الروابط ،كل منها تتكون من مجموعتين متعارضتين إحداهما في السلطة والأخرى خارج السلطة حيث تكون مصالحهما كامنة وتكون أشباه جماعات "quis- group" لكنها تصبح جماعات المصلحة حيث تتجلى المصلحة وتصبح ظاهرة واضحة [(3)].

كما يرى **دراندوف** أن **"** القوة والسلطة هما وسيلتان نادرتان تتنافس وتتقابل بسببهما الجماعات الفرعية والروابط الفرعية المنسقة ، ومن ثمة فهما المنبعان الرئيسيان للصراع والتغيير داخل الأنماط التنظيمية وهذا الصراع في نهاية انعكاس لتنظيم مجموع الأدوار الأفراد فيما يتعلق بالحصول على السلطة داخل أي رابطة منسقة حيث أن المصالح الموضوعية المتصلة في أي دور تعتبر دالة مباشرة لما يملكها هذا الدور من سلطة وقوة تفوق ادوار الآخرين [(4)].

---

[1] علي الحوات ، مرجع سابق ،ص164.

[2] جونثان تيرينز .**بناء نظرية علم الاجتماع** .ترجمة :محمد سعيد فرج،منشاة المعارف،الطبعة الثانية ،الإسكندرية 2000،ص124.

[3] علي الحوات .المرجع السابق ،ص168.

[4] - جوثان تيريز .المرجع السابق ،ص125.

أي أن الصراع هنا هو الصراع المنظم والمعقد في نفس الوقت ،فيما بينها كان يقتصر في المجتمع حسب ماركس حول أن من يملك وسائل الإنتاج "القوة الاقتصادية " يحكم سياسيا فناه يشكل في المجتمع الراهن (مجتمع ما بعد الرأسمالية) مجموعة من الروابط تمثل البعض القمة والبعض الأخر "القاع" والعكس صحيح فمن يكون على رأس مجلس الادراة في المؤسسة صباحا يمكن أن يصبح في المساء في صفوف الكراسي العادية في اجتماع مجلس الحي السكني [1] .
كما يضيف أن الصراع في المجال الصناعي المعزول عن المجالات الأخرى وزلا يؤثر فيها فاحدث عزل تنظيمي للصناعة أو الصراع الصناعي وجعلها في حدود مجالاتهما وأوقف تأثيرهما على المجالات الأخرى .
فهذا بالإضافة إلى الحراك الاجتماعي أين أصبح الوالد لا يرث مهنة أبيه ولم يعد مجبرا على البقاء في الطبقة الاجتماعية طول حياته [2].

من خلال ما سبق نلاحظ أن **دراندوف** يعترف بالغير والصراع في نفس الوقت ويختلف مع ماركس في بعض الدوافع والأسباب حيث أن هذا الأخير ليس طبقيا أبدا، وإنما هو ناشئ عن عمليات التحكم والسيطرة التي يمارسها بعض الأفراد على البعض الأخر ، فمهما ذهب الصراع عند راندوف فانه لا يخرج عن حدود معينة ، وهي الالتزام بتوازن واستقرار النظام الرأس مالي الصناعي ، فهو إذن كما اشرنا إليه سابقا وظيفي بنائي بمنهجية جدلية صراعية كطريقة للتوازن والثبات [3].

لاشك أن دراندوف قد أسهم في إثراء النظرية الاجتماعية وخاصة النظرية "الصراع الاجتماعي التي يمكن أن نجدلها مضمونا وانعكاسا في كل المجتمعات تقريبا ، حتى لو لم تكن هذه المجتمعات صناعية أو رأسمالية ، فالصراع على السلطة والنفوذ الموجود في كل الجماعات الإنسانية بغض النظر عن طبيعتها الاقتصادية ولكنها لم يستطيع أن يقدم براهين مقنعة بان اغلب المجتمعات الصناعية الراسمالية المعاصرة لم تعد المجتمعات بعد الرأسمالية، فهي لا تزال رأسمالية.

و توسعت بشكل منظومة عالمية اقتصادية أخذت وجه الاحتكار العالمي ،كما أن المجتمع التي يعتمد البرهنة في النظرية الخاصة به شانه شان المجتمع الرأسمالي التي تحدث عنه ماركس الذي لايزال يظم الذين يملكون والذين لا يملكون .

كما انه يصعب تحديد فيما إذا كان دراندوف من أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي "نظرية التوازن أو التكامل أو من أصحاب نظرية الصراع "التغيير والحركة "[4].

4/ نظرية التقليد والمحاكاة:

عاصرت هذه النظرية أراء **لمبروزو** على المجرم المطبوع فكانت بمثابة رد فعل على طرف هذه الآراء وزعيمها الطبيب الفرنسي **لالكساني** ومن أنصارها نذكر **قابريال تارد ، دوركايم .**

---

[1] - علي الحوات .المرجع السابق ،ص168.
[2] - نفس المرجع ،ص170.
[3] - نفس المرجع ،ص170.
[4] علي الحوات مرجع سابق ص،ص171،170.

و يرجع صاحب هذه المدرسة الجريمة إلى الوسط الاجتماعي الذي يشمل حسب هذه الأخيرة العوامل الطبيعية المناخية التكوينية والثقافية والاجتماعية الاضطرابات في الوظائف العصبية ..الخ

وأراء **لاكساني** وان كانت قد كشفت عن وجه المغالاة في النظرية **للمبروزو** إلى انه وقع في ذات الخطأ حيث قال في اعتبار الوسط الاجتماعي العامل الأساسي لإنتاج السلوك الإجرامي، فضلا على انه لم يقدم تحديد ثابت لمكونات هذا الوسط [1].

وأراء غابريال تارد فانه يتفق مع لاكساني في إرجاع السلوك الإجرامي إلى الوسط الاجتماعي، إلى انه يبحث في تأثير هذا الوسط على الفرد ، فهو أول من كشف عن نموذج "المجرم المحترف "ويرى أن "غالبية مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يخضعوا للإشراف والرقابة منذ طفولته، وإنما تركوا لأنفسهم، فكانت المدرسة الحقيقية بالنسبة لهم الشارع وأصبحوا مجرمين محترفين لا لأنهم يتميزون بملامح عضوية تتلف عن غيرهم وإنما لأنهم اختاروا الإجرام كسلوك جوهري في حياتهم اليومية " [2].

كما نلاحظ أن هنالك فئة يرتبط سلوكها الإجرامي بالوظيفة التي تؤديها في المجتمع وأطلق عليها فئة "المجرمين المهنيين" .

إضافة إلى ذلك يعتبر" تارد" أن العامل الأساسي للإجرام هو التقليد، فالأعمال الإنسانية الهامة وتصرفاته أيا كان مصدرها يقلدها ، فقد يقلد الإنسان نفسه بحكم العادة أو التذكر ، وقد يقلد غيره

إضافة إلى ذلك يعتبر" تارد" أن العامل الأساسي للإجرام هو التقليد، فالأعمال الإنسانية الهامة وتصرفاته أيا كان مصدرها يقلدها ، فقد يقلد الإنسان نفسه بحكم العادة أو التذكر ، وقد يقلد غيره
وظاهرة التقليد هذه عامة في كافة المجتمعات ، وهي تخلف طبعا حسب طبيعة العلاقات بين الأفراد ، ففي المجتمعات الكبرى أين تتعدد وتتشابه المصالح فان ظاهرة التقليد تبدو واضحة ومتجددة بعكس المجتمعات الصغرى ، وبهذا السبب نلاحظ أن الجريمة تختلف حسب المجتمعات، ففي حين تكثروتتشعب في المجتمعات الكبرى نجدها اقل ظهورا وثباتا عموما في المجتمعات الصغرى.

ولقد صاغ تارد ثلاثة قوانين للتقليد :

الأول :أن الأفراد يقلدون بعضهم البعض بصورة أكثر ظهورا كما كانوا مقتربين .

الثاني:أن الأدنى يقلد الأعلى فيقلد الصغير الكبير والفقير الغني وهكذا دواليك .

ثالثا :في حالة تعارض "الأذواق" و"الميداليات " فان الإنسان يقلد الحديث منها القديم [3].

ومما سبق يتضح لنا أن تارد لا يرجع السلوك الإجرامي إلى العوامل العضوية والنفسية، وإنما يرده إلى العوامل الاجتماعية كالتوجيه والإرشاد والتحريض التي تقوم عليها ظاهرة التقليد.

وكان لأراء تارد صدى في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة لدى عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي **سندرلا ند.**

---

[1] علي عبد القادر القهواجي .**علم الإجرام وعلم العقاب** .الدار الاجتماعية للطباعة والنشر ،بيروت ،2000 ،ص171.

[2] نفس المرجع ،ص72.

[3] نفس المرجع ،ص73

ومع ذلك يؤخذ على هذه الآراء على أن احتراف الإجرام يصبح تفسيرا بالنسبة لفئة من المجرمين وهم معتادي الجريمة فقط ، ولكن لا يصلح لبقية الفئات المجرمة ، يضاف إلى ذلك إلى أن ظاهرة التقليد التي جاء بها تارد لا تقدم تفسيرا عن نشأة التصرف الأول الذي تم تقليده [1].

5/ النظرية اللامعيارية :"anomie"

أن تحليل نظرية "دوركايم" في اللامعيارية يعد تحليلا نقديا وهو ليس بالأمر الهين لان منطق هذه النظرية **لم يحدد على نجحوا واضح في جزء** معين من مؤلفات هذا العالم ،علاوة على انه لم يخصص كتابا أو جزءا من كتاب أو فصل لمعالجة الفكرة معالجة متكاملة.

كما أن تحليله للامعيارية تميز بالانفتاح الفكري على ميادين متعددة لعلم الاجتماع كالاقتصاد والأسرة والعمل وحتى استخدامه للمصطلحات لم يحدد بوضوح وليس أدل على ذلك من أن دوركايم يقبل على استعمال مصطلح اللامعيارية " anomie" كاسم بقدر استخدامه له كصفة فيقول " الانتحار اللامعياري " و"تقسيم العمل اللامعياري " ، ومع ذلك فقد كانت اللامعيارية تمثل فكرة محورية في نظرية دوركايم السوسيولوجية .

كما انه استخدمها كأداة نظرية لتحليل الانحراف ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام مما يحتم القيام باستخلاص مدلول هذا الفكرة بإبعادها المختلفة من مؤلفين شهيرين هما "الانتحار وتقسيم العمل"[2].

وقد تبين أن اللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة الاضطراب تصيب النظام ،أو حالة من انعدام النظام أو التسيب التي تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية ، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف ، أو تشير إلى اللامعيارية إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير منسقة في اتصالها مع بعضها البعض وفي استمرارها واعتمادها المتبادل ، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن المظاهر الانحرافية أي تكون مظهرا للانحراف[3].

حيث يرى دوركايم أن غياب التماس الاجتماعي بين الأفراد الذين تجمعهم في إبعاده في أهداف مشتركة قد يؤدي إلى اضطراب وظيفة المجتمع وربما يفضي إلى إشاعة حالة من التحلل الاجتماعي ، وقد يترتب على ذلك أن تشاع أنماط سلوكية غير مقبولة من قبيل التحايل عن الآخرين وابتكار الطرق المناسبة للتحايل على القانون وجري الناس وراء الجاه والنفوذ إلى اكتناز المزيد من الثروة .

وقد يؤدي ذلك كله إلى ازدياد معدلات الجريمة والى اضطراب الحراك الاجتماعي للأفراد بحيث تغدو حركة الأفراد من المستوى الاجتماعي آخر أو من مهنة أخرى دون مهنة أو معيار، فالمهنة التي كانت في وقت ما تحتل رتبة متقدمة قد تنزل إلى رتبة دنيا بمعنى أن المستويات الاجتماعية وغيرها لا يحكمها معيار معين .

---

[1] علي عبد القادر القهواجي ،مرجع سابق ،ص 74

[2] سامية محمد جابر .**الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي** .دار المعرفة الاجتماعية ، الإسكندرية، 2000 ،ص19.

[3] نفس المرجع ،ص 20

وتبعا لذلك فان فقدان المعايير أو اللامعيارية تصبح هي الحالة الشائعة في المجتمع وبذلك يعاني هذا الأخير من غياب المعايير في السلوك الاجتماعي ، وان كل ما يجري فيه يجري بطريقة غير شرعية أو غير قانونية [1]، فيغدو من السهل ارتكاب الجريمة بكل أشكالها وهذا بسبب غياب الرادع .

وللتخفيف من حدة العدوان في المجتمع يرى دوركايم أن مهمة التنظيم الاجتماعي تكمن في تحديد أهداف الفرد وبعد ذلك البحث عن الوسائل أو الأساليب لتحقيقها ، بعبارة أخرى أن تتيسر الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الفرد بتقليل معدلات الجريمة والعنف [2].

إذا لابد أولا من تسخير كافة الوسائل لخدمة أهداف الأفراد التي يضمن الفرد الحد من شيوع اللامعيارية وبالتالي تفشي الجريمة والعنف في المجتمعات .

6/ نظرية المخالطة الفارقة :

صاحب هذه النظرية هو العالم **ساذرلاند "sintherland"** ،وتتلخص هذه النظرية في أن السلوك الإجرامي ينتج عن مخالطة الفرد للأصدقاء وأقرانه المنحرفين خلال أطول مدة من الوقت وأكثر استدامة واشد أثرا من مخالطة الأصدقاء السويين ، فيكون للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على المجموعة السوية، وذكر ساذرلاند أن بعض الناس يصبحون مجرمين لأنهم تعرضوا لاتجاهات مشجعة لأنواع معينة من الجرائم أكثر من تعرضهم لاتجاهات تعارض الجريمة ، وان ليس كل ارتباطات والاحتكاكات لها نفس الأثر ، فكلما طال الارتباط كلما كان تأثيره أقوى فالسلوك الإجرامي مثل السلوك غير الإجرامي يتم تعلمه من خلال مجموعات شخصية حميمية أكثر من تعلمه من مصادر غير شخصية [3].

كما انه من بين أفكار هذه النظرية انه بمجرد ملاحظة أصدقاء الفرد الذين يعارضون الجريمة والذين لا يعارضونها ويقوم بالمقارنة بينهما، نعرف ما إذا كان الفرد سيصبح مجرما أم لا، حيث يرى أن السلوك الإجرامي يرجع إلى تغلب العوامل الدافعة إلى عدم احترام القانون الجنائي على العوامل الدافعة إلى احترام القانون .

وتقوم نظرية ساذرلاند على مقدمة أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي لايورث وإنما هو مكتسب أي يكتسبه الفرد عن طريق التعلم ، وبذلك لا يعترف بأثر الوراثة حيث انه يرجع السلوك الإجرامي إلى مخالطة الفرد لأشخاص غير سويين واكتساب السلوك الشاذ منهم ، وابتعاده عن الجماعة السوية من هنا جاءت هذه النظرية "بالاتصال" أو "الاختلاط الفارق" أي أن اتصال الفرد برفقاء السوء اتصالا يفرق بينه وبين الأخيار ([4]).

من هذا نستنتج أهم النقاط التي يتمحور حولها جوهر هذه النظرية وهي أن السلوك الإجرامي يكتسب بالتعلم أو التقليد كما انه يساعد على تعلم السلوك الإجرامي انه يتم داخل جماعات صغيرة تربط بين أفرادها روابط شخصية، ويصبح بذلك الفرد مجرما عندما تتغلب عوامل مخالفات القانون على عوامل احترامه.

---

[1] سامية محمد جابر ،مرجع سابق ،ص 22

[2] نفس المرجع ،ص24

[3] محمد ناجح .**دور مؤسسات الجريمة في الوقاية من الجريمة** .المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة ،1999،ص70.

[4] محمد ناجح .المرجع السابق ،ص71 .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تكمن أهمية الدراسات السابقة في توجيه الباحث ومساعدته في تحديد أبعاد الموضوع بهدف الإحاطة أكثر بالجوانب المراد البحث فيها، وسوف نتطرق إلى بعض هذه الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ومحاولة الاستفادة من أهم النتائج التي توصلوا إليها.

أولا: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة glendakkator عن العنف الزوجي 1998[1]

تناولت هذه الدراسة الديناميكية أنماط العنف الأسري وأساليب إساءة المعاملة بين الزوجين والعلاقات الرئيسية التي تشير إلى وجود العديد من المخاطر الناتجة عن العنف الزوجي وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- إن أشكال العنف الأسري تختلف باختلاف خبرات الصراع العنيف داخل الأسرة، وأن أنماط العنف السائد بين الأزواج أكثر عمومية بين عامة السكان، وأما أنماط العنف القاسية بين الأزواج والتي تخضع للعلاج النفسي فهي ليست عامة ولكنها تخص بعض الأسر .
- إن دائرة العنف المرتبطة بالشكل القاسي ضد المرأة تكون دائما موجهة من طرف الأشخاص الأكثر قربا إليها.
- إن ديناميكية التفاعل السائد بين الناس تتضمن في أغلب الأحيان على عنف كاستجابة لفقدان الضبط وعدم إشباع الحاجة إلى الاستغلال والخوف والقلق والتهديد لتقدير الذات
- يختلف عدوان النساء الذي درس بشكل أقل من عدوان الرجل بالنسبة لصور الأذى البدني والنفسي التي تعرضت لها النساء الضحايا ووجه الاختلاف يكمن في أن عدوان النساء ضد النساء أكثر قسوة من عدوان الرجال ضد النساء.
- أن عوامل الخطورة التي تؤدي إلى ارتفاع معدل العنف بين الحميمين هي فترة الخطوبة والزواج المبكر وأثناء الحمل والانفصال والطلاق وعلى الرغم من أن معدل العنف ضد الكبار يعد من أقل معدلات العنف داخل الأسرة ، إلا أنه من العوامل التي تؤدي إليه أن يكون الكبار في حاجة إلى رعاية خاصة.
- أن العدوان لينشأ بالضرورة عن الإدمان ولكن إدمان الكحول في حد ذاته هو مخدر يرتبط بالاعتداء الواضح السريع لأن الكحول يسهل العدوان بعدة طرق لما تحتوي عليه الأدوية أو العقاقير من تأثيرات قد تتعارض مع التعقل والإدراك.

الدراسة الثانية: دراسة سوزان سنميتز عن العنف بين الرجل والمرأة –دراسة عبر ثقافة 2000[2]

تؤكد الدراسات العبر ثقافية أن النساء عنفا من الرجال في داخل المحيط الأسرة وتؤكد هذه الدراسات أن السلوك العنيف يرتبط بالطبيعة البشرية أكثر من ارتباطه بالظروف الثقافية فالنساء غالبا ما يرتكبن العنف الزوجي في أغلب الثقافات ، فالمرأة تعتبر المنزل بمثابة مملكتها الخاصة.

---

[1]- السيد عوض . **جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر** ، دراسة ميدانية على مرتكبي جرائم العنف الأسري في بعض السجون ، جنوب الوادي ، ص 36.

[2]- نفس المرجع ،ص37-38.

ولقد قامت snzansteinmetz بدراسة عبر ثقافية لتسع ثقافات مختلفة أكدت أن هناك تشابها في نتائج الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري في الو.م .أ أو الثقافات الأخرى أو الدول الأخرى ، وهناك بحث آخر عن الأزواج في كندا أن نسبة قسوة الزوج إلى العنف الزوجة كان(4.8%) ، في أن نسبة خطورة الزوجة إلى عنف الزواج كان (10%) ولقد كشفت النتائج أن عنف المرأة الأمريكية لم يكن قاصرا على الثقافة الأمريكية ولا يكشف عن وجود باثولوجيا بين النساء الأمريكيات ، فالمرأة في كل أنحاء العالم أكثر عنف من الرجال في داخل محيط الأسرة ، ولكن ما هي مبررات إنخفاض المعدلات الرسمية للعنف الأسري للمرأة في مقابل الرجل ؟ من خلال الدراسة الميدانية واستخدام منهج الملاحظة تؤكد سوزان ستيمنز ما يلي :

- أن الرجال عادة لا يبوحون بعنف زوجاتهم إلى الزوجة ، كما أن الأطفال أيضا لا يقرون عادة بعنف أمهاتهم للشرطة ، كما أن الحبيب المخدوع من المرأة لا يستطيع أن يبوح بذلك للشرطة ، والأمر سيكون عكس ذلك تماما في حالة وقوع الرجل ضحية نصب لرجل آخر أو حتى حالة وقوع المرأة كضحية الرجل .
- أن بعض النساء في حاجة بطبعهن للتحدث عن كل شيء يحدث لهن او لتهويل أي موقف بسيط حيث أنهن يرتعبن من أي حادثة بسيطة .
- إن وسائل الإعلام دائما تتناول الضحية والرجل الجاني ، ا بالإضافة إلى أن الرجال لا يملكون الشجاعة في البوح بكونهم ضحايا للنساء العنيفات .
- إن بعض الزوجات غالبا ما يقدمن تقريرات زائفة ، وذلك لوجود مكافآت مالية وقانونية لرعاية الأطفال ، والإدعاء بتبديد العشق ، ويساعد هنا في ذلك الفساد ذمة بعض المحامين.
- إن رجال الشرطة يعاملون المراة برفق ، في حين عندما يأتي لكي يقدم شكوى قد تختلف معاملة رجال الشرطة له بل ونظريتهم إليه ويبدوا ذلك يحدث أيضا عند التقاضي .
- أن المرأة في غالبية جرائمها تلعب دور المحرض وإن كان هذا الدور في الواقع يعد دورا رئيسيا إلا أنها تميل دائما لإخفاء جريمتها عن العيون حتى تمكن من البقاء بعيدا عن أيدي السلطات .
- يكاد ينحصر ضحايا المرأة في فئات ثلاث وهم الزوج والعشيق والطفل ، ونظرا لاحساس المرأة بأنها ضعيفة نسبيا يجعلها تستخدم الخداع كوسيلة هامة في الإنحراف حيث تجيد المرأة تلصق التهم.

ثانيا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة د.فهيمة شرف الدين، العنف ضد المرأة في لبنان[1]

نجد البحث الذي قامت به "فهيمة شرف الدين " باحثة وناشطة في مجال تقدم المرأة ، وعضو في اللجنة الأهلية واللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية وقد نشرته في مؤلف تحت عنوان":" أصل واحد وصورة كثيرة : ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان " سنة 2002 ، فمن خلال تحضيرها للتقرير

[1]- السيد عوض . مرجع سابق ، ص 15-16-20-28-31.

الوطني الأول عن المرأة اللبنانية الذي قدم في المؤتمر الرابع للمرأة في بكين سنة 1995 لاحظت أن المعلومات عن العنف الممارس ضد المرأة معدومة تماما وأن هذا الموضوع غائب عن أي اهتمام رسمي أو غير رسمي .

وقد جاءت هذا البحث في 07 فصول ، حيث أظهرت الدكتورة أن موضوع العنف ضد المرأة يتصل بالثقافة الأبوية السائدة القائمة على سلطة الذكور على الإناث وتفضيلهم عليهن في جميع المجالات أي أنه يتجلى في آليات التمييز التي تبدأ من الالتحاق المدرسي وتنتهي في التميز في الوظيفة والترقي والمسؤولية ، حيث أنه يتم البط بين العنف والتأديب ، وبينه وبين العقائد والأخلاق تتحمل المرأة لوحدها وزر سلوك الرجل ، هكذا يتم تبرير العنف الذي يرافقها من المهد إلى اللحد ، ويتم السكوت عنه فيصبح أمرا مقبولا ليس عند الرجل فحسب بل عند المراة نفسها وهو ما يسميه :" هشام شرابي" بالاستيلاب العقائدي ، لذا نجد الإعتراف بالعنف ضد المرأة غير وارد إلا إذا وصل حد القتل ، وحتى في حالات القتل فإن الإعدار المختلفة تبرر عملية القتل أخلاقيا بحسب منظومة الأعراف والتقاليد ، إضافة إلى أن قانون العقوبات اللبناني لا يزال يميز ضد النساء في المواد المتعلقة بارتكاب جرائم القتل ، فليس هناك تعريف للعنف للدى دوائر القضائية ودوائر الشرطة ، كما أن التعاطي مع هذا الموضوع لم يطرح بشكل علني في لبنان إلا بعد المؤتمر العالمي للمرأة في بكين سنة 1995 .

وقد تناولت في هذا البحث مجموعة من الإشكالية والتساؤلات جاءت كما يلي :

ما يعني العنف ضد المرأة ؟

وكيف يتجلى في حياة النساء .؟

وكيف يكثر العنف العملي ، وأين ثقافة العنف الرمزي ؟

وما هي الأسس الإجتماعية الثقافية ضد المرأة في لبنان ؟

كما إعتمدت على الطريقة أخرى للتعرف على العنف ، الطريقة مالتي تتيح الوصول إلى أساس الثقافي الاجتماعي الذي يبيح استمرار العنف ضد المرأة المستقر في الثقافة العربية والسلطة الأبوية المسؤولة عن الاختلاف الحاصل في علاقة المرأة بالرجل ، وهو السبب الرئيسي في إختلال العلاقات الاجتماعية وكذلك السياسية ، لذلك جاء اختيار لاسلوب الشهادات هو محاولة للخروج عن المألوف في الدراسات السوسيولوجية فبدل اعتمادها على تقارير الشرطة والمحاكم ، نجد الباحثة قد اعتمدت على شهادة عشر حالات لمن يريد أن يعرف من أين يبدأ التمييز ؟ وأين يمكن العنف ؟ وكيف يتجلى ؟

وكان الهدف المنشود من هذا البحث هو كشف آليات التميز التي تحتضنها الثقافية السائدة في لبنان ، وكيف يتجلى في سلوكيات الإجتماعية بالإجابة عن تساؤلات مباشرة عن حقيقة ضد النساء في المجتمع اللبناني وأساسه الثقافي الاجتماعي ، فنجد أن أسلوب الشهادات أظهر أن للعنف صور كثيرة لكن الأصل واحد مستقر في الثقافة السائدة والسلطة الأبوية .

كما أن إختيارها للعينة لم يكن عشوائيا لأنه من فرضية ترى بأن العنف المراة باعتباره أحد القيم الثقافية التي يختزنها نظام العلاقات في المجتمع اللبنانية وقد جاءت ملبية لثلاثة شروط ،

شطر التعليم لغرض التعرف على المستوى الإجتماعي ، شرط التوزع وشرط العمل ، إضافة إلى شرط رابع وهو شرط السن الفئة العمرية ما بين أكثر من (20+) وأقل من (40-) .

كما أوردت التقرير الوطني الذي صدر عن المنظمات غير الحكومية عن التقدم المحرز في منهاج عمل بكين ، أن العنف ضد المرأة لا يزال في غياب البيوت وأسرار العائلات وأن الإعتراف به لا يزال ضعيفا جدا .

إضافة إلى أنها أشارت إلى إحصائيات المديرية العامة سنة (1997) إلى حصول 1302 إلى إعتداء على النساء لم تتلق الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف سوى مئتي حالي توزعت على موضوعات كثيرة ، كما بينت هذه الهيئة عند تحليلها للحالات التي تصدت لها إلى 92 حالة التي تلقتها توزعت على جميع المناطق اللبنانية ةالفئات الإجتماعية والطوائف ، مما يؤكد إن العنف الأسري والعنف ضد النساء تحديدا هي ظاهرة متجدرة في ثقافة المجتمع اللبناني ، وأنه على الرغم من إختلاف قوة العنف وأشكاله إلا أن العنف في جميع الحالات كان للذكر .

الدراسة الثانية: دراسة طريف شوقي عن العنف في الأسرة المصرية 2000[1]

تعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية المقارنة ، حيث إختصرت الدراسة أنه لا توجد فروق بين من يمارسون العنف الشديد ، وبين من لا يمارسونه على متغيرات السياق الاجتماعي البيئي المصاحب للعنف ، كما إفترضت أيضا أنه توجد فروق في المتغيرات السابقة بين مرتكبي العنف ضد الأطراف المختلفة في الأسرة .

أجريت الدراسة على عينة مكونة من 188 حالة نصفهم من مرتكبي جرائم العنف الأسري والنصف الآخر غير مرتكبي جرائم العنف الأسري .

ومن أهم النتائج توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- أن الإناث مرتكبات جرائم العنف يشكلنا خمس أفراد العينة فالذكور يشكلون أغلب مرتكبي جرائم العنف وتتراوح أعمار غالبيتهم ما بين 26 إلى 40 عاما ، وقد كانت غالبيتهم من الأميين ومن العمال الأمر الذي يبين العلاقة السلبية بين مستوى مهنة أو تعليم الفرد في مهن متدينة قد تنعكس على الارتبط بأساليب معينة للتنئشة الإجتماعية .
- أن ممارسي العنف الشديد أقل تدينا ، حيث لا تلتزم نسبة كبيرة منهم بأداء الفروض الدينية.
- أن غالبية مرتكبي جرائم العنف يقيمون في مناطق ريفية .
- أن نسبة ضئيلة من مرتكبي جرائم العنف تتعاطى الحشيش .
- قرر غالبية مرتكبي جرائم العنف أن ضرب الزوجات ظاهرة شائعة في المجتمع ، في حين ضرب الأزواج ليس كذلك بل أنه سلوك لا يليق بصدر من الزوجات .
- إن العنف ضد الزوجات هو أكثر أنواع العنف شيوعا وأن العنف ضد الوالدين هو أقل أنواع العنف .

[1]- السيد عوض . مرجع سابق ، ص 38 -40.

- أن نسبة كبيرة من مرتكبي الجرائم العنف مقارنة بما لا يرتكبونها ، قرروا أنهم شاهدوا عملية الضرب المتبادل بين الوالد ، والوالدة ، وإن معدل ضرب الأب للأم معدل ضرب الأم للأب ، وما يترتب على ذلك من نفور نحو الأب والأم .
- إن الأباء أشد عنف من الأمهات في تعاملهم مع المبحوثين مرتكبي الجرائم العنف وهو ما ينعكس في أساليب تنشئة كل منهما ، إلا ان ذلك لم يكن موجودا لدى أباء من لم يرتكبوا جرائم العنف .
- أن المبحوثين في كلتا المجموعتين أدركوا تميز بينهم فيا لمعاملة من هذا الجانب .
- أن ثمة نمطا للتنشئة العنيفة داخل الأسرة ، وبوجه خاص أسرة مرتكبي العنف فهم يتشاجرون امامهم ويستخدمون العنف موسيلة لحل الخلافات مع الجيران بل ويشجعون الأبناء على اللجوء إليه في بعض الحالات لحسم المشكلات التي يواجهونها معهم ، ويميلون إلى استخدام العنف كوسيلة للعقاب البدني للأبناء أيضا مما يزيد من إحتمال ممارسة هؤلاء الأبناء لهذا النمط من السلوك العنيف مستقبلا

ثالثا :الدراسات الجزائرية

الدراسة الاولى: جمال معتوق، وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن[1]

رسالة ماجستير غير منشورة للدكتور " جمال معتوق " بعنوان وجود من العنف ضد النساء خارج بيوتهن (1992/1993) ، حيث قام بدراسة ظاهرة العنف ضد النساء في الشارع ، وحاول الكشف عن الميكانيزمات الرئيسية التي تتحكم في هذه الظاهرة ، والعلاقة الموجودة بين هذه الظاهرة ، والمرأة وقد كانت تجربة وأول محاولة لرفع الستار عن معادلة المرأة والعنف ، وذلك أن هذا الموضوع من المحرمات والممنوعات ، حيث أوضح أن لهذا الموضوع دعامتين أساسيتين وهما :" ممارسة العنف ضد المرأة خارج البيت ومكانتها في المجتمع الجزائري ، وقد تناول الدراسة في بابين وثمانية فصول ، وقد أجري الدراسة في مدينة البلدية وعلى ستة عينات من مختلف الفئات العمرية الإجتماعية (طلبة /تلاميذ /أساتذة /بطالين " عاطلين عن العمل)

كما خصص جزء من هذا البحث لدراسة العنف بشكل عام وبعض وجوهه المختلفة ، بالإضافة إلى التقليد والقيم والعادات السائدة في المجتمع التي تلعب هي الأخرى دورا أساسيا في تكريس مبدأ اللامساواة بين الذكر والأنثى.

إضافة للتغير الإجتماعي الذي عرفته الجزائر والذي يعتبر من المتغيرات الأساسية في إنتشار العنف ضد المرأة خارج بيتها .

وطرح التساؤلات التالية :

- هل هناك عنف موجه ضد النساء خارج بيوتهن من طرف الذكور ؟
- من هي الفئة من الذكور التي تمارس العنف ضد النساء ؟
- كما تسائل عن تأثير التنئشة الإجتماعية والخلفية الدينية في ممارسة العنف ضد المرأة ؟

[1]- جمال معتوق . **وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن** ، دراسة ميدانية للمارسة العنف ضد النساء خارج بيوتهن بمدينة البليدة ، رسالة ماجستير ، معهد علم الإجتماع ، 1992 ، جامعة الجزائر ، 22.23. ...408.

- أما عن النتائج العامة التي توصل إليها هو أن الظاهرة فهي فعلا موجودة في مجتمعنا وليست بالأمر المصطلح فمن بين 116 مبحوثة ما بين 116 مبحوثة هناك 81 هناك مبحوثة قد تعرضن للعنف في الشارع بنسبة 20.25%
- -أما فيما يخص نوعية العنف الأكثر انتشارا وجد أن المضايقة والشتم تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 08.75 %.
- الضرب : أي العنف الجسدي في المرتبة الرابعة 02 %
- الأشخاص الذين يمارسون العنف في الشارع هم البطالين عن العمل ،ويعيشون في ظروف إجتماعية قاهرة ، عينة من 50 بطال من بينهم 34 مارسوا العنف .
- التنشئة الإجتماعية للفرد لها علاقة مباشرة بانتشار ظاهرة العنف .
- كما قدم مجموعة اقتراحات من بينها .
- لا بد للأسرة أن تغير نظريتها وفلسفتها اتجاه الأنثى ، وأن تعامل الجنسين بالتساوي .
- على الأولياء أن يوفروا الجو اللائق وذلك بالإبتعاد عن النزاعات واللجوء إلى العنف بمختلف أشكاله لحل مشاكلهم.

الدراسة الثانية: علجية حنان، العنف الجسدي داخل الأحياء الجامعية المختلفة[1]

تناولت الباحثة في دراستها ظاهرة العنف الجسدي بين الطلبة داخل الأحياء الجامعية المختلفة (2001-2002)، رسالة ماجستير، حيث قامت الباحثة بتحليل العوامل التي تتدخل في تفشي الظاهرة داخل الإقامة الجامعية المختلطة أين كشفت لنا الباحثة النقاب عن ثنائية العنف والطالب الجامعي ، وقد جائت الدراسة في بابين (نظري وتطبيقي) وخمس فصول نظرية وواحد منهجي:

وقد أنجزت الدراسة في إقامتي بني مسوس وبومرداس المختلطتين على عينة متكونة من 450 مبحوثة وقد قسمتها إلى 04 عينات من مختلف الفئات الاجتماعية (طلبة ، أعوان أمن ، عمال إدارة ، رؤساء التنظيمات الطلابية داخل الأحياء الجامعية)

كما خصصت جزء من هذه الدراسة لدراسة العنف بأشكاله وعلاقته بالعدوان وإلى مختلف مرافق الإقامات الجامعية والخدمات التي تقدمها والنقائص التي تعاني منها وإلى الخلفية النشئوية للطالب وهل كل هذا له علاقة بممارسة العنف داخل الإقامة الجامعية إضافة لهذا تناولت الباحثة أيضا النقابات الطلابية حيث حاولت التعرف على نشاطها على مستوى الوطن ومد تأثيرها على سلوك الطالب ، كما تناولت الاختلاط وتأثير على نفسه الطلبة من الجنسين ثم الإختلاط بصفة عامة في المجتمع الجزائري .

وطرحت الباحثة التساؤلات التالية :

- الضغوطات التي تمارسها الإدارة على الطالب دوتر في تفشي هذه الظاهرة داخل الحي الجامعي المختلطة ؟ أم أن تدهور الظروف الإجتماعية داخل الحي الجامعي هي التي ساهمت في ممارسة العنف داخل الحي؟

[1]- علجية حنان . **العنف الجسدي داخل الأحياء الجاميعة المختلطة** ، دراسة ميدانية لإقامة بني مسوس وبومرداس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 2001-2002-ص 06 -290.

- أم أهم الإختلافات الإيديولوجية للتنظيمات الطلابية داخل الإقامة الجامعية تلعب دور في تفشي العنف بين الطلبة داخل الحي الجامعي ؟
- هل لهذه العناصر علاقة بالعنف إلى أم أن الطلبة الذين يمارسون العنف يعانون من اضطرابات نفسية أم يعكسون نوعا من التربية ؟
- هل السياسة تبنيها الإيديولوجيات مختلفة وإتجاهات معينة له علاقة بانتشار العنف؟ أم أن وسائل الإعلام ودوور العبادة والمدرسة تلعب دور في تطور ونمو هذه الظاهرة الذي الطالب ؟ أو أن إنعدام الأمن والحماية وقصور الإدارة في أداء دورها هو الذي أدى إلى تفاقم المشاكل داخل إلى وبالتالي إلى انتشار العنف ، وأخيرا ما نوع العنف المتفشي بكثرة داخل الأحياء الجامعية .
- وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج مكنتها من تحقيق وأضبطت فراضياتها وجاءت كالتالي :
- ظاهرة العنف الجسدي بين الطلبة داخل الأحياء الجامعية المختلفة تتدخل فيها عدة عوامل ، أن هناك علاقة سببية بين العوامل الإجتماعية والإقتصادية والأمنية والطروف الموجودة داخل الحي الذي تعيش فيه المبحوث حيث إتضح أنه من 200 مبحوث 80 %مارس العنف وأن هذا الأخير لا يقتصر على الضغط فقط وإنما على أنواع أخرى .
- 100 % من المبحوثين أكدوا أن الأوضاع داخل الإقامتين متدهورة ووسيئة (ظروف الإطعام نوعية وعدم صلاحيته ، عدم إحترام الكبير من طرف بعض الطلبة سوؤء الأسكان تدهور الخدمات الصحية .
- 86 %أكدوا بأن سوء الأحوال الأمنية له دور كبير في إنتشار العنف .
- مميزات صفات الأولياء له علاقة مباشرة لمدى ممارسة الطالب للعنف حيث أكد ذلك 95.53% علاقتهم مع اوليائهم مسيئة منهم 46 طالب مارسوا العنف مقابل 32 منهم 62.5% يتمتع أوليائهم بعلاقة جيدة معهم لم يمارسون العنف.
- الجو السائد داخل البيت له علاقة وطيدة مع ممارسة الطالب للعنف حيث أنه من 172 الذين تعرضوا لسوء المعاملة من طرف أولياء أثناء الصغر فيما بعد نجد 95.55 % منهم مارسوا العنف وأن حدة العنف تزداد عند الطلبة الذين يشعرون بنوع التمييز في المعاملة بين الجنسين من طرف الأولياء .
- المحيط الخارجي (ارفقاء هو المحيط المبحوث كلهما عوامل تساعد على ممارسة الطلب العنف إضافة إلى نوعية الكتب والمجلات والأفلام الذين يشاهدونها .
- 100% من المبحوثين أكد أن التنظيمات الطلابية وعلا اختلاف إديوجياتها وإتجاهاتها السياسية التي تدفع عنها ونتيجة إنتظام أهدافها ومصالحها له علاقة بانتشار العنف .
- عدم إهتمام الإدارة بمشاكل الطلبة والعلاقة السيئة مع الإدارة كلها عوامل تدفع بالطالب لممارسة العنف فمن 136 علاقتهم سيئة مع الإدارة 100 % أي كلهم مارسوا العنف.
- قوانين الإدارة الخانقة للطالب لها علاقة مباشرة مع مدى ممارسة العنف .

- إضافة للعلاقات الغرامية التي لها دور هي الأخرى في إنتشار العنف داخل الحي الجامعي من خلال إجابة 59 % من المبحوثين .
- عمال الأمن يرجعون سبب ظاهرة الإستغلال الطالب من طرف التنظيمات والنقابات السياسية بنسبة 46.35%.
- عمال الإدارة يرون أن تعدد التنظيمات الطلابية التي تتصارع فيما بينها بنسبة 38 % و14% للذين يرجعونها لوجود الجهوية 12% للنشاطات الرياضية المنظمة داخل الإقامة 10% للإختلاط الجنسي .
- رؤساء المنظمة الطلابية إنقسمت لفئتين :
- فئة ترى من أهم أسباب تفاقم العنف داخل الحي الجامعي في تدهور الأوضاع الداخلية والخدمات المقدمة ونسبتها 59.90% .
- الفئة الثانية نسبتها 43.10% ترجعه إلى تاثر الطلب بالعوامل الخارجية في المجتمع وعلى الأصعدة الاجتماعية ، الإقتصادية والسياسية بالإضافة إلى دخول الغرباء إلى الغرباء إلى الحي واستغلال التنظيمات الطلابية من قبل قوى خارجية عن الحي.
- بعد هذا العرض الموجز لبعض الدراسات التي تناولت موضوع العنف نستنتج ما يلي :
- إن موضوع العنف يعتبر أحد الظواهر النفسية الاجتماعية التي تفرض نفسها على المجتمعات وهذا باختلاف التشكيلات الاجتماعية إلا أنه قد يحدث أحيانا وجود دوافع مشتركة للعنف مهما اختلفت هذه المجتمعات من حيث التركسيبة الاجتماعية ومنها ما توصلنا إليه حول أن العنف ضد المرأة يرتبط بشكل وثيق بالأقارب الذكور وهو نفس ما توصلت إليه glenda.k فيما يخص دراستها عن ديناميكيات وأنماط العنف الأسري حول النقطة التي تطرقت إليها إلى أن دائرة العنف المرتبطة بالشكل القاسي هذه المرأة تكون دائما موجهة من الأشخاص الأكثر قربا إليها.
- وأيضا ما توصلت إليه الدكتورة فهيمة شرف الدين في بحثها الذي أجرته سنة 2000 في لبنان أن الأساس الثقافي والإجتماعي الذي يبيح استمرار العنف ضد المرأة المستقر في الثقافة العربية والسلطة الأبوية المسؤولة عن الإختلال الحاصل في علاقة المرأة بالرجل وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها حول أن موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري يتصل بالثقافة الأبوية القائمة على سلطة الذكور والإناث وأفضليتهم في جميع المجالات فبنية السلطة الثقافية الجزائرية والسلطة الأبوية على وجه التحديد هي القناع السميك الذي تختفي وراءه مظاهر وسلوكيات تعدم المساواة التي تتجلى في آليات عديدة ومتنوعة ترافق حياة النساء منذ ولادتهن وربما آخر لحظة في حياتهن وهو نفس الشيء أو الهدف الذي حاولت الباحثة د.فهيمة التوصل إليها واستقصائه من خلال عرضها لشهادات عشرة حالات.
- إضافة لذلك وجدنا بأن التفسير الظاهري لآيات وأحاديث الشريفة في إتجاه تبرير وإبراز السلطة على المرأة ، والتي تكشف عن خلفية دينية متخلفة تستند إلى طريقة أبوية تقليدية تعتبر المرأة في عداد الأشياء التي لا يمكن البحث فيها بمنظور ديني محض وهو نفس ما

توصل إليه الدكتور جمال معتوق حول أن الخلفية الدينية للأفراد ساهمت في تكريس العنف ضد النساء خارج بيوتهن ، إضافة إلى الخلفية التنشؤوية القائمة على التمييز بين الجنسين والنظرة القاصرة للمرأة وهو نفس ما توصلت إليه الباحثة علجية حنان في كون هذا العامل أحد أسباب ممارسة الطلبة للعنف داخل القامات الجامعية المختلفة .

تقييم الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها أنها درست انتشار الظاهرة في دول مختلفة، ومعظم الدراسات تطرقت للظاهرة لفهم أسبابها والتعرف على ميزات النساء العاملات الذين عنفوا، كما أوضحت لنا طريقة معالجة موضوعنا الذي سوف نركز فيه على العنف ضد المراة العاملة في المجتمع الجزائرية من خلال التطرق لعلاقة العنف الأسري بالظاهرة المدروسة بالإضافة إلى علاقة الفقر والعجز بظهور الظاهرة في المجتمع الجزائري.

كما أفادتنا هذه الدراسات بشكل كبير في معالجة الموضوع، وساعدتنا في البحث عن أهم الأسباب والعوامل لانتشار الظاهرة في المجتمع بصورة كبيرة.

كيف ساعدت الدراسات السابقة في انجاز الدراسة الحالية ؟ :

تعتبر الدراسات السابقة من أهم مصادر المعلومة فيما يخص الدراسة الحالية وقد مدتنا هذه الدراسات بمايلي :

1- طريقة مقاربة الموضوع : من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة تمكنا من اخذ معرفة كافية عن طريقة تناول موضوع البحث وأهم تقنيات جمع المعطيات المستعملة وكذا المناهج المتبعة في الدراسة بالإضافة إلى طريقة تحليل المعطيات وتفسيرها ، كما زودتنا بنظرة اشمل عن طريقة إجراء الدراسة الميدانية وكيفية تحديد مجتمع البحث الذي يمكن أن يكون أكثر إفادة لنا في الوصول إلى المعطيات الخاصة بالظاهرة المدروسة .

2- فرضيات الدراسة : من بين الدراسات التي ألهمتنا فرضيات الدراسة الحالية، دراسة منال القيسي ادكيدك بالإضافة إلى الدراسات الجزائرية التي استفدنا منها في إعطاءنا لمحة عن واقع الظاهرة في المجتمع الجزائري وبالتالي توجيه اهتمامنا إلى زوايا معينة من الموضوع تمكننا من الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية وعملية فيما يخص فهم وتفسير الظاهرة من جهة ، وإمكانية التحكم فيها من خلال وضع تصور وقائي للسلوك الانتحاري بمعرفة أهم الفئات والشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة والأكثر عرضة لمثل هذا السلوك بالإضافة إلى تحديد أهم عوامل المخاطرة من جهة أخرى .

3- إن اعتماد بعض الدراسات على المقارنة بين مختلف الدول وبين مقاطعات مختلفة في الدولة الواحدة قد شجعنا على إتباع نفس الطريقة حيث أخذنا عينة من العديد من الولايات بالجهات الأربعة للوطن الشمال والجنوب والشرق والغرب.

ملخص الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم معاني العنف اللغوية والسوسيولوجية والنفسية والقانونية وحسب مختلف العلماء والفلاسفة من هذه التعريفات التي أكدت على العنف المادي البدني وتعريفات أخرى اهتمت بكل من العنف المادي و النفسي معا كما تم التطرق في هذا الفصل إلى الفرق بين العنف و العدوان وأيضا تم تبيين تصانيف العنف حسب بعض العلماء و الفلاسفة حسب الأنواع والأنماط والإشكال والمستويات كما تم التطرق لأهم النظريات المفسرة للعنف كالنظرية الايثنولوجية و نظرية التحليل النفسي، وأيضا نظرية الصراع الطبقي ،نظرية التقليد والمحاكاة ل "تارد" نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية لدوركايم وأخيرا نظرية المخالطة الفارقة.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا حيث تطرقنا إلى أهم الدراسات الغربية وتمثلت في دراسة "قليناكاتور "و دراسة سوزان سامدس إضافة إلى دراستين عربيتين كانت الأولى حول العنف ضد المرأة في لبنان والثانية في مصر . أما الدراسات الجزائرية فتمثلت في دراستين الأولى للاستاذ الدكتور جمال معتوق والثانية للدكتورة علجية حنان وقد ساعدت هاته الدراسات في إضفاء خلفية نظرية لدراستنا كما ساعدتنا نتائج بحوثها في إعداد تساؤلات جديدة لظاهرة العنف ضد المرأة العاملة .

الفصل الثالث :العنف

المبحث الأول: مفهوم العنف

المبحث الثاني : تعريف بعض الفلاسفة و العلماء للعنف

المبحث الثالث : الفرق بين العنف و العدوان

المبحث الرابع : تصنيف العنف حسب بعض العلماء و الفلاسفة

تمهيد

يعد العنف سلوكًا انحرافيًا مكتسبًا ,وظاهرة اجتماعية مثيرة للقلق ,تزداد يومًا تلو الآخر , وتتعدد مظاهرها وأشكالها ,والعوامل الكامنة وراء ظهورها واستفحالها ,والآثار المترتبة عليها , خاصة إذا تمت ممارسة العنف ضدالفرد ,بإهانتهم جسديًا أو الإساءة إليهم لفظيًا ,فعندئذ تحدث آثار نفسية سيئة ,تكون بعيدة المدى, وقد جاء الاهتمام بظاهرة العنف نتيجة تطور الوعي العام بالاهتمام في مطلع القرن العشرين ,خاصة بعدما تطورت نظريات علم الاجتماع وعلم النفس التي أصبحت تفسر سلوكيات الإنسان في ضوء مرحلة الطفولة المبكرة ,وأهمية هذه المرحلة في تَكوُّن ذات الفرد ,وتأثيرها على حياته فيما بعد ,كما ترافق هذا الاهتمام مع نشوء كثير من المؤسسات والحركات التي تدافع عن حقوق الإنسان بصفة عامة ومن هذه أشكال الإساءة والاستغلال والعنف الذي قد يتعرضون إليه .يصعب تجاوز هذه الآثار المدمرة بسلام .

المبحث الأول: مفهوم العنف

اولا : المفهوم اللغوي للعنف

عنف : العنف : الخرق بالأمر و قلة الرفق ، به و هو ضد الرفق. عنف به و عليه يعنف عنفا و عنافة ، و عنفة تعنيفا فهو عنيف إذا لم يكن رفيقا بأمره. و أعنفت الأمر : أخذه بعنف و في الحديث " إن الله لا يعطي على الرفق ما يعطي على العنف" و التعنيف : التعيير و اللوم ... و التوبيخ و التفريغ.[1]

و قد جاء في منجد اللغة و الإعلام : [2]

العنف و العنف و العنف : ضد الرفق الشدة و القساوة

الجنس العنيف كناية عن الرجل يقابله الجنس اللطيف كناية عن النساء.

و جاء في معجم مقاييس اللغة :[3]

عنف : العين و النون و الفاء أصل صحيح ، يدل على خلاف الرفق.

قال الخليل : العنف ضد الرفق بقول : عنف يعنف عنفا فهو عنيف ، إذا لم يرفق في أمره.

و يقال لك اعتنفت الشيء : إذا كرهته ووجدت له عنفا عليك و مشقة.

و من باب التعنيف و هو التشديد في اللوم.

و الخلاصة أن معنى العنف في اللغة العربية يشمل ما يلي : الكراهية ، التعيير، اللوم ، التفريغ، الشدة ، القساوة...إلخ.

كما تحمل كلمة عنف باللغة العربية سلوك يتضمن : الشدة ، القساوة ، التوبيخ ، اللوم ، و على هذا الأساس فإن العنف قد يكون قوليا أو فعليا ، و من الباحثين من يعتبرون العنف مرادف لكلمة "الإرهاب" فقد استعملها عبد **الفتاح** في مقاله " العنف و الإرهاب في العالم"

كما استعمل **"ملحم"** العنف مرادف حين يقول "أما في الوقت الحاضر فمن الصعب القول بأن التطرف أو العنف أو الإرهاب من احتكار المجتمع دون آخر".[4]

و يشير مصطلح العنف " Violence " في أدبيات اللغة الإفرنجية إلى اللغة اللاتينية "Violantia " و التي تشير إلى طبغ غضوب شرس جموح و صعب ، فالقوة العنيفة هنا مشتقة من "Violentus " و هذا في سنة 1215 و في سنة 1600 أخذت كلمة "Violence" معناها اللاتيني الأول و الذي يدل على قوة ضاربة و خطيرة ثم بعدها كنى بها عن التصرف الخشن "acte brutale " ثم استعملت كلمة " violence" في معنى كلمة " Viol" و هي تدل على تعنيف المرأة أي اغتصابها.[5]

و قد جاء في قاموس روبرت "Le Robert" العنف : العنف أن تتصرف على شخص أو تجعله يتصرف ضد إرادته ، باستعمال القوة أو التخويف و هذا يشير إلى العنف كسلوك أو فعل ، أما

---

[1]- ابن منظور . **لسان العرب**. ط1، ج 10،دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت، 2004، ص 303.

[2]- المنجد في اللغة و الإعلام ، ط 38 ، دار المشرق ، بيروت ، 2000 ، ص 533.

[3]- أحمد بن فارس . **معجم مقاييس اللغة** . تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون ، ج 4 ، دار الفكر ، د،ت ، ص 158.

[4]-أحمد حويتي . **" العنف المدرسي"** مجلة الفكر الشرطي ، العدد 12، مجلد 04، يناير 2004، الشارقة ، ص 192.

[5]- خالدي خيرة ، مرجع سابق ، ص 90.

العنف كحالة فهو قوة فظة لاخضاع شخص ما و هو أيضا استعداد طبيعي للتعبير عن الأحاسيس بقساوة.[1]

و جاء في الموسوعة العلمية لاروس "Larousse" أن العنف يحمل المعاني التالية : [2]

- العنف عبارة عن صفة لشعور رهيب نو شيء كالكره الرهيب.
- صفة لشخص له استعداد تام لاستعمال القوة و يتصف بالعدوانية.
- صفة اللاتسامح و عدوانية كبرى و يتصف بالإندلاع و القساوة في الكلام و التصرف.
- صفة المبالغة في استعمال القوة الجسدية.

صفة التعاون بالعنف كالإرغام القهر عن طريق القوة.

صفة المبالغة في استعمال القوة العضلية و استعمال الاسلحة أو صفة لعلاقات حميمة حادة.

ثانيا : المفهوم القانوني للعنف

يرى المختصون في القانون في تعريفهم للعنف أهمية كبيرة لما يترتب عن هذا السلوك من أضرار مادية و معنوية حتى يتسنى لهم تقرير العقوبة و الوسيلة المستعملة في إشكاله ، و تشير كلمة العنف في القانون " إلى القوة المادية و الإرغام البدني و استعمال القوة بغير حق ، كما يشير اللفظ إلى ما هو شديد و غير عادي وبالغ الغلظة"[3]

و قد جاء في **معجم العلوم القانونية** بأنه " استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة الفرد"[4]

و يلاحظ من هذين التعريفين أن استعمال القوة المادية و الخروج عن القانون وفقا لهذا هما أساسا الحكم عن الفعل العنيف القانون.

و قد عرفه أحد خبراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء الداخلية العرب على أنه " الاستعمال غير القانوني لوسائل القهر المادي أو البدني، لتحقيق غاية شخصية أو سياسية أو اجتماعية"[5]

و الملاحظ أن التناول القانوني هنا يركز أساسا على الوسيلة المستعملة و الضرر الناجم، و بذلك يتم تحديد أهم جرائم العنف إذ أنها تصنف في قسمين هما :

- قسم يرتكب بواسطة العنف مثل السرقة.
- قسم يتصف بالعنف في حد ذاته مثل القتل و الاغتصاب...

و تعرف **موسوعة الجريمة و العدالة** على أنه " يشير إلى كل صور السلوك ، سواء كانت فعلية أو تهديدية ، و التي ينتج عنها تدمير و تحطيم الممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت للفرد"[6]

كما عرفه **مأموم محمد سلامة** بأنه تجسيد للطاقة أو القوى المادية في الإضرار المادي بشخص أو بشيء . و يقوم العنف في مفهومه على القوة المادية الجسدية ، فالعنف في جوهره هو علاقة

---

[1] -Rey Alaint, et collaborateurs **. le Robert dictionnaire d'aujourd'huit.edition** .les dictionnaires le robert, Paris, 1993, p17.

[2] -Larousse . **dictionnaire encyclopedieque**. librairie larousse, France , 1985,p1079.

[3]- حارث سليمان الفاروقي . **المعجم القانوني** . مكتبة لبنان ، لبنان ، 1988 ، ص 734.

[4]- محمد خضر عبد المختار . **الإغتراب و التطرف نحو العنف** . دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1999، ص 154.

[5]-مصطفى عبدون . **" وضع ملمح لمثيري أعمال العنف في ملاعب كرة القدم"**. رسالة ماجستير ، قسم علم النفس و علوم التربية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 13 ، منشورة.

[6]- معتز السيد عبد الله . **العنف في الحياة الجامعية .** منشورات مركز البحوث و الدراسات النفسية ، القاهرة 2005، ص 36.

بين طاقة أو قوى جسمانية للجاني ، و بين الضرر الجسمي المتحقق بالنسبة لمن وقع عليه العنف"[1]

و تتفق التعريفات القانونية فيما بينها على التأكيد على استخدام الجاني للقوة المادية من اجل الإعتداء على حق الغير ، أو تحقيق غايات مشروعة، و رغم أن التعريفات السابقة ركزت على المظهر المادي لأشكال العنف المجرم ، فإن هناك مواد عديدة في قانون العقوبات تعاقب على السب و القذف و التشهير بالآخرين ، مما يدخل في إطار العنف المعنوي و مع ذلك لم يشر إليها علماء القانون في تعريفهم للعنف.

ثالثا : المفهوم النفسي للعنف

إن العنف من الناحية النفسية يمثل " استجابة سلوكية تتميز بصفة انفعالية شديدة، قد تنطوي علة انخفاض في مستوى البصيرة و التفكير ، كما يحدث كرد فعل أو استجابة لعنف قائم و هو العنف المضاد"[2]

كما يرجع إلى نوع من اضطراب السلوك ، أساسه الإضطراب النفسي نتيجة عوامل مختلفة قد عاقت كل نمو و تؤدي إلى نقص في بعض خواص الشخصية ، لأنه من الخطأ القول أن هذا المتعلم أو ذاك مطبوع بمواصفات جينية تحمله على ممارسة العنف دون سواه ، فقد يصدر عن الفرد سلوك عنيف به أكثر من علاقة المحيط الخارجي و التفاعل به أكثر من علاقة المحيط الخارجي و التفاعل مع البيئة الجغرافية التي يعيش الفرد في كنفها، و أن الفرد سيشكل نسقا مفتوحا على المحيط الخارجي .

ومن هذه المقارنة النسيقة للعوائق النفسية و تفاعلها مع العوائق الإجتماعية المفترضة تقود من الآن إلى توقع تعقد و تشابك هذه العوائق ،وفقا لذلك يركز علماء النفس اهتمامهم على شخصية الفرد المراهق ومراحل تطور هذه الشخصية .[3]

وهذا يعني أن هذا النوع ناتج عن عدم توازن الشخصية في فترة المراهقة، والضغوطات التي يتلقاها الفرد وتمارس عليه نتيجة للظروف المحيطة به، وبالتالي يؤدي إلى اضطرابات في السلوك خلال مراحل النمو، والتي بدورها تؤدي إلى سلوك عنيف و منحرف يؤثر على توازن الفرد.

ويعرفه عدد من **علماء النفس** على انه نمط من انماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ،ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عنه ،ومن هنا فالعنف من الناحية النفسية يمثل استجابة لمثير خارجي في شكل عنيف ،تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعادات، وهي تنتج عن حالة عامة أو احباط.[4]

---

[1]- معتز السيد عبد الله ،مرجع سابق ، ص 36.

[2]- فاتن محمد شريف **. كرونولوجيا الاسرة و القرابة** . مطبعة الإنتصار للطباعة ، بيروت ، د ، ت ، ص 142.

[3]- زينب حميدة بقادة ."**جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري** "،رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،1990 ،ص ص 10 -11.

[4]- جليل وديع شكور .**العنف والجريمة** .ط1،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،1997 ،ص 32 .

رابعا :المفهوم الاجتماعي للعنف

ارتبط في البداية مفهوم العنف بالمرض العقلي، ولكنه تدريجيا وبسرعة جرى انتباه الباحثين وعلماء الاجتماع الذين واجهتهم مشكلة رئيسية وهي مشكلة التعريف، فمن الناحية **السوسيولوجية :** هو فعل يتخذ بقصد أو بغير قصد لأحداث الم جسدي أو إصابة شخص آخر .[1] حيث يعتبر العنف ظاهرة سلوكية المنشأ، من خلال التفاعل بين الفرد والآخرين .أي ينظر إلى العنف هنا على أنه فعل لا يتوافق مع العرف والتقاليد داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وقد عرف **الدكتور عبد الرحمان العيسوي** العنف بأنه ""أسلوب بدائي غير متحضر يشكل في كثير من الأحيان جريمة يعاقب عليها المجتمع وككل الجرائم ينخر كيان المجتمع وينال من وحدته وتماسكه واستقراره "".[2]

و يتضح من هذا التعريف بأن العنف ، هو الخروج عن قواعد و قوانين المجتمع و ما يتركه هذا الخروج من آثار بالغة تمتد لتصل إلى الأفراد المحيطين بالفرد، أي المجتمع مما يعرضه لسخط المجتمع.

أما **محمد عاطف غيث** فيعتبر " العنف فعل ممنوع قانونا و غير موافق عليه من طرف المجتمع[3] أي مرفوض من طرف المجتمع ، و هذا لما يحويه هذا السلوك من أفعال تتعارض و عادات وتقاليد هذا المجتمع أو ذاك.

وإذا ما حاولنا اقتباس البعد السوسيولوجي حول العنف، نلاحظ بأنه سلوك خارج عن قواعد الجماعة الاجتماعية، كما أنه نتيجة لفشل السيطرة الاجتماعية على توجيه السلوك الاجتماعي وتطبيعه بقيم المجتمع، و انتشار سلوك العنف ما هو إلا ابتعاد الأسرة و المجتمع عن دورهما الاجتماعي التربوي باعتبار أن الفرد عضوا متفاعلا مع أسرته و مجتمعه إذ يمارسان قهرا أو يفرضان عليه سلوكا معينا[4]

و نبه **الدكتور مصطفى حجازي** عن عامل البيئة الاجتماعية و الأسرية باعتبارهما العاملان الأساسيان اللذان يحددان مستقبل الفرد، و إذا ما حادت الأسرة عن وظيفتها الاصلية المتعلقة بالتربية و التنشئة الاجتماعية تكون عواقب أفرادها وخيمة، مما يؤثر بدوره على تماسك المجتمع و ذلك بالقول أن العنف هو لغة التخاطب الأخير الممكنة مع الواقع و مع الآخرين ، حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار و حين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه و قيمته.[5]

---

[1] - جلال إسماعيل حلمي . **العنف الأسري** .دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،1999 ،ص 83

[2] - عبد الرحمان محمد العيسوي .**اضطرابات الطفولة والمراهقة و علاجها** . ط1 ، دار راتب الجامعية ، بيروت 2000 ، ص 152.

[3]- محمد عاطف غيث . **قاموس علم الاجتماع** . الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1987 ، ص 259.

[4]- عصام حسني . **"الصحافة المكتوبة و ظاهرة العنف في الجزائر"** ، رسالة دكتوراه ، قسم علوم الاتصال ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 56-57 غير منشورة.

[5]- مصطفى حجازي . **التخلف الاجتماعي** . ط 2 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1980 ، ص 19.

المبحث الثاني : تعريف بعض الفلاسفة و العلماء للعنف.

يمثل العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و النفسية، وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، لهذا نجد مفهومه مختلف ومتنوع من عالم إلى آخر ومن منطقة لأخرى .

وأكد عدد كبير من علماء الاجتماع و النفس على الجانب المادي أو البدني فقط في تعريفهم للعنف ،منها تعريف **روبرت " robrt "** بأنه "العدائية و إستخدام القوة البدنية مباشرة ضد الأشخاص والممتلكات، والعنف هو العدوان في صورته المتطرفة وغير مقبولة ".[1]

ويعرفه **ليستر " LESTER"** بأنه " قوة جسمية ترتكب ضد شخص ما مع احتمالية إصابته مثل السرقة بالإكراه و الهجوم الجسدي، والاغتصاب ".[2]

والعنف بالنسبة **لدودسون " DODSON"**شعور بالغضب أو العدوانية يتجسد بأفعال واعية جسديا أو بأعمال تهدف إلى تدمير الآخر "[3] و دعى إلى التمييز بين أعمال ومشاعر العنف وإلى عدم الخلط بين الغضب المرتبط بمثير وبين طبيعة الفرد العدوانية .

وينفي **مارمور " MARMOR"**خاصية العنف عن بعض صور السلوك العدواني فمن خلال إقامة مارمور لحالة من التمايز ما بين العنف والعدوان، قرر بأن العنف هو "صورة خاصة من صور القوة التي تتضمن جهودا تستهدف تدمير أو ايداء موضوع يتم ادراكه كمصدر فعلي محتمل عن مصادر الاحباط أو الخطر أو كرمز لها ".[4]

أما شتراوس " CHTRAWSSE"فيعرف العنف بقوله "على أنه استجابة لمثير خارجي تؤدي إلى الحاق الأذى بشخص آخر ،تكون مشحونة بإنفعالات الغضب والهياج و المعادات ".[5]

ونجد كذلك تعريف **فرويد " FREUD"**هو القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخيراتهم بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع أو الهزيمة ".[6]

وذكرت **الموسوعة الفلسفية العربية "**أن العنف هو أي فعل يعمل فاعله إلى إغتصاب شخصية الآخرين، وذلك بإقحامها إلى عمق كيانها الوجودي، ويرغمها على أفعالها وفي مصيرها منتزعا حقوقها أو ممتلكاتها أو الإثنين معا "[7] .

كما **أشار بارون " BARON"** بأنه " صور العدوان بين أفراد ينتمون إلى جماعات مختلفة، ويحكم هذا العدوان أشكال التنافس و الصراع بين هذه الجماعات "[8]

و يعرف **طريف شوقي** " العنف بأنه أحد أشكال العدوان المتطرفة، أو هو الجانب المادي المباشر المعتمد من العدوان"[9]

---

[1] - معتز سيد عبد الله ، مرجع سابق ، ص 35 .

[2] - نفس المرجع ،ص 36 .

[3] -جليل وديع شكور ،مرجع سابق ،ص 22 .

[4] - عزت سيد إسماعيل .**سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف** . ط1 .مشورات ذات السلاسل ، الكويت،سنة 1988 ص 26 .

[5] فريق من الإختصاصيين . **المجتمع والعنف** . ترجمة الأب إلياس زحلاوى ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ،1975 ،ص 17 .

[6] - نفس المرجع ،ص 17 .

[7] - أميمة منير جادو . **العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة و الإعلام** .دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ،سنة 2005 ،ص 4 .

[8]- نفس المرجع ، ص 5.

[9]- معتز سيد عبد الله ، مرجع سابق ص 36.

و يلاحظ على هذه الفئة من التعريفات و غيرها بأنها تأكد على الجانب المادي أو البدني فقط من الإيذاء سواء وجه هذا الإيذاء إلى الأشخاص أو ممتلكاتهم في الوقت الذي يذهب فيه باحثون آخرون إلى أن الإيذاء أو الإعتداء النفسي المعنوي أو ما يسمى ايضا بالعنف المعنوي أو الرمزي بشكل جانب مهما من جوانب العنف يجب أن تكون موضع اهتمام و نعرض لبعض هذه التعريفات في هذا الجزء الثاني.

و من جهة أخرى فإن العنف برأي إسنارد Hesnard كغيره من أشكال السلوك هو مأزق علائقي بحيث يصيب التدمير ذات الشخص في نفس الوقت الذي ينصب فيه عن الآخر لإبادته فتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقته مع الآخر.[1]

و ترى الباحثة كلودين أن العنف قد يكون موجه نحو الذات المادية للشخص أو قد يوجه نحو الذات المعنوية أيضا فتقول : (العنف هو استعمال القوة المادية أو المعنوية و ذلك للفرد على الفرد أو الجماعة، و هو قوة قاهرة و التي تتجاوز المعايير المسموح بها من طرف المجتمع)[2]

و يعرفه محمد السيد حسونة : " بأنه أفعال تتسم بالقوة البدنية من قبل المعتدي تسبب ألما جسديا أو ضررا أو موتا للمعتدى عليه ، و قد يهدف هذا العنف إلى إتلاف ممتلكات الغير و هو ما يعرف بالعنف المادي، و قد يكون العنف معنويا عن طريق الأقوال و هو ما يعرف بالعنف اللفظي"[3]

و قد عرف **مؤتمر الأبعاد الاجتماعية و الجنائية** للعنف في المجتمع المصري سنة 2002 بالقاهرة " بأنه كل فعل مادي أو، معنوي يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة و يستهدف إيقاع الأذى البدني أو النفسي أو كليهما بالفرد ، و يتخذ العنف أساليب عديدة و متنوعة ، معنوية كانت مثل : تهديد ، ترويع و النبذ أو مادية مثل التشاجر و الاعتداء على الأشخاص"[4]

المبحث الثالث : الفرق بين العنف و العدوان

يعرف العدوان agression بأنه نزعة نحو الهجوم أو التهجم في مقابل الإنسحاب أو المساومة و التفاهم و ذلك في مواجهة المواقف الضاغطة التي يتعرض لها الفرد [5]

و في اللغة الإنجليزية يميز بين مصطلح العدوانية أو، العداء و العداوة ، و التي تعني رد الفعل الإنفعالي أو الإستجابة للإنفعالية أو الحافز نحو التدمير و التخريب و ما سبب العجز لموضوع ما [6]

أما في **موسوعة كيلي kely** فهو فعل يهاجم بدون أي إثارة أو تحريض، كما أنه فعل يحمل صفة العداوة ، و يهدف إلى إلحاق الضرر بهم أو بأهلهم أو معارضتهم [7]

---

[1]- جليل وديع شكري . مرجع سابق ، ص 32.

[2]- كلودين شولي ، **"عنف على حدى"**، مجلة الإنسانيات ، عدد 10 ، مركز الأبحاث في الانتثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية من جامعة وهران سنة 2000، ص 7.

[3]- معتز سيد عبد الله ، مرجع سابق، ص 36.

[4]- نفس المرجع ص 37.

[5]- عبد الرحمن محمد العيسوي .**علم النفس الشواذ و الصحة النفسية** دار الراتب الجامعية ، بيروت ،1999 ، ص 362.

[6]- نفس المرجع ص 362.

[7]- جمال معتوق . **" وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن"**، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1992 ، ص32 غير منشور.

و في ضوء نظرية الإحباط يشيرها المصطلح إلى أي أسلوب ناتج عن الإحباط، و من جهة نظر عالم النفس **أدلار Adler** أن العدوان هو تعبير عن إرادة القوة ، أما سيجموند فرويد فيعبر عن العدوان بأنه أي سلوك واع شعوري ناتج عن غريزة الموت.[1]

و يشير العدوان عند **هيلجارد Hilgard** على أنه نشاط هدام أو تخريبي من أي نوع أو أنه نشاط يقوم به الفرد بإلحاق الأذى بشخص آخر ، عن طريق الجرح الفيزيقي أو عن طريق سلوك الإستهزاء و السخرية و الضحك، و في الكبار قد يتخذ العدوان شكل الإستهجان و الهجاء أو الخصومات القضائية[2]

و يذهب **أنطوني ستور** إلى القول بأن " العدوان سمة طبيعية في الإنسان، فالإنسان هو أكثر الأجناس تدميرا لبني جنسه ، و أكثرها حبا و استمتاعا بممارسة القوة[3]

و عن وجود النزعة العدوانية يقول **ماندل Mendul** لا جدال في أنه يوجد عند الإنسان قوة استثنائية من النزوات العدوانية التي يمكن إرجاعها مما سميناه الجرح النرجسي الاصلي النابع من وضعية القصور و العجز التي لابد أن يعانيها الطفل [4]

وهناك عدة أنواع من العدوان منها المباشر، وهو الذي يوجه مباشرة إلى الشخص في مقابل نوع آخر من العدوان المزاح أو المستبدل وفيه يوجه العدوان إلى شخص آخر .[5]

أما عن الفرق بين العنف والعدوان ، فالعدوان أكثر عمومية من العنف وأن كل ما هو عنف يعد عدوانا، والعكس غير صحيح ، فعلى سبيل المثال يعتبر الامتناع عن أداء مهام معينة (الإضراب) عدوانا سلبيا في حين لا يندرج تحت مفهوم العنف ، وكذلك فإن إطلاق إشاعات تسئ سمعة الطرف الآخر من قبيل العدوان غير المباشر ولكنه لا يحتسب عنفا .[6]

فالعدوان إذا أشمل مدى، فهو يشير إلى صورة من السلوك تتضمن غرضا عدائيا، ومن نماذج، أن العدوان يمكن أن يكون في صورة تنافسية بسيطة، أو قد يكشف عن نفسه خلال تعديات لفظية، أو حتى خلال سلوك غير لفظي باعتبار أن كل سلوك عدواني ليس بالضرورة أن يكون سلوك عنيف، ويمكن أن تظهر هذه الظاهرة دون أي حافز أو تحريض، كما أنها صفة أساسية لدى الكائنات الحية تسمح لها بتحقيق رغبتها [7] فالعدوان قد يكون تصرفا أو سلوكا أو ممارستا للقوة .

أما العنف فهو صورة القوة التي تتضمن جهودا تستهدف تدمير أو إيداء موضوع ما يتم إدراكه كمصدر فعلي أو مستعمل من مصادر الإحباط أو الخطر، بمعنى أن العنف يتضمن أفعال عدوانية، ومنها يستهدف التخريب و التدمير والعنف يكون من شخص لآخر بقصد السيطرة

---

[1]- عبد الرحمان العيسوي **.الجريمة و الجنوح و الإنحراف.** ، ط1 ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2001 ، ص 88.

[2]- عبد الرحمان محمد العيسوي . **علاج المجانين** ، ط 1 ، منشورات الحلب الحقوقية ، بيروت 2005 ، ص 403.

[3]- عبد الرحمن محمد العيسوي . **الجريمة و الجنوح و الإنحراف.** مرجع سابق ، ص 88.

[4]- جليل وديع شكور .مرجع سابق ، ص43.

[5] - عبد الرحمان العيسوي . مرجع سابق ،ص 88 .

[6] - عبد المجيد سيد منصور ،و زكريا أحمد الشربيني .**سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان – الإرهاب** ،ط1 ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،2003 ،ص 154 .

[7] - فريق من الإختصاصين ،مرجع سابق ،ص 19 .

والتسلط و يرى **موير "moyer "**أن العنف من أشكال العدوان الإنساني الذي يقصد به ايداء الأشخاص والممتلكات والسلوك العنيف يتم بالتكرار[1].

ويرى علماء الإجماع أن الفرق بين العنف والعدوان يكمن في أن العنف يشير إلى العنف الجسدي ، فيما يشير العدوان لأي فعل حاقد يميل إلى إلحاق الضرر بشخص، والضرر لا يكون فقط جسديا بل يكون انفعاليا أو حرمانا ماديا [2]

المبحث الرابع : تصانيف العنف حسب بعض العلماء و الفلاسفة :

أولا : أنواع العنف :

بالحديث عن أهم التصنيفات بالنسبة للعنف نرى بأن المجال ضيق هنا لعرض جميع التصاني ،لذى سوف نقوم بالتركيز و الإكتفاء بعرض في كل مرة أهم تصنيف ، وهذا حسب النوع والنمط وكذا الشكل والمستوى، وسوف نبدأ هنا مع أهم تصنيف بالنسبة للأنواع، وهو تصنيف **"لمعتز سيد عبد الله"** الذي أورد في كتابه **"العنف في الحياة الجماعية"** فقد ركز في تقسيمه للعنف في المجتمع إلى تبيان خمس أقسام رئيسية هي [3]:

1 – العنف داخل المنزل violense in the homme:يعد العنف الذي يحدث داخل المنزل أو في إطار الأسرة أكثر أشكال العنف شيوعا في العديد من المجتمعات وأكثرها خطورة، نظرا لأثارها الخطيرة على الأسرة و المجتمع بأسره، ف 20 % من ضحايا القتل قد قتلوا بواسطة أفراد أسرتهم، وتأتي النساء في الغالب ضحايا سوء معاملة الزوج ، فأكثر من 1700 امرأة تموت سنويا من جراء العنف الأسري في العالم .

2 – العنف ضد المرأة : إضافة إلى بعض أشكال العنف التي تقع ضد المرأة في إطار العنف الأسري أو العنف داخل المنزل ،هناك شكل آخر من العنف الدي يوجه ضد المرأة من قبل الرجل غالبا وهو العنف الجنسي ، **sexual violence** .ويعد هذا الشكل من العنف أحد ماهر العدوان المزعجة في كثير من دول العالم ،وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما يترتب عليها من آثار بدنية ونفسية ربما لا تشفى .

3 – العنف في الشوارع : على الرغم من أن المنزل أكثر مواقع العنف شيوعا في كافة المجتمعات، فإن السلوك العنيف لا يعد مقصورا على الأسرة، فالعديد من أشكال العنف تحدث في الشوارع بين أفراد لا يعرفون بعضهم البعض غالبا . ولها أهداف إجرامية متباينة، وتشير التقارير الرسمية في كافة دول العالم أن معدلات الجريمة التي تحدث في الشوارع تتزايد سنويا .هذا فضلا عما تطلعنا به صحف العالم يوميا من جراء القتل و الاغتصاب والسرقة والخطف و الاحتجاز و التعذيب ...إلخ .

4 – العنف الجماعي : يمثل كافة أشكال العدوان التي أشرنا إليها مسبقا في أن فردا واحدا هو الذي يسلك بصورة عنيفة لإيداء فرد آخر و أكثر مما يطلق عليه العنف الفردي .ولكن هناك نوع آخر من العنف يطلق عليه العنف الجماعي .

---

[1] عزت سيد إسماعيل ،مرجع سابق ،ص 188 .

[2] اجلال إسماعيل حلمي ، مرجع سابق ، ص 87 .

[3] معتز سيد عبد الله و مرجع سابق ،ص ص 6-17 .

وهذا الشكل من أشكال العنف يكون نتاجا لكافة مظاهر التعصب التي توجد في المجتمع فعندما تشتد شدة التعصب وتصل إلى درجة كبيرة تتحول التفاعلات الفردية بين الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات متباينة الخصال إلى تفاعلات عريضة ومواجهات بين هذه الجماعات ويصل العنف إلى أقصى درجاته إلى حد الإبادة والتدمير كما يحدث اليوم في العديد من دول العالم.

5 – العنف في المدارس : يمثل عنف الشباب أحد أشكال العنف التي لقيت اهتمام العديد من الباحثين نظرا لخطورتها وأثارها السلبية على المجتمع وبخاصة العنف في المدارس فالنسبة للعنف المدرسي هناك دلائل عديدة على زيادة وارتفاع معدلات حدوثه في معظم دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا واليابان و غيرها من الدول الصناعية الكبرى .

بالإضافة إلى أنواع العنف السابق التي تعرضنا لها توجد أنواع أخرى تتباين في مدى انتشارها وفي شدتها وأثارها مثل العنف السياسي و العنف الديني، والبلطجة والعنف الفكري، والعنف في الملاعب الرياضية و التعصب، والعنف ضد الأطفال والإساءة إليهم، والعنف ضد كبار السن، والعنف ضد ذوي الاحتياجات الخاصة ...إلخ .

ثانيا :أنماط العنف .

لقد قام الفيلسوف **"جالتج "" galtge"** بتقديم تصنيفات عديدة للعنف منها الهيكلي، العنف الكائن، العنف الواضح، العنف المقصود، والعنف الغير مباشر، أي الذي يرجع إلى الظلم الإجتماعي والعنف الشخصي، أو المباشر الذي يقصد به أن مرتكب العنف دائما يكون لديه هدف[1].

وقد فرق **"قناوي"** بين نمطين من العنف هما :[2]

1) العنف الرسمي : وهو عنف مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي مثل عنف الدولة ومؤسساتها السياسية، الاقتصادية، والثقافية، في عدم تحقيقها لإشباعات أفرادها .

2) العنف المجرم : وهو نموذج يعبر عن رد فعل الآخر على أشكال العنف المقنن أو الرسمي الموجه إليه من قبل الطرف الأقوى .

وهنالك أيضا العنف التبادل والعنف الانحرافي أما العنف المتبادل فيعرف على أنه ممارسة القوة أو التهديد بها مما يؤدي إلى حدوث أضرار جسدية، ويعد العنف المتبادل أكثر عمومية من العنف الإنحرافي الذي يعرف بأنه تلك التصرفات من العنف المتبادل الذي يعتبر غير شرعي بواسطة من لديهم القدرة على فرض معايير السلوك العنيف[3].

ومن الأنماط الأساسية والأكثر اتفاقا بين الباحثين حول العنف الشكلين التاليين [4] :

1) العنف الفردي : وهو في حالة ما يكون العنف نابع عن فرد واحد يعمل على إلحاق الأذى بغيره، سواء بفرد أو بجماعة، وهو يرمي من خلال ذلك إلى تحقيق أهداف متعلقة بحاجات

---

[1] اجلال إسماعيل حلمي ، مرجع سابق ،ص 10 .

[2] -نفس المرجع ، ص 13 .

[3] - نفس المرجع ، ص .13

[4] - عزت سيد إسماعيل ، مرجع سابق ،ص 118 – 124 .

نفسية، فمرتكبه عادة ما يتصف بخصائص معينة تجعله يجنح كثيرا إلى السلوك العنيف أينما قامت الظروف.

2 – العنف الجماعي : وهو اشتراك عدة أفراد في ممارسة العنف والحاق الأذى سواء ضد مجموعة أخرى أو أفراد أو أشياء . وفي العنف الجمعي أو الشغب نجد أن رجل الشارع المشترك ليحصل على فوائد يسعى عادة الشخص العنيف، ذلك من خلال الإفادة من فرص جاهزة أمامه، فإشتراك المرء في العنف الجمعي يمكن أن يؤدي إلى إشباع صورته عن نفسه، أو للدفاع عن مكانته، أو للتحرر من ضغوط داخلية والتعبير عنها .

ثالثا :أشكال العنف .

يذهب الأستاذ الدكتور **"سليمان مظهر" " sliman medhar "** في كتابه **"العنف الاجتماعي" "laviolence social "** إلى وجود أربعة أشكال هامة من العنف منتشرة بشكل واضح في المجتمعات وهي [1].

1) العنف النظامي : تقوم به أجهزة الضبط الاجتماعي و تمارسه بعض الأسر في حدود مختلفة، لكن لا يتعدى الحزم المطلوب لاستقرار وأمن الأشخاص و الممتلكات و المحافظة على حقوقها الحياة في مجتمع متغير .

2) العنف الإجرامي : يعرقل الوظائف الاجتماعية ويشوه العلاقات والبنية الاجتماعية ، وتتجسد أعلى مراحل العنف الإجرامي في الإرهاب الذي يروع الأمن النفسي والاجتماعي ويعوق سير المجتمع نحو التنمية والنهضة .

3) العنف الاجتماعي : العنف الاجتماعي تابع لنمط الحياة فهو مستمر بدون انقطاع ومنتشر في جميع الميادين وله وظائف اجتماعية فهو غير عفوي .

4) العنف المادي : وهو عنف ظرفي غير مستمر ، ويقوم هذا الأخير عندما تتوفر شروط دقيقة وهذا العنف لم يلعب إلا دور تدعيم العنف الاجتماعي و وظائف العنف المادي نفسية ،اجتماعية ، ينما دور العنف الاجتماعي انثربولوجي .

رابعا : مستويات العنف .

من خلال تحليله للمجتمع الجزائري ومن خلال دراسة ظاهرة العنف وبعد تقسيمه إلى أشكاله الأربعة السابقة ،قرر الدكتور **سليمان مظهر** أن العنف الإنساني يتميز عن غيره من أشكال العنف الأخرى وهو خاص فقط بالإنسان ، والعنف الإنساني حسب مستويات وهو ما حاول توضيحه في كتابه الذي صدر في سنة 2004 تحت عنوان **" algerienne typologie de le violence a travers la societe "** والذي قام فيه بتوقيع هذه المستويات والتي يقسمها إلى ثلاثة هي [2].

1) العنف الجسدي : وهو العنف الذي يتم تجسيده عن طريق الأيدي والأرجل ،واستعمال الجسد لممارسة العنف ضد الآخرين ، واستخدام القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين ، من أجل

---

[1] - sliman medhar .**la violence sociale en algerie** / edition .thala /1997 .p 80

[2] - sliman medhar . **typologie de la violence a travers la societé algerienne** .edition /lrso .université d'alger ;2004 ;pp_ 22 _23 .

إيذائهم ، وإلحاق الضرار جسمية لهم، مما يؤدي إلى ألام وأوجاع ومعاناة جراء تلك الأضرار ومن الأمثلة على استخدام العنف الجسدي : الحرق، الكي بالنار، رفسات الأرجل، خنق، ضرب بالأيدي، وحتى استعمال السلاح وتكسير الأشياء .

2) العنف اللفظي : وهو استعمال الكلام دون الجسد ويتجسد في الشتم، السب، القذف بالسوء،تلقيب الآخرين بألقاب معينة تحط من قيمتهم ، وغالبا ما يرافق هذا الكلام مظاهر غضب وتهديد ويمثل هذا النوع من العنف، العنف الأكثر انتشارا في المجتمعات .

3) العنف الرمزي : وهي ممارسة سلوكات وحركات تعتمد على العنف ويرصد من خلالها الرد إلى احتفاء الآخرين، ومن بين هذه السلوكات عدم النظر إلى الآخرين عندما يتكلمون سيبين أنه غير مهتم بهم . عدم رد السلام ، ويتجسد هذا النوع من العنف أكثر في الحياة اليومية .

الفصل الرابع : العنف ضد المرأة العامل

المبحث الاول :المرأة والعمل

المبحث الثاني: العنف ضد المرأة

المبحث الثالث- العنف ضد المرأة العامل

تمهيد:

إذا كان الاتجاه الحالي يرمي للمقارنة بين صور العمل الرجالي والعمل النسوي، فإن هذا الأخير قد تغير برحابة بموجب المراحل والمجتمعات، لقد عرف في أكثر الأحيان لا مساواة بارزة بين أجور الرجال وأجور النساء. ومن بين الصور الأخرى للمساواة، نجد إمكانية أقل للنساء من الوصول إلى مناصب المسؤولية وهذا بالرغم من وجود مبدأ عام عرف في معظم التشريعات يقضي بعدم التمييز، لكن ومع كل هذه العراقيل لم تيأس المرأة واقتحمت ميدان العمل. فظاهرة العمل النسوي ليست وليدة الساعة، وإنما عرفت منذ القديم تحت أشكال وظروف وقوانين مختلفة.

الفصل الرابع: العنف ضد المرأة العامل

المبحث الاول :المرأة والعمل

أولا- نبذة تاريخية عن العمل النسوي.

في كل زمان وتحت أشكال متعددة، ساهمت المرأة في الإنتاج، وكان ذلك أولا بعملها المنزلي، فكانت الأعمال النسوية الممارسة خارج المنزل كمساعدة بسيطة للزوج، ومثال ذلك: الأعمال الزراعية، فبالرغم من تعدد الأولاد كان عليهن تجفيف اللحوم أو الأسماك وطهيها وكشط جلود الحيوانات، ودبغها، وتقطيعها وجمعها لصنع أغطية منها ملابس، أولمبادلتها بمنافع أخرى. ثم إنهن اللواتي يضطلعن بأعمال النسيج وصنع الملبس وغيرها من الأعمال التقليدية.. " وكانت مهن النساء الأكبر سنا في القرية، وهن اللواتي تدربن على أيدي أمهاتهن، ويدربن بناتهن بدورهن.

ولكن نصادف أيضا الغسالات، والغزالات، والناسجات. وهذه المهن النسوية تحضى بنظام أساسي واستطلاع خاص. على الرغم من أشكال العبودية المتعددة التي فرضت على المرأة في العصور النيوليتية، نستطيع أن نتكلم عن ترق أصابته المرأة [1]في ذلك العهد، فمع اكتشاف الزراعة أصبحت المرأة الممونة الأولى للمواد الغذائية، كما ساهمت في اقتصاد القطاف. وإلى زراعة الحبوب أضيفت فيما بعد زراعة النباتات الليفية، فكانت ولادة عمل شاق حافظ على مدن القرون والأجيال على طابعه النسوي المميز (الغزل والحياكة)، ففي الصين القديمة تحولت قطع القماش التي ينسجنها إلى شبه عملة يتداولها الناس في مبادلاتهم اليومية[2].

لم تكن المرأة في طبقة الأحرار العليا محرومة من الثقافة، بل كانت أبواب بعض الوظائف مفتوحة أمامها، فمنذ الألف الثالثة قبل الميلاد ارتقت بعضهن إلى مهنة النسخ. وعلى صعيد النشاطات الإقتصادية كانت المهن النسوية في غالب الأحيان إمدادا للعمل المنزلي: الغزل، النسج، خياطة الثياب، صنع الجعة، الخبز، وفي ورشات البناء كانت النساء تعملن في نقل المواد الأولية، الكلس، الرمل، الماء، وفي صنع الملاط، وفي إنجلترا بدأت النساء تعملن في المناجم منذ القرن 14.

وكان العمل الحرفي يرتضي طابعا عائليا خاصا حيث كان يعمد الحرفيون إلى استعمال أعضاء عائلاتهم كيد عاملة، وكانوا يبدون حرصا شديدا على تعليم أبنائهم أصول مهنتهم " ونجد على سبيل المثال النحات الكبير (فون شتاينباك) بعد وفاته أتمت ابنته (سابينا) عمله من بعده ". كانت النساء انطلاقا من القرن 14 منضمات بنفس صفة الرجال إلى طوائف الخياطين، الحلاقين، والنجارين. وعلى النقيض كانت طوائف الخياطة أوالتخريم مخصصة للنساء فقط.

---

[1]– جورمين بورسيل . **المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين، اليونيسكو**: مؤسسة الخدمات الطباعية " درغام" لبنان،1984، ص20.

[2]– مونيك بيتر . **المرأة عبر التاريخ، تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا** ، ترجمة هنريت عبودي ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1979،ص13-14.

تدريجيا عوضت الطوائف بنظام عمل منزلي حيث يزود التجار العمال (نساء ورجالا) بالأدوات والآلات فيصنعون السلع في بيوتهم ويؤجرون بالقطعة. ويسمى هذا النظام " الركام الصناعي " الذي تستغل فيه النساء كثيرا.

ثانيا- انعكاسات الثورة الصناعية على العمل النسوي.

لقد اختلف وضع المرأة من مجتمع لآخر عبر التاريخ. وقد لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في تحرير المرأة بحملها فكرا علميا يبتعد عن الأفكار الغيبية والدينية. كما اقتضت الثورة الصناعية أيضا الحاجة إلى الكثير من الأيدي العاملة الرخيصة بصفة خاصة نظرا لقيام النهضة الصناعية على أساس النظام الرأسمالي الذي دافعه الوحيد هو الربح، ومن ثم دخلت المرأة للعمل في الصناعة، وكان لظهور الرأسمالية الصناعية آثارا كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية. ففي الطبقة العليا زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة، بينما قاست زوجات الطبقة العاملة كثيرا.

فقد كان خروج المرأة للعمل محصورا في الطبقات الدنيا من المجتمع يسبب الفقر وقسوة الظروف بينما كانت القيم السائدة في أوساط الطبقة المتوسطة [1] والعليا تمنعهن من العمل. ومع هذا لم يكن عمل نساء الطبقة الدنيا ليكسبهن أية حقوق أو يؤثر على وضعهن في المجتمع من حيث المركز والمكانة.

وقد أثر النظام التقني في جميع النظم والهيئات الاجتماعية التي حدث فيها خاصة أوربا تاركا سماته البارزة على كل ناحية من نواحي الحياة. وقد كان اشد النظم الاجتماعية تأثرا به النظام الاقتصادي والنظام الأسري، وذلك نتيجة وجود علاقة قوية متبادلة بينهما فالأسرة تمد الميدان الاقتصادي بالأيدي العاملة بما في ذلك أيدي الإناث على اختلاف مراكزها فيها، والنظام الاقتصادي كما خلق عمالة المرأة منذ بدأ الانقلاب الصناعي في نصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد بدء في القرن العشرين يشجعها على الخروج للعمل. لقد كان الامتداد السريع للمناطق الصناعية يزيد الطلب على اليد العاملة. فكانت النتيجة أن [2] استخدمت النساء فتيات، عازبات، أرامل. كعاملات يدويات بينما الرجال المتمرنون كانوا يشغلون المراكز المميزة مع إمكانيات طلب التحول إلى عمال مهرة ورؤساء عمال.

فأنشئت معاهد أو مدارس غايتها إعداد أرباب الصناعة. غير أنها كانت وقفا على الرجل، ثم ومع ظهور الآلة الكاتبة. فتحت مدارس التجارة والدروس الخصوصية المتعلقة بالضرب على الآلة الكاتبة، فبدأ الشبان يسجلون أنفسهم وحتى الفتيات في الفترة المسائية ثم ما لبثت مهنة مستخدمي المكاتب أن تأنثت.

وقد اشتغلت المرأة، آنذاك في مصانع الغزل والنسيج، وفي مناجم التعدين في باطن الأرض وفوقها، ثم صناعه الملابس الجاهز، وقد كانت النساء في الأربعينيات من القرن التاسع عشر يحملن مواليدهن إلى المصانع ليرضعنهم في فتره استرجاعهن لتناول الغذاء كان من الشائع تخديرهم بالعفويون للتخلص من ضجيجهم وكان بقية الأطفال يتركون تحت رعاية أقاربهم.

---

[1] –مونيك بيتر ، مرجع سابق ، ص133.

[2] – نفس المرجع،ص28–29.

في أوائل القرن العشرين بدأت الصور[1]، تتغير تدريجيا، من بين كل 1000 امرأة كن يعملن خارج بيوتهن، هناك 386 منهن تعمل في الخدمات الشخصية، وهي الحرفة النسائية التقليدية التي كانت من مخلفات الماضي، والتي طرأ تغيير كبير عليها فيما بعد نتيجة تعليم الإناث واشتغالهن في شتى المهن والحرف، 145 في صناعة الملابس الجاهزة، 136 في صناعة الغزل والنسيج، 96 في الشؤون المالية، 20 في الزراعة، أما 217 الباقيات كن يشتغلن في المجالات التجارية وكذلك مكاتب المهنيين. وعليه فإن الثورة الصناعية باعتمادها على العمل المأجور، أعطت دفعا قطعيا للتحرر النسوي: الحقوق المدنية، الحق في التربية الحق في امتلاك أجر... وهي حقوق كان الإسلام قد أقرها للمرأة آنذاك منذ أربعة عشر قرنا.

ثالثا- أثر الحربين العالميتين على العمل النسوي:

لا يمكن لأي دارس إنكار أثر الحربين العالميتين في انتشار العمل[2] النسوي:

لا يمكن لأي دارس إنكار اثر الحربين العالمتين في انتشار العمل النسوي بشتى الوظائف.

فقد أدت الحرب إلى انخراط الرجال في سلك الجندية، فتحتم فتح الوظائف الشاغرة عن الذكور بالإناث فأوجب على المرأة حتى تلك التي لم تعمل، الانضمام إلى عالم المصنع.

وبعد الحرب، صار من الصعب على الكثيرات من النساء ترك العمل والوظيفة والعودة لإقامة بين جدران البيت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فناء الرجال بالملاين حتم على الشابات والأرامل للاستمرار بالعمل، لقد شهدت البلدان المصنعة أثناء الحرب العالمية الأولى نمو المدارس المهنية أو القومية للفتيات (1925)، وبسبب الحرب ومخلفاتها، بادرت البلدان المعنية للاستعانة بالنساء لمواصلة العمل في المصانع والمكاتب، والحوانيت، والحقول ومرافئ الصيد، وكان هذا إثباتا لقدرات النساء على ممارسة جميع المهن حتى المحصورة بالرجال، ويختلف الوضع في المناطق الريفية للبلدان الصناعية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بنات الرواد وحفيداتهم اللائي كن قد شاركن آباءهن وأزواجهن في استصلاح الأراضي وأصبحن مع المكننة المتسارعة للزراعة ربات نساء هن أول من فتح شكلا جديدا من أشكال مشاركة المرأة في شؤون مجتمعها[3].

هذا الوضع المميز للمزارعات في أوروبا تطور تدريجيا في الأقاليم التي بدأت فيها الملكية الكبيرة تتجزأ فانبثق اكارون، ومع ارتفاع مستوى المعيشة لدى هذه الفئة تشكلت من أبنائها الدفعات الأولى من تلاميذ المدارس الزراعية المتوسطية أو التطبيقية، وكذلك تمكنت بذاتها من الذهاب إلى المعاهد الثانوية في المدن أوفي الغالب إلى المدارس الريفية للفنون الجميلة.

---

[1]- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح. **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت: 1984.

[2]- حسن الساعاتي. **علم الإجتماع الصناعي** ،ط3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، 1980،ص173.

[3]- جورمين بورسيل، مرجع سابق ، ص21-22.

وفي الريف أيضا [1] توجب انتظار الحرب العالمية الأولى لرؤيتهن يمسكن بزمام الاستثمارات. وقد كان للحرب العالمية الثانية (1939-1945) على وجه الخصوص أثر بالغ في تحرير المرأة، واشتعالها في شتى المهن. فقد جندت فيها النساء وخاصة في دول المعسكر الغربي في القوات البرية، والبحرية، والجوية، لمساعدة الجنود والصمود وراءهم كصف ثابت يقوي من كفاءتهم الحربية ويرفع من روحهم المعنوية. وبعد انتهاء الحرب سنة 1945، أصبح من الصعب أن تفقد النساء كل الحريات التي حصلن عليها أثناء الحرب ولذلك: " نجد أن الحرب العالمية الثانية أصبحت تعد معلما تاريخيا في حركة تحرير المرأة وحصولها على حقوقها مساوية لحقوق الرجل"

لكن مستوى الأجر بقي أقل من أجر الرجال[2]، حيث كان يمثل ثلث الأجر.

لقد ولد الإستعمال المتكاثر للآلة الراقنة والهاتف نوعين جديدين من الوظائف: كاتبة ومهاتفة وتأثيرها كان في بروز وظائف نسوية أقل أجراء ولعل أول مهنة تأنثت هي الطب ربما لأنها مهنة القابلة تقليديا مخصصة للنساء[3].

رابعا- أهم الاتجاهات النظرية المتناولة لقضايا التمييز بين الجنسين:

إن الأصول النظرية والتي تشكل الأطر المرجعية لمعظم الدراسات والبحوث كانت تدعم وتساند قوة وسلطة الرجل في المجتمع، وقدرته على ممارسة كل الأنشطة المختلفة، وتؤكد في نفس الوقت على تبعية المرأة وخضوعها لسلطة الرجل في المجتمع والأسرة، وسنتناول فيما يلي أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت قضايا التمييز بين الرجل والمرأة، والتي أثرت على أداة المرأة لأدوارها المختلفة خاصة أداءاتها غير التقليدية، كأدوارها في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

1- الاتجاه البنائي الوظيفي:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس طبيعي ووظيفي في نفس الوقت، فمكانة كل من الجنسين ترتبط بتقسيم الأدوار الإجتماعية بينهما، فلقد حاول "بارسونز" أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين المرأة والرجل، حيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج، ويقتصر دور المرأة على الدور العائلي، ويرى بارسونز أن هذا التقسيم يدعم نظام الأسرة في المجتمع، ويحقق قدرا من التوازن داخل النسق الاجتماعي وهو تقسيم حققته الخصائص البيولوجية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن لكل دور قيمة معينة حددتها ثقافة المجتمع وقيمته، وأن القيم المرتبطة بأدوار المرأة تعطيها دور التابع الذي يحتاج إلى حماية الرجل ذو الدور القيادي المسيطر، وقد تطور عن هذا المنظور اتجاه آخر يرى أن هناك تطورا وتغييرا طرأ على أدوار الجنسين والمرأة بوجه خاص، ويفسرون هذا التغيير في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية التي صاحبت نشأة المجتمعات الصناعية المتقدمة، وتبنى هذا التفسير " كومار

---

[1]– حسن الساعاتي، مرجع سابق ،ص 175.

[2]– جورمين بورسيل، مرجع سابق ،ص24

[3]– حسن الساعاتي، مرجع سابق ،ص180.

وفمسكي، ومارتيلي، ولوباتا، وروسي. وقد تعرضت نظرية بارسونز والوظيفيين إلى كثير من النقد من طرف علماء الإجتماع الراديكاليين وعلى رأسهم " رايت ميلز" الذي ركز في نقده على التكامل الأسري والتكامل المهني اللذان لا يحدثان إلا إذا حدث نوع من العزل في الأدوار، أي أن تكون أدوار المرأة متحصرة داخل الأسرة، بينما يترك للرجل عالم العمل والإنتاج وهذا التصور البارسونزي يعكس الخلفية الإيديولوجية لبارسونز وحرصه على تحقيق التوازن والتكامل داخل النسق الإجتماعي للمجتمعات الرأسمالية والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها.

2- الاتجاه السيكولوجي المتأثر بنظرية التحليل النفسي لفرويد:

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن الفروق [1] الأنثوية والذكورية وما يترتب عنهما من سلوك ينقل المرأة من مستوى الاهتمامات المهنية إلى ثبات العائلي والزواجي، وبناءا على نظرية التحليل النفسي لفرويد إنطلق العديد من علماء النفس والمحللين النفسانيين من أمثال أدلر، هلين دوتش، وفروم، لتاكيد فكرة دونية المرأة.

ويرى فروي دان البناء التشريحي لجسم المرأة بناء ناقص إذا ما قورن بالرجل، لأنها لا تملك العضوالذكري وعليه فهي تشعر بحسد وغير شديدين تجاهه.

فسر فرويد هذا بعقدتي castration و electra، فالفتاة عندما تدرك أنها لا تملك العضو الذكري، تحاول أن تعوض النقص عن طريق جعل الأب موضوعا للحب، ولقد وجه الكثيرون من علماء النفس الراديكاليين نقدا شديدا لآراء فرويد ومن بينهم العالمتان: " كارين هورني" و" كلارا طومسون" واكدت كلاهما على أن الخصائص الأنثوية للمرأة لا يمكن ردها إلا للجذور الغجتماعية وليس للجذور البيولوجية، وتساءلت هورني، " إذا كانت الخصائص البيولوجية تعتبر هي الأساس في التمييز بين الجنسين، فلما يفترض دائما أن المرأة هي الادنى وهي التي تشعر بالحسد من الرجل وليس العكس ؟ أليس التفوق البيولوجي للمرأة في قدرتها على حمل الأطفال والإنجاب قد يكون سببا في إحساس الرجل بأنه الأدنى، ذلك الإحساس الذي يستحثه على الخلق الحضاري لتعويض عقمه البيولوجي[2]"

3- الاتجاه الراديكالي:

يرفض أصحاب هذا الاتجاه المسلمات التقليدية للبنائية الوظيفية كأساس لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين ويجمعون على أن مسألة التمييز بين أدوار ومكانة الرجل والمرأة ليس في حقيقتها مسألة طبيعية (الاختلافات البيولوجية) وإنما تاريخية نشأت وتطورت نتيجة لعديد من العوامل الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية.

وقد أعطى ماركس (marx) وأنجلز (engles) وبيبل اهتماما خاصا بقضية التمييز بين المرأة والرجل في المجتمع. وأرجعوا هذا للتطور الإقتصادي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة. وقد حاول انجلز في مؤلفه (أصل الأسرة، والملكية الخاصة

---

[1]– عدلي أبو طاحون .**حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيلوجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2000،ص197–198.

[2]– نفس المرجع،ص198–199.

والدولة) بالإعتماد على المادة الإنتروبولوجية للإنتروبولوجي (لويس مورجان) أن يقدم تفسيرات شاملة للعوامل المساعدة على التمييز بين الجنسين من خلال تفسيره لموضوع الإستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة، فأول ظلم طبقي كان مصاحبا لظلم الرجل للمرأة وأوضح أنه في ظل النظام العشائري كان للمرأة دور حاسم في العملية الإنتاجية، فكان الرجل يخرج للصيد، وهي تجمع الثمار، وبفضل الدور الاجتماعي والانتاجي، وعملية الانجاب لحفظ النسل البشري، اكتسبت مكانة أفضل من الرجل، وسميت المجتمعات بالمجتمعات الأمومية (matriarcales)

وقد فسر إنجلز " تدني مكانتها إلى التطور الذي حدث في قوى الانتاج ونشأة نظام تقسيم العمل " فبتطور نظام تقسيم العمل، تطور الانتاج وزاد عن استهلاك الجماعة، فظهرت الحاجة إلى تبادل الفائض فترتب عليه نشأة نظام الملكية الخاصة، فشهد التاريخ الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية، ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية، ونظرا لتطور علاقات الانتاج القائمة على الإستغلال، ظهر النظام الأبوي وتطور، فانحطت مكانة المرأة، وانحصر دورها وإمكانيتها الانتاجية والانسانية في الحدود البيولوجية[1].

4- الإيديولوجية النسوية:

انطلقت الحركة النسوية في أوربا وأمريكا بدعوى نقض الأيديولوجيتين السائدتين وهما الأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية الاشتراكية، فالأولى تدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل وتفرض على المرأة الخضوع والإستسلام للسلطة الأبوية (patriarcal)، والثانية أخفقت في حل المسألة النسوية عندما علقت عملية تحرير المرأة بانتصار الثورة الاشتراكية.

وبناءا على ذلك طرحت الحركة النسوية (feminist ideology) التي ترى

أن الصراع الأساسي في المجتمع يعود إلى التمييز القائم على أساس الجنس وعليه لابد يتجه النضال لتحقيق المساواة بين الجنسين، ويمكن تلخيص أهم الإفتراضات التي قامت على أساسها الحركة النسوية في الآتي:

- يعد النظام الأبوي هو الوحدة الأولية في خلق الوضع المتدني للمرأة.
- أن عملية الإنجاب هي العامل الرئيسي في تغيير القهر الجنسي، فدور المرأة في الإنجاب مسؤول عن تدنى وضعها الإجتماعى وتعدي هذا الدور إلى رعاية الأسرة.
- بناءا على الإفتراضين السابقين لابد أن تتجه الإستراتيجية النسوية ضد التفوق الذكري، واعتبار الرجل العدو الذي يجب مواجهته.

يرى " قيتل " أن الأيديولوجية النسوية لم تنشأ لتفنيد مسلمات الإتجاهين المحافظ والراديكالي بل من أجل تنفيذ النظام الراديكالي متمثلا في النظرية الماركسية والأسس التي تقوم عليها في تفسير التمييز بين الجنسين والدليل على ذلك استخدامهم لمفاهيم استبدلوا بها مفاهيم النظرية الماركسية، فالنظام الطبقى استخدم في مقابل النظام الأبوي، وعملية الإنتاج مقابلها عملية الإنجاب، النضال ضد التفوق الذكوري مقابل النضال ضد الطبقة الرأسمالية، فالأسس النظرية لهذه الحركة تنطوي

[1]- عدلي أبو طاحون، نفس المرجع، ص199-200.

على تدعيم النظام الرأسمالي، وبالتالي فهي حركة ليبيرالية تمثل نساء الطبقة البرجوازية، التي تطالب بالمساواة والحرية[1].

5- التيار النسوي الماركسي:

يتفق أنصار هذا التيار مع النظرية الماركسية في التفسير المادي الجدلي والمادي التاريخي لقضية التمييز بين الجنسين، ويسلمون بان نجاح الثورات الاشتراكية هو أمر حتمي في إلغاء كافه أشكال التمييز في المجتمع، لكنهم يختلفون مع أنصار النظرية الماركسية في أن حل التناقض الجنسي وغيره سيتم بمجرد حل التناقض الطبقي، وهذا ما جعلهم يتبنون فكرة " تنمية الوعي" أي ضرورة وجود نظرية للمرأة تسير بالتوازي مع الدعوة إلى الثورة الإشتراكية، بحيث يكون وجود وعي نسوي لفهم خصوصية الإضطهاد الطبقي الذي تعرضن له.

وقد حاولت "باتيل" أن توضح فكرة تنمية الوعي النسوي فأشارت إلى أنه إذا كانت الأنظمة الإشتراكية قد استطاعت أن تغير الأساس المادي للعلاقة بين المرأة والرجل (لتحقيق التحرر الإقتصادي للمرأة)، فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة والمتمثل في القيم والأفكار والمفاهيم التقليدية القديمة. وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع سيكون بنظرية خاصة بالنساء تزيد من وعيهن، ومن أهم الإنتقادات التي وجهها التيار النسوي الماركسي للتيار النسوي الليبيرالي:

- أن تأكيد التيار النسوي الليبيرالي على أن نظام الأبوي هو المسؤول عن قهر النساء مستبعد من تحليل المجتعات قبل الأبوية بما في ذلط المجتمع الأمومي الذي تتمتع فيه المرأة بمكانة عالية[2].
- اعتمد التيار النسوي الليبيرالي على المرحلة الأبوية كنقطة بدأ متغافلا عن أن هذه المرحلة كانت ملازمة لنشأة الملكية الخاصة وظهور الطبقات.
- أُام هذا التيار افتراضاته على حجج بيولوجية عندما اعتبر أن علاقة التناسل بين الجنسين هي عامل رئيسي في انحطاط مكانة المرأة، وهذا خطأ لأن تاريخ العلم الإجتماعي أثبت أن محاولات تفسير السلوك الإجتماعي بمحددات بيولوجية هي محاولات ثبت فيها بعد خطأها.
- يدعى التيار النسوي أن تحرير المرأة لن يأتي إلا عن طريق تكوين حركة نسائية تناضل من أجل الوصول إلى الحقوق الفردية للنساء، وحتى إذا نجحت في حل التناقض القائم على الجنس، لن تنجح في حل التناقض الطبقي، لأنها تستفيد من شريحة اجتماعية من النساء.

خامسا- العوامل المساعدة لدخول النساء عالم الشغل:

1- العوامل الإقتصادية:

فقد شهد العالم تغيرات اقتصادية هامة وكان من الضروري إسهام المرأة للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية للبلاد وأحسن مثال على هذا هو" ما قامت به الصين الشعبية التي انفردت بنظام اشتراكي يخرج النساء من بيوتهن للإشتراك في عملية ضخمة وهي إقامة اقتصاد قومي بين عشية وضحاها...

---

[1]–عدلي أبو طاحون، مرجع سابق، ص201–203.

[2]– نفس المرجع،ص203–205.

ومن بين الحوافز على خروجها للعمل تساوي أجورها مع الرجال وتوزيع معاشات ذات القيمة أثناء المرض[1].

كما أن البلدان المستعمرة، وبعد الإستقلال أصبحت تقوم بإعادة بناء ما دمره الإستعمار كبناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة، وهذا يتطلب مشاركة اليد العاملة النسوية، كما أن النمو الإقتصادي للبلاد نتج عنه توفر وظائف متعددة أثبتت المرأة فيها وجودها وخاصة في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية.

2- العوامل الإجتماعية:

وتتضمن عدة عوامل فالتغير الاجتماعي هو المؤثر الأساسي على ذهنية الأفراد، فبعد مرحلة التصنيع، وبعد الحربين، ومع الخروج المستمر للنساء للعمل، تغيرت نظرة المجتمعات للعمل النسوي، فلم يعد ينظر له نظرة دونية كالسابق بل بدأ يتقبله كما أن التلاشي التدريجي للبنية العائلية التقليدية أدى إلى ضعف التضامن العائلي مما أجبر الكثير من النساء إلى الإعتماد على أنفسهن وذلك بالعمل، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية لبعض الأسر التي تدفع المرأة إلى الخروج للعمل كالطلاق، والترمل، والأسر ذات المداخيل الضعيفة[2].

ولأسباب مختلفة كالميل الشخصي، الرغبة في تحقيق الذات، والنزوع إلى الإستقلال المادي، والحاجة إلى تحسين المداخيل العائلية ـ وضرورة مساعدة الأسرة، بات النساء يدخلن بأعداد متزايدة إلى ميدان العمل المأجور.

3- العوامل السياسية:

تتمثل هذه العوامل في تلك التشريعات والقوانين التي أقرتها الدول من أجل حماية واحترام حقوق العاملة، ومراعاة طبيعتها ومكوناتها النفسية والجنسية، وجعل دورها ضروري في مختلف النشاطات الإقتصادية والإجتماعية[3].

فأصبح بإمكان المرأة العمل في الوظائف التي تتناسب مع مؤهلاتها العلمية، فكان أحد أقدم الإتفاقيات يتعلق بعمل النساء والأطفال، كما كانت التحريمات قائمة بصورة أساسية على حماية الحمل والأمومة.

فهكذا ما عاد من حق أرباب العمل استخدامهن في الأعمال المشتملة على نقل الأجسام الثقيلة، وبات العمل الليلي ممنوعا عليهن إلا للضرورة مثل عمل الطبيباتالممرضات، القابلات، عمال الطباعة والصحف، الإستعراض، السياحة، الفنادق، " وبناءا على قانون 19 جوان 1987 المتعلق بمدة العمل، الرامي إلى حماية العمل النسوي في مجال ظروف العمل فقد منع العمل الليلي للنساء بين الساعة العاشرة والخامسة[4]"

---

[1]– حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 182.

[2]– محمد السويدي. **محاضرات في الثقافة والمجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية،1985، ص16.

[3]– نور الدين تابليت. **المرأة بين العمل والتنشأة الإجتماعية** ، حالة المرأة الجزائرية ، رسالة دكتوراه، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2004،ص128.

[4]– الميثاق الوطني الجزائري، سنة1976، ص144.

فمنح لها الحق في العمل طبقا لما ورد في الميثاق الوطني الجزائري من التعريف للدور الإقتصادي والاجتماعي لمرأة " تمثل نصف السكان النشيطين وتكون مصدر لا بأس به من القوة العاملة للبلاد..."

4- التعليم والتكوين:

يعتبر التعليم من أهم العوامل التي دفعت المرأة إلى الخروج للعمل، ذلك لأنه واحد من أعمق الظواهر في تحرير المرأة وتشغيلها في مختلف الأعمال والوظائف، وهو أيضا مسؤول عما صار يعرف بـ " الانقلاب النسوي" الذي امتاز به القرن العشرين، خاصة مرحلة التعليم العالي للمرأة التي أوجدت لديها وعيا واضحا بذاتها ومكانتها، ودورها في المجتمع عامة، وقد ترتب على تعليم المرأة تشغيلها في مختلف المهن المتخصصة " فالنساء الأكثر جاهزية للمساهمة في النشاط الإقتصادي هن النساء المتعلمات الراغبات في العمل[1]"

ضف إلى ذلك أنه " من بين النساء اللائي لا يملكن شهادة، توجد أكبر نسبة لا نشاط، حيث أن 42.7 % من النساء اللائي يتراوح سنهن بين (16-29)، واللائي لا يملكن أي شهادة، لا يعملن، بينما هوالحال إلا لنسبة 7 % للنساء من نقص الفئة العمرية واللاتي تخرجن من التعليم العالي"[2]. وهذا ما يدل على الإرتباط الوثيق بين التعليم والعمل. واهتمت الجزائر بالتعليم بصورة خاصة، إذ وضعت التعليم من بين أهم الاهداف المسطرة بعد الإستقلال، واعتبر تعليم المرأة أول الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تعميمها، " ومن أجل تحقيق هذه الغاية، أقرت الدولة بأن كل من التربية والتعليم مصلحة عليا من مصالح الأمة وذات أولوية على غيرها من المصالح الأخرى، لذلك كانت ولا تزال تحظى في الميزانية العامة للدولة بنصيب وافر في كل عام، كما أقرت مجانية التعليم لكل من الرجل والمرأة[3].

لقد أدى التعليم إلى الحد من الفروق الطبقية حيث أتيح لبنات الطبقات المتوسطة ثم الراقية حتى انتشر بعد ذلك اشتغالهن في شتى المهن، أين تم التفاعل بينهن في مستوى وسيط وهو مستوى الطبقة العاملة.

ونتيجة لتلاشي توريث المرأة، حل محل تأمين مستقبلها تعليمها ثم توظيفها، كما أن فتح مراكز التكوين المهني التي كانت تعرف من قبل بالمدارس المهنية، والتي كانت تكون النساء من أجل جعلهن أقدر على مزاولة المهنة، " فمنذ 1892 شهدت فرنسا افتتاح 12 مدرسة تطبيقية للتجارة والصناعة من أصلها اثنين للبنات، ثم أنشأت باريس 14 مدرسة مهنية، 8 منها مخصصة للبنات وقد كانت مدارس الفنون المنزلية أكثر رواجا[4]"

---

[1] – مريم سليم وآخرون. **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،ص69.

[2] – Fortino(s) La mixitè au travail, la dispute, le genre du monde, paris,sd,p40.

[3] – رابح تركي. **أصول التربية والتعليم**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2006،ص12.

[4] – جورمين بورسيل، مرجع سبق ذكره،ص23.

5- المؤسسات الإجتماعية:

وهي مؤسسات لها دور كبير في خروج المرأة للعمل خاصة المتزوجة التي تجد مكانا لرعاية أطفالها، ونذكر من بينها على سبيل المثال (رياض الأطفال)، وهي من أهم المؤسسات التي رفعت حمل الأطفال عن الأم وشجعتها على الخروج للعمل، فأصبحت المرأة تخرج للعمل، تاركة أطفالها في رياض الأطفال ودور الحضانة، وهي أحد مؤسسات التنشئة الإجتماعية والتي يعرفها مراد زعيمي ب" المؤسسات التربوية التي تحمل أسماء مختلفة باختلاف نظام كل مؤسسة مثل حدائق الأطفال، أقسام الأطفال، مدارس الحضانة[1].

أما بالنسبة لدورها كمؤسسة للتنشئة الإجتماعية، فيعرفها عبد الحميد عطية وحافظ بدوي "الروضة مؤسسة اجتماعية لرعاية فئة من الأطفال المحرومين من رعاية أمهاتهم في فترة انشغالهن بالأعمال الخارجية وهذه الرعاية لبعض الوقت، خلال ساعات النهار ولمرحلة محدودة من العمر غالبا ما تكون من سن الثالثة إلى ست سنوات[2]"

وتلقن هذه المؤسسات مناهج تربوية للأطفال وعدة نشاطات كالرسم، الموسيقى الرياضة، الكتابة،... كما تتوفر على وسائل الراحة والترفيه، ولقد لجأت بعض المؤسسات إلى توفير دور للحضانة داخل المؤسسة من أجل جذب اليد العاملة النسوية، والمحافظة على العاملات في المؤسسة ذاتها.

فيا ترى هل ستأخذ المؤسسات مسؤولية إنشاء دور للحضانة بالمؤسسة ؟ وهل هوبالفعل دورها؟. وبالإضافة إلى دور الحضانة، نجد مؤسسات اجتماعية أخرى كالكشافة والنوادي الرياضية تعود بالفائدة على الأسرة من خلال المكتسبات التي تقدمها للأبناء كما تسمح للمرأة بممارسة عملها بأكثر راحة.

" فالكشافة هي مدرسة تعلم الإستقامة للشخصية والشعور بالمسؤولية والحس الاجتماعي والمدني، وهي أيضا مدرسة للقادة في المجتمع الديمقراطي" [3] أما عن الرياضة فهي تساعد على القوة الفيزيقية والعقلية.

6- الحركات النسوية:

حيث أن المجتمع لا يحوي مؤسسات رعاية الأطفال فقط، بل يشمل أيضا جمعيات تهتم بشؤون المرأة وحقوقها، فهي " حركة اجتماعية تهدف إلى المساواة في المراكز بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق وخاصة من النواحي السياسية [4]"، وتعتبر هذه الحركات واحدة من أهم العوامل المساعدة لخروج المرأة للعمل بحيث أنها تدافع عن حقوق المرأة وتحاول التكفل ومعالجة عملية التغيير الإجتماعي التي تكون الفئات الأضعف أولى ضحاياه وتختلف هذه الجمعيات من حيث الممارسة الميدانية، فمنها من تهتم بتحسين الوضع الإقتصادي والاجتماعي ومنها من تهتم بالمساواة.

---

[1]– مراد زعيمي. **مؤسسات التنشئة الإجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص12.

[2]– الأسد عبد الحميد وحافظ بدوي. **رياض الأطفال واقع ومناهج**، نقلا عن مرادج زعيمي، ، ص82.

[3]– روخيه أوبير. **التربية العامة**، ترجمة عبد الله عبد الدائم، نقلا عن، مراد زعيمي ، ص 182.

[4]– أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 158.

وقد بدأت الحركة النسوية في أوربا، ففي عام 1604 ارتفع صوت (ماري دوقورناي) في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء، وبعد قرن ونصف جاء الفيلسوفان (هالباش وكوندورا) وطالبا بمنح المرأة حقوقا متنوعة، وفي إنجلترا تأثرت بآراء الفيلسوفين السيدة (ماري ولستون كرافت) وقد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقيا حيث بدأت هناك الثورة الصناعية.

وقد لاحقت هذه الحركات استحسانا لدى النساء، ذلك للنجاح الذي حققته، فقد أصبحت المرأة تشارك في النشاط السياسي، كالإنتخاب، كما حظيت بإبرام اتفاقيات دولية تندد بالتمييز بين الرجل والمرأة.

سادسا- الصعوبات المواجهة للعمل النسوي.

على الرغم من التطور الحاصل في ميدان العمل النسوي، ثمة قيود وعوائق تواجهها المرأة نذكر بعض منها:

1. مشكلة التكفل بالأطفال بالنسبة للمتزوجات، فبالرغم من توفر المرافق المتكفلة بالطفل، كدور الحضانة إلا أنها ليست كافية، مما يؤدي إلى عرقلة عملها، فتلجأ للغياب وبالتالي التأثير على مسارها المهني.
2. مشكلة التمييز في الأجور، حيث أن أجور النساء هي دون أجور الرجال وإذا أخذنا مثال فرنسا " فإن الفرق بين أجور النساء والرجال كان 36 % سنة 1950، 33 %سنة 1970، 28% سنة 1980، 27% سنة 1998، فالفارق في حالة نقصان إلا أنه إذا اتبعنا نفس الوتيرة، يلزمنا قرن ونصف للوصول إلى المساواة"[1].
3. مشكل التمييز في الإمتيازات، كالمشاركة في اجتماعات بداية السنة، المؤتمرات رحلات العمل، الاتفاقيات، الدورات التكوينية، فهي مختلفة بالمقارنة مع الرجل، حيث تساهم فيها النساء كمظاهر.[2]
4. مشكل الترقية، حيث أن الإنتقال في مختلف درجات الهرم الإداري والاجتماعي والمهني، أصعب على النساء مما على زملائهن الذكور.

فلابد من الإشارة إلى أن أكبر عائق لليد العاملة النسوية هوفقدانها للتأهيل وإمكانية الترقية وهذه العوائق لا ترجع إلى الطبيعة النسوية وإنما إلى عقلية تفكير.

5. استغلال النساء في أشكال عمل غير قانونية كالعمل المؤقت، والعمل الجزئي والعمل العرضي، والعمل في المنزل، وهي غالبا لا تستفيد من الضمان الإجتماعي والامان الوظيفي[3].
6. العنف والاحتقار الذي تتعرض له النساء في العمل خاصة النساء المغتربات من البلدان الفقيرة، حيث وجدت نسبة مهمة من النساء اللاتي ينتمين إلى بلدان فقيرة تهتم ببيوت وأطفال

---

[1] –silvera (r). **les femmes et le travai**l, nouvelles inégalités, nouveaux enjeux,75 édition,iser,u gict,séminaire,paris;1998-1999,p27-28.

[2] – Sérdjénian(e) , op.cit ,p64

[3]– مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث. **العولمة و النوع الإجتماعي** ، المشاركة الإقتصادية للمرأة العربية ، تونس، 2001، ص 139.

النساء اللاتي تشتغلن في مراكز مهمة في البلدان الغنية، كما تعيش عنفا في العمل المكره خاصة الدعارة[1].

7. **التحرش الجنسي** : وهو موضوع تتجنب المؤسسات الأوربية الحديث عنه، في حين وجدت العديد من البيبليوغرافيا في أمريكا وكندا، اما في الجزائر فهومن المواضيع المسكوت عنها، و" التحرش الجنسي هو كل مسعى جنسي يهدد وظيفة شخص ما أو راحته " وسيكون لنا عرض مفصل لهذا الموضوع لاحقا.

كما تواجه المرأة مشكلة القيادة في منصب العمل، فغالبا ما لا يتقبل الرجال رئاسة النساء لهم في مجال العمل مما يؤثر على نفسيتهن، ضف إلى ذلك الضغط النفسي الذي تتعرض له المرأة العاملة بقيامها بدورين داخل وخارج المنزل، كما يجب ذكر المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المرأة أثناء خروجها للعمل في وقت مبكرا عودتها في وقت متأخر "وطبقا للإحصائيات فإن المخاطرة الحقيقية تكمن في الاعتداء الجنسي أو الاغتصاب[2]" خاصة عندما يصبح التبليغ عن الجرائم الجنسية أمرا رهيبا وحساسا، عندما يلوح ميلا لدى الشرطة والمحاكم إلى لوم الضحية.

سابعا- عمل المرأة في العالم.

1- عمل المرأة في اوروبا:

بالنسبة للبلدان الأوربية فإن مميزات العمل النسوي عموما متماثلة، فالنساء تمثل ثلث القوة النشطة، وهناك حدثان اجتماعيان هامان وبارزان، يمثلان القرن 19 وهما الفصل بين العمل المنتج والعمل المعاد إنتاجه، وانتقال العمل المنتج من المنزل إلى الورشة أو المصنع كما أن التصنيع له أثر بالغ في اضمحلال العائلة كوحدة إنتاجية.

فمع ظهور المانيفاكتورة والتصنيع وجدت الحرفة التقليدية نفسها في أزمة بسبب المنافسة على المنتوج المصنع الذي ينتج في المصانع، فهو أقل تكلفة وأحسن انتاجا، هذا ما جعل الكثير من النساء تتوقفن عن العمل بحثا عن العمل المأجور في المصانع، " فتمركزن في الصناعة النسيجية حيث تملكن فيها الخبرة، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون لهن ظهور في الأعمال والصناعات الأخرى، ففي سنة 1839 اشتغلن في إنتاج الورق، و 15 % في إنتاج السكر وفي تحضير الكبريت في المناجم[3]".

إن تدفق النساء على سوق العمل، ترك فجوة في التعليم النسوي، وهي منعطفات ليست في تاريخ التعليم النسوي فقط، بل في تاريخ العلاقات بين النساء والرجال، ويتعلق ذلك بالحرية، والإستقلال الذاتي للمرأة[4].

---

[1] – Roufleau berger (L), **lanquetien(M-T): femmes d'origines étrangéres, travail, accés à l'emploi**, discriminations de genre , la documentation Français , Paris ,2044,p38-39.

[2]– فرانسيس هيدنسون. **المرأة والجريمة**، ترجمة ريهام حسين إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص 177.

[3] – silvira (R) . op . cit, p 17.

[4] – fortino(S) . op. cit, p41.

في سنوات الستينات، في كل أوربا تمثل النساء 30 % من الفئة النشطة، هذا الرقم وصل إلى 42.5% حاليا (46% فرنسا) كما هناك بلدان محددة كان لديها أدنى نسبة للنشاط النسوي، لكن بنشاطات الإسراع استطاعت تدارك الإتجاه، ويتعلق الأمر ببلجيكاإرلندا، إيطاليا، إسبانيا، فضلا عن ذلك فغن البلدان التي كانت تحظى بنسبة نشاط نسوي عالية، ظلت نسبة النمو بها مهمة: فرنسا، برتغال.

تعد المهن الصحية والتعليم من القطاعات ذات المستوى العالي والأكثر تأنيثا في بداية القرن العشرين، حيث نجد 4 نساء من بين 5 تعملن في قطاع الخدمات. في سنة 1995 أكثر من نصف نساء الاتحاد الأوربي كانت تعمل في خمسة قطاعات نشاط كبيرة، وأكثر تأنيثا، ويتعلق الأمر بقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية (16) قطاع تجارة القطعة (13%)، قطاع التعليم (10.5%)، الإدارة العامة (7.05%)[1].

ويبقى مشكل اللامساواة والتمييز قائما، فمهما كان تكوينهن، تبقى نسبة البطالة لديهن أعلى من البطالة لدى الرجال (13.6% مقابل 10.2%)[2]، كما أن الفرق في الأجور المسجلة هومن 6 إلى 13 % لمصلحة الرجال "، أما فيما يخص العمل الليلي للنساء فقد تم منعه في المصانع وفقا لقانون 9 ماي 2001 المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء في الأجور، فقد أسست الحكومة السويدية موجه من الإصلاحات التي طمحت إلى تحقيق مساواة حقيقية في الفرص في سوق العمل، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار الحاجات الجنسية (النوعية) لربات البيوت، البرامج الدراسية، السياسات الضريبية، نظام حراسة الأطفال قوانين الزواج والطلاق... إلخ.

من جهة أخرى أعدت برامج نصح ودعم للنساء اللاتي استأنفن عملا مصرحا به وقد اعتمدت فرنسا هذه التشريعة مؤخرا في أفريل 2001، ولنا أن نذكر أن أول معركة كبرى للنساء كانت من أجل التعليم.

" ففي فرنسا أول من تحصلت على شهادة البكالوريا تخرجت من الثانوية سنة 1861 أما ثاني أكبر معركة كانت من أجل تحسين ظروف الأجور والظروف الإجتماعية للعمل وثالث أكبر معركة حصلت من أجل الحقوق في الإنتخابات فقد حصلت النساء في أوربا على الحق في الإنتخاب بعد الحرب العالمية الاولى، إلا في حالة فنلندا 1906 والنرويج 1912، أما رابع أكبر

[1] – lestrad(B). **Femmes et travail en France**, colloque, université de cergy pontoise, allemand, 21 et 22 mars 2003, p 81.

[2] – Boutillier (s), lestrade (b) . le travail des femmes axes d'émancipation, l'Harmattan, paris, France, 2004;p 81.

معركة كانت في سنوات 1970 من أجل التحكم في الجسم، والحقوق في الإجهاض، والتخطيط العائلي، الإستقلال الذاتي للزوجين[1]"

2- عمل المرأة في الدول العربية:

تمثل النساء نصف سكان الوطن العربي، فإذا كان العدد الإجمالي للسكان يتراوح بين 160 -180 مليون نسمة في الوطن العربي، فإن نسبة المساء فيه تمثل 50% من مجموع النساء، ويرتبط موضوع تشغيل المرأة ارتباطا وثيقا بمسألة تحررها الإقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي، فالمرأة في العديد من البلدان العربية محرومة من حقوقها، لهذا فإن تشغيل المرأة، يعني تحرك نصف المجتمع، وجعل المرأة منتجة تفرض وجودها الإقتصادي ورفع مستواها الثقافي وهذا يجعلها تطالب بحقوقها.

إن ما تراه المرأة الكويتية اليوم لدليل على ذلك وتعتبر مصر أول دولة جعلت من مسألة المرأة قضية تدافع عنها فبرز عندها عدة كتاب مثل إمام الأزهر، والكاتب قاسم أمين وهدى الشعراوي، التي تعتبر أول من أسس للحركة النسوية العربية سنة 1923 وهو الاتحاد النسائي المصري لقضية المرأة، وقد اشتغلت المرأة المصرية منذ القديم في أكثر من 25 مهنة من بينها رئيسة المخازن، ومفتشة غرف الطعام، أمينة الخزانة ومحملة أملاك الحاكم ولم يقتصر عملهن على هذا فحسب بل كانت المرضعات، والدادات، والدايات... إلخ.

وبعد مجيء الحاكم الخديوي (1863-1879) وبمساعدة من زوجته فتحت المدرسة السيوفية، ثم سنة 1925 فتحت الجامعة المصرية وتخرجت أول دفعة منها سنة 1933، وقد ظل عمل المرأة خارج المنزل قاصرا لفترة طويلة على المجال الطبي والتدريس، " حيث تبلغ نسبتهن في قطاع الخدمات 43.9%.

أما عن الأردن فتؤكد النتائج التفصيلية لمسح العمالة الأردنية سنة 1992 أن المرأة الأردنية العاملة تمثل نسبة مقدارها 13.3 من إجمالي العاملين في قطاع الإدارة العامة و 53.3 في قطاع التعليم، و 36.6 في قطاع الصحة والعمل الإجتماعي، و 23 في أنشطة المجتمع، و 57.3 في الزراعة، و9.3 في الصناعة التحويلية، كما أكدت الدراسات أن 90.7 يعملن بأجر، و5.3 يعملن كصاحبات عمل...[2] "

أما في تونس فقد كان قانون العمل التونسي ينبذ، التفرقة الجنسية وقد نتج عن ذلك زيادة في عدد النساء النشيطات اقتصاديا خلال الفترة (1975-1989) حيث ارتفعت من 18.7 إلى

---

[1] – – Boutillier(s), Lestrade (B). ibid;pp 36-38.

[2]– سامية محمد فهمي . **مشاركة المرأة في تنمية المجتمع** ، دار المعرفة، 2001، ص 13-56.

20.9، كما أن 76.3 تنشطن بقطاع الصناعة والخدمات، و 2.25 بقطاع الزراعة، والفئة العمرية الأكثر نشاط عن التونسيات هي فئة 17-19 سنة والتي تمثل 29.34 من بين كل العاملات وهذا يعني أن النساء في تونس تباشرن العمل في سن مبكرة وذلك بتكوين بسيط.
تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع الصناعي حيث قدرت نسبة العاملات فيه من مجموع العاملات 49.25، ثم قطاع الخدمات بنسبة 23.36 سنة 1975[1].

في المغرب، " واعتمادا على إحصائيات 1971 بلغت نسبة العاملات في المغرب 8 % من المجموع الكلي للعمال، أما نسبتهن من بين المجموع الكلي للنساء، فلم تجاوز 15.2 % وهذا يعني أن المرأة المغربية لم تندمج أكثر في الحياة الإقتصادية، كما تمثل المرأة العاملة حوالي 20.36 % من إجمالي موظفي الدولة، وأنهن يتواجدن في أسفل السلم الإداري، ولعل أعلى منصب كاتب دولة، كما أنهن مقصيات كلية من الجهاز الحكومي وخصوصا في مراكز القرار، ونسبتهن في منصب مدير في المصلحة المركزية لا تتجاوز 4%، ورئيس قسم 2.2%، أما بالنسبة للمهن المفضلة لدى المغربيات، تعد مهنة التعليم من أكثر المجالات الإجتماعية استقطابا لهن[2]".

كما أن بعض المغربيات يفضلن الهجرة إلى الخارج، بحيث وصل عددهن سنة 1975 إلى حوالي 9575 وهذا في فرنسا خاصة.

في البحرين، لم يكد لدى معهد التدريس المهني أي طالبات من الإناث عام 1976 وفي عام 1978 وصلت نسبة النساء في المعهد التدريس المهني حوالي 60% والأغلبية كانت ملتحقة في دورات التربية والتعليم والتمريض ويعد قطاع الخدمات هو المفضل لدى النساء، وتبلغ نسبة العاملات فيه 75 %.

أما القطاع المفضل للنساء العراقيات هو قطاع الزراعة حيث تبلغ نسبة العاملات به 66% من مجموع النساء العاملات[3].

---

[1]– محمد سيد فهمي. **المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث ، 2004 ص 145–146.

[2]– علي شلق وآخرون . **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** ، بحوث و مناقشات الندوة التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1982، ص 324–327.

[3]– اليونسكو. **الدراسات الإجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1984، ص 119.

3- العمل النسوي في الجزائر:

تشير معطيات المنظمة العالمية للعمل (OIT) لارتفاع معتبر في نسبة المشاركة النسوية في النشاط الاقتصادي، لكن هذه النسبة تتغير من دولة إلى أخرى فنجد أدنى نسبة بالدول العربية وهذا راجع للعوائق السوسيوثقافية.

والجزائر هو البلد الذي تقع فيه أدنى نسبة للنشاط النسوي مقارنة مع الدول المجاورة بما فيها المغرب، وهذا بالرغم من أن النصوص القانونية لا تشير لأي تمييز ضد المرأة، صحيح أن معدل النشاط النسوي ارتفع بعد الإستقلال من 2.4 % سنة 1977، إلى 7.1 % سنة 1996، إلى 14.20 % سنة 2002، لكن تبقى هذه المشاركة ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة من طرف السلطات العامة من أجل إدماج النساء في التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

3-1- العمل النسوي في الفترة الاستعمارية:

لقد جندت الثورة التحريرية الشعب الجزائري، رجالا ونساءا من عدة طبقات اجتماعية، وشاركت النساء في الحرب بصفتهن ممرضات، كما استعملهن المستعمر في عدة مهن، وفي قطاعات مختلفة دون مراعاة لطبيعتهن النفسية، والفيزيولوجية، حيث شغلهن في القطاع الزراعي وبأجور منخفضة أين وصل عددهن 11000 عاملة سنة 1954، وعملهن في الصناعة كان قليلا "

كما أن لائحة الثورة التحريرية في مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 ذكرتهن: " نحن بكل انفعال وإعجاب بالشجاعة الثورية للفتيات، والنساء، والمتزوجات، والأمهات، وكل أخواتنا المجاهدات، اللواتي حملن السلاح...[1] "

2.3- العمل النسوي بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال توجب على النساء أن يعملن وهذا للوضعية التي وصلن إليها كالترمل، مما أدى بهن إلى العمل من اجل تغطية حاجاتهن، وحاجات أبنائهن، كما وجب عليهن العمل من أجل بناء ما دمره الاستعمار، فأكدت السلطات على ضرورة مشاركتهن في الاقتصاد الوطني حيث تحصلن على حقوقهن كعاملات بمقتضى عدة قوانين وتشريعات وأمام الأمية المتفشية تفطنت الحكومة إلى ضرورة تعليمهن من أجل المشاركة في العمليات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، وكان لقانون إجبارية التعليم لكلا الجنسين الدور البارز في التغيرات الحاصلة على مستوى العمل " ففي 1965-1966 وصل عدد التلاميذ المتمدرسين إلى 1370357 منهم 513115 إناث و857242 ذكور[2] ".

---

[1]– تابليت نور الدين . **المرأة بين العمل خارج البيت و التنشئة الإجتماعية للأبناء دراسة ميدانية لحالات من النساء العاملات في قطاعات الإدارة التعليم و الصحة**، فسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 2007–2008 ص 151.

[2]– بن عويشة زوبيدة. **أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية** ، فسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر ، 1987، ص 151.

1.2.3- عشرية 1970-1980:

لوحظ فيها جهود الدولة من أجل تعليم وتكوين النساء من جهة، ومن جهة اخرى الرغبة الكبيرة لدى العائلات في تأكيد التعليم والتكوين للبنات كما شهدت هذه العشرية تخرج النساء المؤهلات والمجازات، تحديدا الجيل الاول من النساء الإطارات، اللاتي تم امتصاصهن من طرف جهاز الدولة، فاعتبرت قوة العمل النسوية هذه كفؤة اجتماعية حقيقية مساهمة في بناء البلد[1].

2.2.3- عشرية 1980-1990:

شهدت هذه المرحلة إعادة توجيه أجهزة الانتاج إلى اقتصاد السوق مما ادى إلى نقص التشغيل، وهذا انعكس أكثر على العنصر النسوي، فانخفضت عروض العمل تحديدا عندما يتعلق الامر بالنساء اللاتي تعرضن لخطر التخلي عن المنصب بعد الزواج، وهنا نتكلم عن " المرأة البطالة " لأول مرة، كما لوحظ ظهور روح المؤسسة لدى النساء فتأسست فئة "المرأة المقاولة " وهذا ما سيؤثر على سوق العمل النسوي.

3.3- الوضعية الحالية:

حاليا تواجه النساء مخلفات الازمة الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع حيث انهن سيقتربن أكثر فاكثر إلى البطالة إذ كانت نسبة البطالة سنة 1987 تقدر ب 14% وقفزت إلى 38% في 1995 لذا يجب بحث أسباب الأزمة الإقتصادية والظهور الفجائي لحاجة النساء للعمل، إن التغيرات الملاحظة في مفهومي العمل والبطالة، تترجم تغيرات الظروف النسوية وواقعها في المجتمع والأسرة، بنيتها في أوج التغيير[2].

4.3- مميزات الفئة العاملة النسوية في الجزائر

تتميز الفئة العاملة النسوية في الجزائر بعدة خصائص نذكر منها:

1.4.3- حسب الحالة المدنية: غن نسبة النساء المتزوجات مساوية لنسبة النساء العازبات بمعدل 44% وهذا يدل على أن الزواج لا يعد عائقا كبيرا للعمل كما ان الصعوبات الاقتصادية للأسر وهي التي ألزمت النساء للخروج إلى العمل، وهذه الظاهرة تلاحظ في الوسط الحضري.

---

[1]– الطاهر زرهوني. **التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1994، ص 20.

[2] – Saouidi (A) et autres . **L'emploi féminenen Algérie, institut national de travail** ; fondation friedrich ebert, Alger, 2005,pp 24-25.

الحالة المدنية	النسب
العازبات	44.3
المتزوجات	44.2
المطلقات	6.7
الأرامل	4.8
المجموع	100

المصدر: ONS الثلاثي

2.4.3- حسب الفئة العمرية: خلال العشرية 1987-1997 سجلنا نسبة النساء المتزوجات الأقل من 40 سنة، وهذا راجع للمسؤولية العائلية، من جهة أخرى الفئة العمرية 30-39 سنة تمثل نسبة مهمة من النساء العاملات وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1]:

الفئة العمرية	1987	1989	1992	1997
أقل من 21 سنة	0.7	/	/	0.4
29-20	40.4	31.0	25.6	22.7
39-30	38.5	45.0	47.8	51.4
49-40	12.7	14.3	18.8	18.2
59-50	5.7	8.5	6.8	5.4
60 وأكثر	2.1	1.2	1.0	1.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: ONS.

3.4.3- حسب المستوى التعليمي: حسب المعطيات المتوفرة سنة 2003 عن المستوى التعليمي للفئة العمالية النسوية، لوحظ تطور على المستوى الكمي والكيفي وخاصة في الوسط الحضري.

[1] – Saouidi (A) et autres, op cit ,p 32-33et 35-36.

كما تتميز الفئة العاملة النسوية في الجزائر بارتفاع مستواها التعليمي مقارنة بالرجال المشتغلين فأكثر من نصف الرجال المشتغلين كانوا بدون تأهيل سنة 1982، أما النساء المشتغلات فكان ربعهن فقط بدون تأهيل 24.7%[1].

المستوى التعليمي	دون المستوى	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	العالي	المجموع
حضري	84470	17220	150080	271460	223890	820110
ريفي	64520	5360	35740	37320	21050	198530
المجموع	148990	22580	185220	308780	244940	1018640
%	14.6	2.2	18.2	30.3	24.1	100

المصدر: ONS المعطيات الإحصائية لثلاثي الثالث لسنة 2003 – رقم 386

4.4.3- حسب قطاعات النشاط:

حسب المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء سنة 2003 فإن قطاع الخدمات وبالدرجة الأولى الإدارة هو أكثر المستقطبين لليد العاملة النسوية 48.4 % وشهدت اليد العاملة النسوية ارتفاعا في الوظيف العمومي بأكثر من 17 % مقارنة بسنة 1995، كما أن قطاعات التربية والصحة تشغل حوالي 80 % من اليد العاملة النسوية. زيادة على هذا فإن اليد العاملة النسوية في الجزائر تتميز بدخولها في العمل غير الرسمي والعمل غير المصرح به كالعمل المنزلي الذي يمثل نسبة 46.1% وهي نسبة لا يستهان بها من العمل غير الرسمي، ومن ضمن الأعمال نجد الخياطة بنسبة 39.2%، ثم تليها النسيج بنسبة 20 .%

[1] – Saouidi (A) et autres, op cit ,p37.

4- توزيع الفئة العاملة النسوية حسب قطاعات النشاط:

قطاعات النشاط	1996	2003
الزراعة	1.8	11
الصناعة	7.4	24.2
البناء	1.9	1
التجارة	4.6	2.9
الخدمات	++2.3	12.5
الإدارة	61.3	48.4
المجموع	100	100

المصدر: المعطيات الإحصائية رقم 254(1996) والثلاثي الثالث (2003) (++) دون قطاع النقل.

" كشف الخبير الحكومي في الإحصائيات عن عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف زاد من 625 ألف سنة 1996 إلى 1.4 مليون في 2005، كما انهن يعتبرن أكثر تعليما من نظرائهن من الرجال، وتمثل الفئة النشطة في الجزائر 9735000 شخص أي نسبة 27.2 ونسبة النساء هي 15.1/ من الفئة الإجمالية وهوما يعادل 1474000 امرأة وتضم 417 ألف امرأة ذات مستوى جامعي، 340 ألف ثانوي، 234ألف متوسط 188 ألف دون تكوين وتحتل المطلقات الصادرة بنسبة 25/ مقابل 22.8 من المتزوجات و 6.1 من العازبات ويأتي قطاع التجارة والخدمات بنسبة 55.2/ يليها الأشغال العمومية بنسبة 19.4، الصناعة بنسبة 13.7[1].

أخيرا الفلاحة بنسبة 11.7 وتبلغ مشاركة المرأة في الناتج الداخلي الخام 9.5 حسب معطيات المرصد الجوي للنساء، وتفيد ان هناك 25 ألف سيدة أعمال تنشط في عدة قطاعات"[2].

5.3- مجالات عمل المرأة الجزائرية:

لم يبقى عمل المرأة في الجزائر محصورا بل تجاوز ذلك، فأصبحت المرأة تشغل مناصب هامة منذ مطلع التسعينيات نتيجة التحسن في التحاق الفتيات بالتعليم العالي، لذا تمكنت المرأة من

[1] – – Saouidi (A) et autres, op cit ,p35-36.

[2] – إحصائيات الديوان الوطني للتخطيط و الإحصاء لسنة 2010.

اقتحام بعض الوظائف التي كانت وقفا على الرجل، فبالرغم من أن القانون يساوي في الحقوق بالنسبة للجنسين إلا أن التواجد النسوي في الوظائف السياسية يبقى محتشما، فبالنسبة لمجلس الأمة " هناك ثلاث نساء عضوات مكاتب في بعض اللجان"[1].

كما عينت أول امرأة وزيرة للشؤون الاجتماعية سنة 1984، وفي المرحلة 1991-1994 عينت سبعة وزيرات ليصل هذا العدد إلى ثمانية وزيرات في مرحلة ما بين 1995-2003، أما التواجد النسوي في المناصب السامية من نهاية التسعينات إلى 2005، فتمثلت في تعيين أول امرأة والية سنة 1999 ليصل عدد النساء في 2005 إلى ثلاث واليات، كما عينت أول امرأة صغيرة في 2001، لتصل سنة 2003 إلى أربع سفيرات، كما تقلدت امرأتين منصب رئيس حزب"

أما بالنسبة لقطاع العدالة، فإن عدد النساء اللاتي يتقدمن سنويا لامتحان الالتحاق بسلك القضاء، أدى إلى ارتفاع عدد القضاة من النساء في سنة 1999 ليصل إلى 794 على مستوى الأمن الوطني، بلغ عدد النساء المحافظات الرئيسات سنة 1998 واحدة ومحافظة الشرطة إحدى عشر (11)، ونحو(100) امرأة ضابطة شرطة.

[1] – المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط. **تقرير نهائي، المرأة و الرجل**، مارس 2000، ص 9.

المبحث الثاني: العنف ضد المرأة

أولا- تعريف العنف ضد المرأة:

إن تباين الأطر الاجتماعية السياسية إزاء حقوق المرأة زاد من الخلط، فعلى مر السنين أخذت عبارة " العنف ضد المرأة" معاني عديدة، حيث كانت محدودة في عشرية 1980 على العنف الممارس في العائلة، والعنف الجسدي، ثم أصبحت بعدها شاملة وانتشارية.

هناك إجماع أكيد اتضح في كون أغلبية أفعال العنف ضد النساء والبنات مستخدمة من طرف الرجال الذين يؤكدون بهذا قوتهم، كما أن أغلبية النصوص الدولية استندت إلى التعريف المقدم في البيان حول إقصاء العنف ضد المرأة وهو" كل فعل عنف موجه ضد الجنس النسوي والمتسبب أو القادر على تسبيب ضرر أو معاناة جسدية، جنسية، أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بهذه الأفعال، الإجبار، الإكراه، أو الحرمان التعسفي من الحرية إن كان في الحياة العامة أو الحياة الخاصة" (الفقرة الثانية من الأمم المتحدة)[1].

في أوروبا مثلا الآلية الاجتماعية للعنف أيضا واضحة في الفقرة 13 من البيان حول السياسة المنتهجة بالنسبة للعنف ضد المرأة في أوربا الديمقراطية ويعرف كالتالي:" العنف ضد المرأة بما فيه رفض الحق في الاختيار الحر للأمومة والمأخوذ كوسيلة لمراقبة المرأة وقد أخذ جذوره من علاقة القوة غير المتساوية بين المرأة والرجل والذي مازال موجودا كما أنها تكون أيضا جدا في تحقيق المساواة الفعلية للمرأة والرجل" (روما 1993).

ثانيا- تفيئة انماط العنف ضد المرأة

إن العنف ضد المرأة يمارس في إطارين: الإطار الخاص (العائلة، الزوجان)، والإطار العام (العمل، المدرسة، الأماكن الاجتماعية) ويكون ذا طبيعة نفسية، جسدية، أو جنسية.

وتتجلى أعمال العنف من خلال أقوال، سلوكات، أفعال، حركات يمكنها أن تكون مؤسساتية أوبين الأشخاص، فالعنف المؤسساتي يتعلق بأنظمة الردع ومراقبة الدولة. وعلى الرغم من أن العنف بين الأشخاص مصاغ بقواعد الاجتماعية، الصحية، الأمنية، الحماية العامة) ألا انه أقل مشاهدة لأنه عادة عندما يرتكب في الأوساط الخاصة.

كما يبدو العنف كظاهرة متعددة الأشكال، ولذلك فإن طرق تصنيفه معقدة ومتغيرة ومن بين التصنيفات العديدة، نجد بيان " الأمم المتحدة" لسنة 1993 الذي أحصى ثلاثة أنماط:

1- العنف الجسدي، الجنسي والنفسي الممارس في الوسط العائلي:

وهو المتعلق بالضرب، المعاملات الجنسية السيئة الموجهة في المنزل ضد الأطفال الإناث، الإغتصاب الزوجي، التشويه التناسلي، ومعاملات تقليدية مضرة بالمرأة، العنف غير الزوجي، العنف المتعلق بالإستغلال.

[1]– علي المجدوب. **اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة**، ط1، الدار اللبنانية، القاهرة، 1995، ص231.

2- العنف الجسدي، الجنسي، والنفسي الممارس في الجماعة

نجد ضمنه الإغتصاب، المعاملات الجنسية السيئة، التحرش الجنسي والتخجيل في العمل وفي المؤسسات التعليمية وخارجها، والبغاء الإضطراري[1].

3- العنف الجسدي، الجنسي، والنفسي الممارس من طرف الدولة:

تعتبر جريمة دفع النساء للبغاء في الخارج من أجل أغراض الإستغلال الجنسي العبودية المنزلية، انتهاك حقوق الإنسان أثناء الحرب، دفع للعنف المؤسساتي للدولة وهو الأكبر إجرامية.

وقد أنيط الصراع ضد هذه التجاوزات بالدراسات واللجان، والمنظمات الخاصة، فنجد من بين المتخصصين في هذا المجال " ONG Amnesty international" والتي أطلقت حملة " أوقف العنف ضد النساء" والتي تجمع كل أشكال العنف المطبقة.

ثالثا- الإغتصاب.

ومن بين الأعمال الوحشية المميزة لحالات الحرب أو الإرهاب يحتل الاغتصاب أهمية خاصة، فبعد الإرهاب الجنسي المرتكب على كل نساء البوسنة، صنفت محكمة العدل الدولية "لاهاي" في 27 جوان 1996 اغتصاب النساء أثناء الحرب جريمة ضد الإنسانية.

1- نماذج الاغتصاب:

تركزت هنا وحشية الاغتصاب في عدة أنواع كالاغتصاب المفاجئ، والاغتصاب من طرف الأقارب ومن طرف أشخاص يسيئون استعمال سلطتهم وسنحاول هنا عرضها:

1.1- الاغتصاب أوقات الحرب:

عندما يكون فعل القتل ليس مسموحا فقط بل يلاحظ كفعل للشجاعة المعروفة من طرف الحكومة، فإن التمييز الجيد يفقد بين نزع الحياة، وأشكال أخرى من العنف غير المقبول، فيصبح الاغتصاب نتيجة محزنة وحتمية، ما يعتبر كشكل للهيمنة، وعلاقة للتفوق على المغلوب، فيصنف الاغتصاب أثناء الحرب في فئة جرائم الحرب وهذا الموقف مشترك على حد سواء بين المسؤولين السياسيين.

2.1- اغتصاب الأقارب لديهم

ويكون من طرف أفراد العائلة اومن أقارب لديهم سلطة، نجد هنا اغتصاب الاطفال والذي يكون عادة تحت [2] التهديد اللفظي والمساومة العاطفية، ما نجد أيضا اغتصاب النساء البالغات والذي يحدث فيه الإقناع، المساومة العاطفية، التهديد اللفظي، كما يمكن ان يكون مدعما بالقساوة الجسدية دون بلوغ وحشية الجرائم السادية، ونجد أيضا الاغتصاب الزوجي الذي يستعمل فيه الضغط النفسي الذي يمارسه الزوج على زوجته، بالإضافة إلى اغتصاب الصديقات، وتكون العلاقات هنا بهيمنة الرجل على المرأة فيفرض عليها أن تكون ذليلة ومشخصة له.

---

[1] – – أكرم نشأت إبراهيم. **علم النفس الجنائي**، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1998، ص 62.

[2] – نفس المرجع ، ص 63.

أما النوع الخاص في هذا النموذج من الاغتصاب هو" زنا المحارم وهو نوع يمكن أن يستمر لأعوام، وهنا لا تكون الضحية مفخخة بالقوة الوحشية فقط، ولكن أيضا بعلاقات الامانة والخضوع".

3.1- الاغتصاب بالاستعمال السيء للسلطة:

ويستعمل هذا النوع من طرف شخص معروف، وهذا باستعمال التهديد والمساومة بطريقة مخادعة غالبا، إغواء مضلل، في إطار العمل، حيث يحدث غالبا بعد مطاردة طويلة، وبعد تحرش. كما يمكن أن تغتصب المرأة فجأة، وتجد الضحية نفسها محبطة لما يكون المجرم ممثلا للقانون، أو مسؤولا، ويبقى هذا النوع صعبا للإبلاغ عنه من طرف الضحية خاصة أنها مجبرة على تقديم دليل عدم قبولها.

4.1- الاغتصاب المفاجئ:

ويكون فاعلوه مجهولين، ويستعملون التهديد، القساوة الجسدية، الألم الشديد، الحجز ويمكن لهم أن يذهبوا حد الاغتيال، وهذا ما يولد لدى الضحية ردت فعل غير متوقعة الشلل الصعقة، الخوف من الموت، البكاء، التوسل، الصراخ، وبعض الأفعال غير الممكن ضبطها مثل التبول. وتتمثل محاولات الدفاع بالتخبط، الضرب، الخدش، العض...

5.1- الاغتصاب بالاجتماع:

ويحدث هذا النوع من طرف أشخاص منتمين إلى أماكن همجية، ضد نساء من مختلف الأعمار، في أماكن مختلفة [1]، وتعتبر العنصرية وسوء المعيشة من بين الدوافع المؤدية لهذا النوع.

ويبقى الاغتصاب بتنوع أنماط كتعبير أقصى لتفضيل الرجل على المرأة، كاعتبار المرأة أداة جاهزة حسب رغبة وذوق الرجال، وتظهر الطريقة النموذجية للهيمنة الذكورية من خلال الاغتصاب بالإجماع.

6.1- الاغتصاب السادي:

هذا النمط من أنماط الاغتصاب يكون العدوان والرغبة الجنسية ممتزجين في تعبير نفسي واحد، يطلق عليه اصطلاح السادية والعدوان نفسه يكون شهوانيا.

فالمجرم يتميز بفساد جنسي ويميل للتعذيب، ولا يشعر باللذة إذا لم تقاومه الضحية فإذا فعلت يصبح في حالة تهيج شديد، ويمعن في إيلامها باستعمال أداة للاعتداء عليها مثل العصا أو سكين أو غيرها.[2]

---

[1]– رمسيس بنهام. **الوجيز في علم الإجرام**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب ت، ص 155.

[2]– علي المجدوب. مرجع سابق 1995، ص231.

وهو انحراف جنسي يظهر في استعمال الدافع الجنسي من أجل إيذاء الغير، وهدفه تعذيب الضحية ومعاقبتها، " وفي الاغتصاب السادي لا تثور الشهوة الجنسية عند الفرد أو تكتمل لذتها إلا إذا أتى أفعالا من العنف على جسم المرأة".[1]

وتسليط هذا العقاب يكون السبب الأساسي في زيادة المتعة، فالساديون يمتازون بالثبات وعدم الاقتناع بأفعالهم ولا يشعرون بالخوف ويتسمون بالهدوء إزاء ما يسببونه من رعب وعذاب للغير.[2]

وعادة يصاحب هذا الاغتصاب أفعال عنيفة خطيرة، كالعمد إلى فعل بعض الجروح وتشويه الأعضاء خاصة التناسلية وتصل في كثير من الأحيان إلى القتل، وهناك زاوية أخرى للسادية هي زاوية الانتقام من الضعيف والنساء هن أضعف الجنسين.

رابعا- مختلف أشكال العنف التي تكابدها المرأة.

1-الإهانة والسب:

وهي عبارة عن اعتداء لفظي أكثر شيوعا وتكرارا حتى أن أكثر بق الأرقام حول هذه الظاهرة تدل على تفاهتها حتى وإن لم يكن السب قاسيا في كل الأحوال، إلا انه يترك أثرا بتذكره كالقلق، الاستنكار، السخط... وبهذا يلحق السب والإهانة ضررا بكرامة الشخص لتردده دوما في مختلف الأماكن العمومية.

2- المتابعة (الملاحقة):

وهي المطاردة التي تتعرض لها المرأة في الشارع سواء كان ذلك من شخص واحد أومن عدة أشخاص وهوما يولد لديها الخوف والشك، وعدم الثقة.

3- الإستعراء:

وهو انحراف جنسي يميل صاحبه إلى عرض جسده عاريا أمام المرأة، وهي ظاهرة موجودة خاصة في الدول الأوروبية، وهذا ما أظهرته الدراسة التي قامت بها اللجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة في فرنسا.

4- المداعبة باللمس:

وهي ظاهرة تتعرض لها المرأة في عدة أماكن خاصة في الحافلات، القطارات، ولدى تنقلها في الأماكن العمومية. وتعتبر هذه الظاهرة كشكل شائع للضرر الجنسي ويمثلها بخاصة المراهقون.

---

[1]– رمسيس بنهام. مرجع سابق ، ص155.

[2]– أكرم نشأت إبراهيم. مرجع سابق، ص 62.

5 -القساوة الجسدية:

وتتمثل في الضرب واللطمات التي توجه للمرأة بغرض السرقة والتي تحدث في الغالب من ظرف المراهقين أوبلا مبرر، كما يمكن أن تحدث أيضا من طرف النساء، وتعتبر النساء هذه الظاهرة واحدة من أخطر ما تتعرضن له من أنواع العنف.[1]

6- التهديد أو الإرغام بالسلاح:

ويتم التهديد بعدة طرق سواء كان بالسلاح والذي يحدث غالبا بهدف السرقة أوبالمكالمات الهاتفية الرامية للتهديد بالموت والتي يكون صاحبها معروفا في أغلب الحالات أو المكالمات الهاتفية ذات الطابع الإباحي والتي لا يكون صاحبها معروفا، وتكون ضحيتها النساء العازبات، المطلقات والأرامل، كما يمكن للتهديد أن يتم بواسطة الرسائل الإباحية أوالرسائل الرامية للتهديد بالموت. وعلى العموم فإن هذه الظاهرة في ارتفاع، كما أنها تؤدي إلى الخوف، عدم الثقة، والحقد إذا كانت متكررة.[2]

7-الاعتداء الجنسي:

تعد المطاردة أو الملاحقة كمرحلة أولى للشروع في هذا الفعل وعدة أفعال أخرى كالسرقة، الاعتداء الجنسي، كما تعد بمثابة ضرر غير مباشر للاعتداء الجنسي، ضف إلى ذلك الاستعراء والمداعبة باللمس. يدخل أيضا ضمن هذا الفعل الملامسات الجنسية والاغتصاب الذي يعتبر أخطر اعتداء جنسي.

كل هذه المضايقات تؤدي إلى حصر حرية المرأة في التنقل.

خامسا- الأماكن التي تتعرض فيها المرأة للعنف.

1- المنزل:

وهو المكان الخاص الذي من المفروض أن يتوفر على الأمان، لكن من الأسف تبقى المرأة غاية وهدفا للعنف المنزلي خاصة العنف الزوجي، وقد أثبتت دراسة فرنسية أن امرأة من عشرة نساء هي ضحية العنف الزوجي. " وحسب الدراسة التي أجرتها مصلحة الصحة النسوية للمعهد الوطني للصحة العمومية « INPS» سنة 2003 بالجزائر، فقد بلغت نسبة العنف المنزلي 64.9%."[3]

2- الأماكن العمومية:

وهي وحدات متغيرة الشكل، أماكن مرتادة يوميا وصدفة، ممتدة على الوسط الخاص والأماكن غير المعروفة، أماكن واسعة ومحصورة، وحسب « INPS» فقد بلغت نسبة العنف

---

[1]– Jaspard (M). op.cit, pp149-154.

[2]– Ibid, pp172-174.

[3]– Adjali (M) et autres. **Manuel de formation au dépistage et à l'écoute des femmes victimes de violence**, à l'usage des prestataires, INSP, 2006, p18.

(*) الدراسة الفرنسية التي أجرتها ENVFF سنة 2003 عن العنف ضد النساء في الأماكن العامة.

الممارس ضد المرأة في هذه الأماكن بالجزائر 28.4%، أما في فرنسا فقد بلغت 18.8%. ومن أهم هذه الأماكن العمومية نجد:

أ- الشارع:

وهو واحد من الأماكن التي تحصي أكبر عدد ممكن من الاعتداءات، فالنساء هنا تكن عرضة للملاحقة والضرب، والتهديد بالسلاح بحيث يبقى هذا المكان المرتاد من طرف كل فئات المجتمع.

ب- وسائل النقل:

وتتعرض المرأة فيها عادة للسرقة (كسرقة الهاتف النقال) إضافة إلى المداعبة باللمس.

ج- العمارات:

ومن أهم الاعتداءات التي تحدث فيها هي الاعتداءات الجسدية والتهديد بالسلاح إضافة إلى الجنسية كالتقبيل والمداعبة باللمس.

د- الحدائق العامة والشواطئ:

وهي أماكن تحدث فيها الاعتداءات عادة عندما تكون المرأة وحيدة، أو برفقة امرأة وحتى في الحالات التي تكون فيها برفقة رجل فإنها لا تسلم من العنف.

ه- أماكن الترفيه:

وهي أماكن مغلقة وأقل عائلية كما أنها ليست اعتيادية بالنسبة للنساء لذا تتعرضن فيها نادرا للعنف.

و- أماكن العمل:

وهي أماكن تحوي نشاطات معينة وكل قطاعات النشاط هنا معينة مع تفاوت في الدرجات. وسيكون لنا عرض عن الموضوع فيما تبقى.

ملاحظة: إن ظاهرة السب والشتم والكلام البذيء (العنف اللفظي) موجودة في كل الحالات المذكورة خاصة أنها أصبحت ميزة من مميزات المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة.

المبحث الثالث- العنف ضد المرأة العامل

هو ظاهرة شاملة تصيب البلدان والمجتمعات، وكل قطاعات النشاط. " وهو مجموع الأفعال أو العوارض التي تتعرض من خلالها المرأة للإساءة، التهديد، والتحرش في ظروف مرتبطة بعملها، بحيث تشكل هذه الأفعال ضررا ظاهرا أو خفيا حيال أمنها أوجسدها، راحتها الجسدية والنفسية"[1].

يمكن أيضا أن نعرف العنف في العمل بأربعة كلمات أساسية وهي الاعتداء، سوء المعاملة، الاستغلال، والتحرش. كما أنه مجموعة من الظواهر والسلوكات والأفعال التي يمكن أن تنتقل من التهديد إلى القتل أو الانتحار مرورا بالاعتداء، الجرح أو التحرش.

" كما تتدخل عدة عوامل في هذه الظاهرة، ولهذا فإن المكتب الدولي للعمل « BIT» يعطي نصائح تستقر حول إثبات الحالات التالية للتخفيف من الظاهرة وهي: الضغط الكحول، المخدرات، العنف الجسدي والنفسي، التدخين، وهي عوامل تؤدي إلى بروز مشاكل صحية للعمال وتنخفض الإنتاجية بالنسبة للمؤسسة، كما يمكنها أن تكون مصدرا للغيابات الأمراض، الحوادث، الإصابات المميتة أحيانا كما يمكن لهذه المشاكل أن تكون مرتبطة بالتفاعل بين المنزل والعمل"[2].

إن تدهور ظروف العمل مع تهديد البطالة وعرضية العمل الذي يمس غالبية النساء يشجع تطور حالات العمل والتي تجعل علاقات الهيمنة المواجهة من طرف العمال تتحول إلى عنف يصعب بعده وضع حد. فإذا استطاع العمال المتعرضون لهذه الظاهرة التحلي بالشجاعة وجنب الصمت، فإنه يمكن الحد منها"[3].

أولا-أصل العنف.

نستطيع أن نميز إجماليا بين العنف الذي له أصل داخلي والذي يتم بين العمال في المؤسسة، وذي الأصل الخارجي وهو الصادر عن شخص من خارج المؤسسة (زبون سارق، ممون...).

1-العنف الداخلي:

ويتعلق بمختلف أشكال التعبير عن العنف بين العمال ونقول أن هناك عنف داخلي لما يلحق شخص يعمل بمؤسسة ما أو يربطه عقد عمل بمؤسسة، الضرر بسلامة أو الأمن الجسدي أو النفسي لشخص أو عدة أشخاص يعملون بنفس المؤسسة وهذا بطريقة معتمدة.

نميز في العنف الداخلي بين العنف الأفقي والعنف العمودي، فالعنف الأفقي هو عنف يظهر من خلال علاقة عمل بين العمال ينتمون لنفس الفئة أو لوضع متكافئ دون علاقة سلطة لأحد على الآخر.

---

[1]- Fisher (G-N). **psychologie des violences sociales**, op. cit, p131.

[2]- Angel (P), Amar (P). **Psychologie des violences sociales**, op. cit, p131.

[3]- Semat (E). **Femmes au travail, violences vécues**, association sante et médecine du travail, syros, Paris, 2000, pp180-181.

أما العنف العمودي أو العنف التسلسلي فيعبر عنه لما شخص أو عدة أشخاص في مركز سلطة يتصرفون نحو شخص آخر أو عدة أشخاص تصرفات أو سلوكات تعدت سلطتهم، وذلك بإلحاق الضرر بهم.

يسجل العنف التسلسلي في العنف الداخلي المرتبط بسوء استعمال السلطة، وحسب دراسة عن العنف التسلسلي فقد وجدت 3 أنواع لهيئة الإطارات أو المسؤولين الذين يملكون سلوكات خاصة بالعنف التسلسلي:

1-1-الغازين:

يظهرون سلطتهم بفظاظة بغية ممارسة الضبط والمراقبة وأيضا يقودون الآخرين إلى أخذ رغباتهم ونزواتهم بعين الاعتبار.

1-2- المنتجين:

لهم ميول لاستعمال الإذلال، المضايقة، الاعتداء اللفظي، هم المرؤوسون غير القادرين على مناقشة هدفهم المحظي.

1-3 المداولين:

يعتبرون مرؤوسيهم أكثر كأشياء أو آلات على أشخاص، وحسبهم فإن العمل في الهرم التسلسلي هو مصدر للخوف والقلق والانحطاط.

أما فيما يخص العنف الأفقي فقد أظهرت دراسة عن التحرش المعنوي أن التحرش الأفقي بين الزملاء في العمل هو أقل شيوعا من التحرش العمودي (94.5%).

2-العنف الخارجي:

العنف في العمل يمكن أن يصدر أيضا عن معتد خارجي، هذا الأخير يمكن أن يكون زبونا، مستخدما، شخصا مستاء، سارق أو شخص لا علاقة له بالمؤسسة، كما يمكن أن يكون المعتدي مستفيدا من غرض أو خدمة من الأجير الذي اعتدى عليه في مكان عمله ويفسر الاعتداء على أجير من طرف زبونه بسببين: إما أن يعتدي عليه لأنه غير راض عن الإعانة، أو أن يكون الاعتداء احتجاجا عن عملية مراقبة مثل الشرطة، حراس السجن...

كما نجد أيضا مجموع الموظفين الاستشفائيين وخاصة موظفي الاستعجالات والطب النفساني عرضة للعنف اللفظي والجسدي سواء من طرف المريض أو أقارب المريض بالإضافة إلى موظفي الوظيف العمومي الذين هم عرضة لقلة الأدب والسلوك العنيف، كما أن سائقي النقل العمومي والنقل الحضري هم أيضا ضحايا للاعتداءات اللفظية أو الجسدية السب أو البصق.

كما يمكن للمعتدي أن يكون شخصا لا تربطه علاقة بالمؤسسة (لص، قرين، في حالة غضب...) فيدخل المؤسسة بهدف تنفيذ فعل إجرامي (سرقة، إتلاف...).

أيضا عمال البنوك والبريد والمخازن التجارية والمتاجر الكبرى هم عرضة للعنف الخارجي.

انطلاقا من الدراسات المتوفرة يظهر أن العنف الخارجي الممارس من طرف الزبائن أومن طرف أشخاص غرباء عن المؤسسة هو الأكثر توثيقا من العنف الداخلي. كما أن المهن التي اتخذت موضوعا للدراسات العديدة هي الصحة، الشرطة وسائقي التاكسي.[1]

ثانيا: أنماط العنف في العمل.

وقد قسمها ميشال دوبو((Debout(M))، وكريستيان لاروز((Larose(C)) إلى ثلاثة أنماط:[2]

1- الاعتداء في العمل:

حيث يكون الأجير هنا عرضة للاعتداء اللفظي أو الجسدي، فتتكون لديه مشاعر متناقضة ومزدوجة المعنى: هل مهنته أو عمله لديه معنى؟ هل يستطيع الاعتماد على زملائه... وبالاستناد إلى العديد من الأمثلة والشهادات يظهر لنا أنه لابد من مساعدة ومعالجة الأجير المعتدي عليه من أجل إثبات العلاقة القوية بينه وبين المؤسسة وجماعة العمال. وحسب الدراسة التي أجراها المكتب العالمي للعمل، فقد عرفت خمسة أنواع لمواقع الخطر:

- ♦ العمل مع عموم الناس حيث نجد دوما شخصا عنيفا.
- ♦ العمل الفردي: ونجد هنا سائقي التاكسي، ساعي البريد، الأشخاص الذين يعملون في المحلات الصغيرة ليلا، ومحطات النقل.
- ♦ النشاطات المرتبطة باستعمال الأموال كالبنوك والبريد..
- ♦ العمل في الوسط الصحي: فالممرضات هن الأكثر عرضة للاعتداءات النفسية وحتى الجسدية وغالبا ما تتقبلنه لأنه يدخل في إطار عملهن.
- ♦ قطاع التربية: ويتعلق باعتداء التلاميذ أو أوليائهم على المعلمين.

2- التحرش المعنوي والجنسي:

هذا النوع من العنف يمس أكثر الأجيرين فتزيد علاقات العمل، والركض وراء المردودية هما أهم مصدر لهذه الظاهرة.

التحرش المعنوي في العمل يظهر بنفس الطريقة التي يحدث بها في الوسط الشخصي ويتبع نفس الهدف وهو الحصول على خضوع أو استقالة الضحية. في إطار العمل هدف المتحرش هو الضغط على الضحية لمغادرة المؤسسة، فتسريحها يأتي بعد دفعها إلى الخطأ جراء حالتها الصحية المتدهورة نفسيا والتي تجبرها على ترك العمل أو الاستقالة، ومن اجل تحطيم الضحية، لا يكتف المتحرش بوضع كفاءتها المهنية على المحك، وإنما يلجأ إلى شخصيتها وهذا بالتلاعب بنقطة ضعفها.[3]

التحرش الجنسي في العمل يختلف عن المعنوي فيتعلق الأمر هنا بحصول المتحرش على امتيازات جنسية من الضحية. لا نغفل ان خطورة التحرش الجنسي لا تكمن فقط في دفع الضحية

---

[1]– Fisher (G–N). **psychologie des violences sociales**, op. cit, pp139–142

[2]– Debout (M), Larose (Ch). **Violences au travail**, 75 édition, les éditions de L'Atelier/ les éditions ouvrières, Paris, 2003.

[3]– Ibid, p88.

إلى قبول محاولات تقرب الفاعل منها ولن تكمن أيضا في الضحية ستعيش مرحلة من الاضطرابات الشخصية الحادة وزعزعة مخزية ومهنية يكون المتسبب فيها زميل من نفس الدرجة التسلسلية أو مشرفا. لهذا أرادت الجمعية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة توسيع عقوبة التحرش الجنسي على جميع العمال، فليس من الضروري أن تكون في وضعية مهيمنة من أجل التحرش الجنسي بضحية.[1]

3-العنف المقنع للمستوى الاجتماعي:

وهو غير اعتيادي ومضلل أيضا، وتكمن مهمة هذا النوع في تهدئة الصراعات والآلام المتولدة عن فقدان العمل لأسباب اقتصادية، فلا أحد يستطيع تجاهل الصدمة الناجمة عن التسريح، فنجد ممثلي المجالس المحلية والوطنية تتحرك، العمال ونقابتهم يتظاهرون ويتفاوضون حتى يحلوا على إعادة تصنيف للرواتب أو تعويضات مرتفعة، وأحيانا الاثنين فتسلم الصكوك لكل من المسرحين، وتنصب خلايا إعادة التصنيف لتجمع وتختار الملفات ويخيم الصمت.

الكل خالص، لأن المؤسسة دفعت للبعض، في الحقيقة، فإن المرحلة الأكثر عنفا هي نبذ العامل خارج المؤسسة، فيفقد معالمه، يختل توازنه العاطفي. هنا يتعلق الآمر بتدارك ومعالجة الأضرار الإنسانية لعنف فظ، هنا العنف الممارس ضد العامل مزدوج لأنه يطرد من الإطار ومن جماعة العمل التي منحته نظام اقتصادي واجتماعي وككرامة معينة.

ومن ناحية أخرى، فإن العامل يوضع في عالم من التردد، يبحث عن عمل غير محتمل دون أدنى حد من الحماية التي تمكنه من الانتقال إلى عمل آخر.[2]

ثالثا: أسباب العنف في العمل.

يشكل العنف في العمل ظاهرة معقدة وفعالة، هناك مجموعة من العوامل البيولوجية الشخصية، المعرفية، الاجتماعية، البيئية التي تعتبر مصدرا للسلوكات العدوانية، سنقدم هنا عاملين أساسيين:

1- العوامل الشخصية:

وهي تخص من جهة عوامل ضعف مرتبطة بالضحية، ومن جهة أخرى العوامل المشتركة لبروز العنف المرتبطة بالمعتدي.

بعض المؤلفين يرفضون الفكرة التي تنص على أن الصفات الضحية يمكن لها أن تلعب دورا في الاعتداءات، البعض الآخر يقول العكس، فالعوامل الشخصية لها دورها في مصدر العنف في العمل، كذلك البنية الجسدية والانطباع الأول هما عنصران مهمان خاصة في المهن التي تستلزم اتصالا مباشرا بالزبون.

يمكن السن والتجربة المهنية أن تكون عوامل ضعف للعنف في العمل حيث أثبتت بعض الدراسات أنه بالنسبة للرجال، الشباب هم أكثر عرضة للعنف الجسدي.

---

[1]– Debout (M), Larose (Ch):op،cit, pp115-116.

[2]– ibid، p151.

الجنس أيضا عامل مهم حيث أثبتت الدراسات أن النساء هن أكثر عرضة لمختلف أشكال العنف، من جهة أخرى فإن شخصية الضحية يمكن أن تكون واحدة من الأسباب الأساسية للعنف في العمل، كما أظهرت الأبحاث البعض من الخاصيات النفسية للعمال ضحايا العنف، فهم يظهرون قلقين في الوضعيات الاجتماعية ويمثلون القليل من الاحترام لأنفسهم.

في ما يخص المعتدي فقد بينت الدراسات بعض خاصياته فهو رجل شاب، له حياة عنيفة، مثال الكحول أو المخدرات، يتميز بالنرفزة، انفعالية سلبية، سلوك انتقامي، دور الحياة الثقافية والوسط العائلي، هي أيضا مشاركة في التصرف العنيف. دون أن ننسى العوامل الاجتماعية كالتقهقر، المشاكل الاقتصادية، توفر الأسلحة، الحرمان يمكن أن يؤدي إلى الصراع ومن ثم الاعتداء والعنف في العمل، التحرش في العمل يعتمد على ابتذال الإجحاف الاجتماعي والمعاناة المعنوية.[1]

2-العوامل التنظيمية:

إن التنظيم هو المكان الذي تحدث فيه المواجهة بين المعتدي وضحيته، وبالتالي فإن مكان العمل من شأنه رفع أو التخفيض من خطر الاعتداء، وتشكل العوامل التنظيمية عوامل تسهل العنف في العمل أو العكس.

وقد أظهرت العديد من الأبحاث أهمية العوامل التنظيمية في بروز ظاهرة العنف في العمل، ومن بين هذه العوامل:[2]

2-1- التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالعمل:

إن سيرورة إعادة الهيكلة التنظيمية كالخصخصة، التخفيض الكثيف لعدد العمال هي عوامل مهمة للضغط، بإمكانها أن تولد العنف في العمل، كالعمل التكراري والممل، الاتصال الناقص، ضغط العمل.

كما توجد علاقة بين العوامل المرتبطة بالضغط في العمل وتلك المتعلقة ببروز العنف، وقد أظهرت دراسة إمبريقية (بارون ونومان 1996) عن وجود علاقة محتملة بين تغيرات مهمة وحديثة بمؤسسة وبروز العنف، والبعض من نماذج التغير مرتبطة بطريقة معبرة بكثرة الاعتداءات (انقطاع الرواتب، التعددية العرقية المتزايدة).

2-2- طريقة التسيير والمناخ التنظيمي:

أظهرت دراسة عن عوامل الضغط المرتبطة بالعنف أن العنف ضد النساء مرتبط بالعوامل التالية: صرامة عقلية ضعيفة، ضبط ضعيف للعمل، مسؤولية الغير، صراع الشخصية، الاستعمال القليل للكفاءة، منظور ضعيف للوظيفة. أما بالنسبة للرجال، فإن العنف مرتبط بالضبط الضعيف للعمل، مسؤولية الغير، المنظور الضعيف للوظيفة الاستعمال القليل للكفاءة والسن.

---

[1]– Fisher (G–N). **psychologie des violences sociales**, op. cit, pp142–144.

[2] – Fisher (G–N). **psychologie des violences sociales**, op, p145.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن النساء اللاتي يشغلن وظيفة بصرامة عقلية ضعيفة هن عرضة للعنف الجسدي بثلاث مرات أكثر من الآخرين، في حين أن أولئك اللاتي لهن ضبط قراري ضعيف فهن عرضة للعنف بمرتين أكثر عن الآخرين.

2-3- قطاع النشاط:

تمثل بعض قطاعات النشاط تفشي مرضي للسلوكات غير المرغوبة، كذلك القطاعات التي تستعمل النقود، وخاصة البنوك، مراكز البريد، ناقلي الجواهر، فلها خطر كبير للتعرض لمعتدي خارج عن المؤسسة والذي غالبا ما يكون مسلحا.

أما القطاعات الأخرى التي هي عرضة للخطر فنجد: الشرطة، حارسي السجون موظفي الإدارة العامة، سائقي النقل، موظفي الخدمات الاجتماعية أو الصحة. أما بالنسبة للعنف الداخلي فهو على العكس أكثر شيوعا في المؤسسات شديدة المنافسة، التسلسلية والتي لها نموذج إداري صارم.

ظروف العمل أيضا من شأنها رفع خطر الصراعات الشخصية، ما تؤدي إلى الاعتداءات والتحرشات في المؤسسة.[1]

رابعا: مظاهر العنف في العمل.

حسب طبيعة الأفعال، يمكننا التمييز بين 5 فئات:[2]

1-الضغوط النفسية:

وتضم عدة أفعال كفرض الدوام، المهام، خدمات يرفضها الكل، انتقادات متكررة وظالمة، الوضع على الحياد أو جانبا.

2-الاعتداءات اللفظية:

وتتضمن السب، التهديد...

3-تخريب العمل وأدوات العمل:

4- التحرش والاعتداءات الجنسية:

وتضم محاولات التقرب غير المرغوبة، الإرغام على رؤية صور إباحية، المداعبة باللمس، البصبصة. وتعتبر الضغوط النفسية والاعتداءات الجنسية من الأفعال الأكثر إعادة.

خامسا: آثار العنف في العمل.

مهما كان شكل العنف في العمل، فإن النتائج متعددة ومدمرة للعامل والتنظيم اللذين هما ضحيتاه، وفي الحالات الأكثر خطورة، فإن العنف في العمل بإمكانه أن يؤدي إلى الموت سواء بالقتل أو الانتحار، أما فيما يخص النتائج الرئيسية للعنف الممارس في العمل فقد أظهرت

---

[1] – Fisher (G–N). **psychologie des violences sociales**, Ibid, p146.

[2] – Une enquête nationale. **Les violences envers les femmes en France**, la documentation française, Paris, 2003, p128.

الدراسات أنها عادت على العامل، المنظمة، كذلك على الاستراتيجيات الفردية من ظرف الضحايا.

1- العامل:

ضحية العنف في مكان العمل، هو قبل كل شيء عامل، وهو شخص تعرض للاستهزاء، الجرح، الظلم، الاعتداء، سوء المعاملة... في مكان عمله، إذن فقد مس في هوية عمله، لإضافة إلى ذلك فإن حالة العنف هذه لها انعكاسات على عمل الضحية (توقف عن العمل، عدم الأهلية في العمل، تسريح، تغيير مكان العمل، الاستقالة) وحتى عند العودة إلى العمل فإن العديد من العمال يبقون محطمين، كما أن الانعكاسات تكون متعددة، فهي ليست من الناحية الجسدية فقط، بل حتى من الناحية الاجتماعية، النفسية، والمهنية.

في حالة العنف الجسدي، فإن الآثار تكون مرئية، أما حالة العنف النفسي فإن ردات الفعل تكون صدماتية وتكون لها آثار على صحة الضحية، كذلك ضحايا التحرش المعنوي حيث يظهرون مضاعفات مرضية كالاضطرابات المزاجية، اضطرابات في النوم، اضطرابات في السلوك الغذائي.

أما فيما يخص الآثار النفسية فتظهر من خلال نقص تقدير النفس، الغضب، هبوط في الثقة بالنفس، الشعور بالذنب، عدم الارتياح في العمل...

ومن ضمن أشكال العنف في العمل، فإن العنف التراتبي (hiérarchique) يكون له وقع نفسي- اجتماعي أكثر ضررا من الأشكال الأخرى ومن ضمن الآثار المترتبة عنه: إحباط، شعور بالعجز، مجافاة عن العمل، انخفاض الإنتاج، انخفاض في تماسك الجماعة وفي الأخير فإن العنف لا يمس العامل فقط، بل كل جماعة العمل وحتى المؤسسة.[1]

2- التنظيم:

هو أيضا ضحية للعنف، حيث يعاني من آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

من بين الآثار المباشرة نجد التوقف عن العمل، خسائر مادية ومالية، معدل غياب مهم، انخفاض في الإنتاج، مشاكل في تنظيم العمل، انخفاض في تماسك الجماعة والذي يمس بالمؤسسة فقط، بل حتى مجموع العمال.

أما فيما يخص الآثار غير المباشرة على التنظيم، فهي صعبة التحديد، فالعمال الذين يستقيلون، اللامبالاة، فقدان الحماس، فقدان الإبداعية هي بمثابة آثار غير مباشرة للمؤسسة وعلى العموم فإن العنف في وسط التنظيم يسبب تدهورا في مناخ العمل، كما ينال من صورته إلى حد كبير أمام عماله بقدر زبائنه وممونيه.[2]

---

[1] – Fisher (G-N). **psychologie des violences sociales**, op. cit, pp149-150.

[2]– ibid, pp150-151.

3- الاستراتيجيات الفردية المعتمدة من طرف الضحايا:

لقد بينت الدراسات أهمية هذا الجانب، فالاستراتيجيات المتبعة تكون تارة خاملة (التجنب، الانسحاب) وتارة نشيطة (الإبلاغ بالمعتدي) وأحيانا مرتبطة بالبحث عن سند: وفي إطار دراسة معلومات حولها عن العنف التراتبي فقد شخصت 04 أنواع من الاستراتيجيات: التجنب أو الانسحاب، عقلنة وضبط الوضعية، رفض وإنكار العنف، البحث عن سند، وتظهر الاستراتيجيات الأكثر فعالية في: البحث عن سند لدى المقربين، ترك المؤسسة، الإبلاغ للنقابة، أخذ عطلة بدون راتب، وتتوزع هذه الاستراتيجيات على فئتين: فئة موجهة إلى البحث عن سند، لدى المقربين، ترك المؤسسة، الإبلاغ للنقابة، أخذ عطلة بدون راتب، وتتوزع هذه الاستراتيجيات على فئتين: فئة موجهة إلى البحث عن سند، وفئة موجهة إلى الانسحاب، وقد تبين أن أغلبية الضحايا تهتم بالموضوع لوحدها وفي الإطار فإن الإنكار هو إستراتيجية تستعمل من طرف الضحايا الراغبين في البقاء بالمؤسسة، لكن الإنكار ليست إستراتيجية فردية فقط بل هناك إنكار جماعي يحميهم من الاهتمام كما يحمي المصالح الشخصية لمظاهر توافق الجماعة.[1]

[1] – ibid, pp150–152.

خاتمة الفصل:

إن المظاهر السلبية التي تواجهها المرأة في حياتها بالأمس واليوم والتي بدأت منذ عصر ما قبل التاريخ مرورا بالعصر العبودي وعملها في قصور الأسياد إلى المجتمع الإقطاعي واستنكاره لعمل المرأة ووصولا إلى المجتمع الرأسمالي وإشغالها بالصناعة كلها سيرورة تاريخية لعمل المرأة وتطوره، الذي يعبر عن قدرة المرأة وكفاءتها، ولعل خير ما نختم به الفصل هو الإقتراح المقدم من طرف " كلارازاكن" في مؤتمر كوبتهاكن عام 1910، وذلك باعتباره 8 مارس من كل عام، يوما عالميا للمرأة تخليدا لذكر انتفاضة عاملات النسيج في امريكا في 8 مارس 1957 حيث نزلت عاملات النسيج والحياكة إلى شوارع مدينة نيويورك احتجاجا على تدني اجورهن وطول ساعات العمل، ومنذ 8 مارس 1908 واصلت النساء التظاهر وأصبحت تحتفل في جميع أنحاء العالم بهذا اليوم من كل عام باعتباره اليوم العالمي للمرأة، يرمز إلى نضال المرأة من أجل وضع حد للإنتهاكات المستمرة لحقوقها.

وبالتالي فإن وصول المرأة إلى هذا الحد، والتشريعات التي وضعت من اجل حمايتها في العمل، كلها إنجازات لا يستهان بها فقد حسنت مكانة المرأة من الأمس إلى اليوم ولا تزال المرأة تناضل من أجل للنهوض بمركزها.

الباب الثاني

الاطار الميداني للدراسة

الفصل الخامس: الاجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الاول : مجالات الدراسة.

المبحث الثاني : المناهج والتقنيات المستعملة:

الفصل الخامس : الاجراءات المنهجية للدراسة :

يعمل الباحث على خطوات منهجية من بداية دراسته إلى نهايتها ، وتختلف هذه الخطوات حسب موضوع ونوع الدراسة ، وبغية منا لمعالجة موضوع العنف الذي تعاني منه المرأة في مؤسسات العمل والذي ساهمت في تناميه عدة عوامل إجتماعية إعتمدنا في دراستنا على الخطوات المنهجية التالية :

- تحديد مجالات الدراسة .
- تحديد المناهج المستخدمة في الدراسة .
- تحديد التقنيات والأدوات المتهجية المستعملة في الدراسة

المبحث الاول : مجالات الدراسة.

لايمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة سوسيولوجية دون أن يحدد المجتمع الأصلي الذي سيختاره للقيام بدراسته ، والذي سيسحب منه العينة التي سيبادر باستجوابها .

اولا : المجال البشري للدراسة.

ويتمثل في العينة التي أجريت عليها الدراسة ، ويتمثل المجال البشري لهذه الدراسة من مجموع النساء العاملات يعملن في مؤسسات استشفائية عمومية ومؤسستين خاصتين، واللواتي توزع عليهن إستمارة البحث ، ويقصد بالمجال البشري للدراسة نوع العينة المستعملة وحجمها ، أي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي ستجمع من خلاله المعطيات[1].

ويقوم الباحث باختيار مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين [2] .ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الباحث على دراسة جميع أعضاء مجتمع بحثه .

وجاءت عينتنا طبقية حيث تم سحب أفرادها من داخل مجموعات فرعية أو من طبقات مكونة من عناصر لها خصائص مشتركة تتمثل في الوظيفة والجنس ، فكان السحب بناءا على الخطوات التالية :

جاء إختيار عينتنا بطريقة عشوائية منتظمة [3]

- جاء عدد عينتنا 140عاملة ، أي مايمثل 20% من مجتمع البحث الذي كان عدده 700عاملة موزعين على القطاع الخاص : شركة سيراميك ومصنع الحليب باحمرالعين ، والقطاع العام المتمثل في مؤسستين إستشفائيتين.

---

[1]- أنجرس موريس ."**منهجية البحث العلمي**" ، في العلوم الإنسانية ، تر: بوزيد صحراوي ، سعيد سبعون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004، ص 301.

[2] - أنجرس موريس ،مرجع سابق ، ص 301.

[3] - كلاس محمد . **محاضرات في الإحصاء التطبيقي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993،ص 121.

الجدول رقم5: عدد العاملات حسب القطاعين (المجتمع الأصلي للدراسة).

المؤسسة	العدد	النسبة %
مؤسسة إستشفائية	560	%80
شركة سيراميك	80	%11.42
مصنع الحليب	60	%8.58
المجموع	700	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان مجتمع البحث جاء مقسم على الشكل التالي مؤسسة استشفائية ب650 عاملة أي 80% وشركة سيراميك ب80 عاملة أي 11،42% ويليها مصنع الحليب ب60 عاملة أي 8،58% أي ان مجتمع البحث مكون من 700 عاملة .

الجدول رقم 06: عدد العينة المستهدفة (20% من مجتمع البحث).

نوع القطاع	المؤسسة	العدد	النسبة **(20%)**
القطاع العام	مؤسسة إستشفائية	560	70
القطاع الخاص	مؤسسة سيراميك	80	39
	مصنع الحليب	60	31
المجموع		700	140

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) مجتمع البحث مقسم الى قطاعين ،القطاع العام والمتمثل في المؤسسة الاستشفائية والقطاع الخاص والممثل بمؤسستين وهما مؤسسة سيراميك ومؤسسة الحليب ،وقد اخذنا 20% من المجتمع الاصلي للبحث والمتمثل في 700 عاملة أي مايقدر ب140 عاملة وجاء على النحو التالي :المؤسسة الاستشفائية ب 70 عاملة ،مؤسسة سيراميك ب39 عاملة وتليها مؤسسة الحليب ب 31 عاملة.

الجدول رقم07 : توزيع المبحوثات حسب نوع القطاع.

القطاع	العدد	النسبة %
العام	70	50
الخاص	70	50
المجموع	140	100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أنَّ أفراد عينتنا جاءوا بنفس النسبة في القطاعين ، أي نسبة 50% لكل قطاع وذلك لطبيعة عينتنا الطبقية ، ولأنَّ دراستنا مقلرنة إستلزم علينا وجود نفس النسبة بكل قطاع .

ثانيا : المجال الجغرافي للدراسة .

ويشتمل هذا المجال على مجموعة من المؤسسات الخاصة منها والعمومية الواقعة في كل من بلديات تيبازة وحجوط واحمرالعين ، التابعة لولاية تيبازة .

أما عن الدافع الذي جعلنا نختار هذه الولاية كمجال مكاني لدراستنا دون غيرها فيرجع ذلك لتفادي صعوبة التنقل إلى الولايات الأخرى بحكم اننا نقطن فيها ، بالإضافة إلى المعرفة المسبقة لبعض المؤسسات ساعدنا في ذلك عملنا كصحفي ومراسل من ولاية تيبازة ، مما سهل علينا توزيع إستمارة بحثنا على العاملات بهاته المؤسسات .

ثالثا : المجال الزمني للدراسة .

بما أن موضوع دراستنا تركز على موضوع العنف الممارس ضد المراة العاملة التي تعتبر من الطابوهات فقد ادى ذلك الى استغراق وقت كبير لتوزيع الاستمارات واقناع المبحوثات للاجابة على الاسئلة التي تضمنتها الاستمارة وخوف الكثير من النسوة الخوض في هاته المواضيع او الكشف عن ما جرى لهن في امكان العمل او في المسافة التي تقطعها يوميا للالتحاق بمناصب عملهن .

كما استغرق لنا توزيع الاستمارات على عاملات مستشفى تيبازة وحجوط والمؤسستين الخاصتين ببلدية احمرالعين بعض الوقت فقد وزعنا ازيد من 180 تم ارجاع و الاجابة على 140 إستمارة وتم ذلك بين الفترة الممتدة بين شهر جانفي 2017 الى غاية جويلية 2017 .

المبحث الثاني : المناهج والتقنيات المستعملة:

إن الكشف عن حقيقة معينة في البحث العلمي تتطلب إستخدام عدة سبل من طرف الباحث في دراسة المشكلة المطروحة وذلك حتى يضمن الباحث موضوعية وعلمية دراسته ، لذا يتوجب عليه إنتهاج منهج معين ليسير وفقه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة " فكلمة منهج مشتقة

من النهج أي سلك طريقا معينا وبالتالي كلمة منهج تعني الطريق ، لذلك ما يقال طرق البحث كمفردات لمناهج البحث "[1].

وتختلف المناهج بإختلاف مواضيع الدراسة إذ أن تنوع المنهج الذي يختاره الباحث يفرضه نوع الدراسة وموضوعها نظرا لتعدده وتنوعه الذي يختلف بإختلاف المشكلات والأهداف التي رمت هذه الدراسة إلى تحقيقها من البحث [2].

وفي هذه الدراسة إعتمدت على مناهج تتناسب مع طبيعة الموضوع ولأن الوصول إلى واقع العنف ضد المرأة العاملة والأسباب الكامنة وراء تواطئها وعدم تبليغها عن تعرضها للعنف من بين أهم الأهداف التي رمت هذه الدراسة تحقيقها.

اولا : المنهج الوصفي التحليلي .

يهدف هذا المنهج إلى وصف الظواهر في زمن الحاظر ويقوم بوصف ماهو موجود ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات القائمة بين الوقائع والظاهرة[3].يهتم هذا المنهج بوصف الوضع الراهن للظاهرة ، وذلك لتحديد العلاقة التي توجد بين المتغيرات والتي تفسر موضوع الدراسة وتحديد

هذه العلاقات ووضع تنبؤات عن الأوضاع المقبلة ، وعليه فإن هذا المنهج ليس مجرد وصف للظاهرة بل إنه يتضمن معرفة الأسباب والمسببات أو العوامل التي تؤثر في الظاهرة ، وهذا المنهج يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة حيث نعتمد عليه من بداية الدراسة إلى نهايتها وذلك من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع ومعالجة النتائج المتحصل عليها من الميدان مع تأويلها وتفسيرها وتحليلها بالإضافة إلى تبويبها " فالمنهج الوصفي يقوم على التحليل الكمي للبيانات وفقا لعدة إعتبارات ، منها تشخيص الظاهرة المدروسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات بشكل رقمي وفق أسلوب التبويب على شكل جداول قابلة للوصف والمقارنة وعرضها لوصف التوزيع التكراري. وقد إعتمدت على هذا المنهج لوصف ظاهرة العنف ضد المرأة ومعرفة أشكال العنف وأنواعه ووصف الطرق والأساليب التي يتم بها العنف والتي لا تترك في كثير من الأحيا ن أثرا ماديا ملموسا يمكن للمرأة الإعتماد عليه في محاولة إسترجاع حقها والدفاع عن نفسها .

ثانيا : المنهج المقارن.

يستعمل هذا المنهج في" الدراسة المقارنة بين المجتمعات المختلفة أو الجماعات المختلفة التي تعيش في مجتمع واحد لتوضيح نقاط الشبه والإختلاف بين هذه المجتمعات والجماعات [4].

بالإضافة إلى ذلك يقصد بالمنهج المقارن في علم الإجتماع طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أوجماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم إجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والإختلاف [5].

---

[1]- محمد زيدان **. البحث العلمي ، منهجه وتقنياته "**، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، الجزائر ، 1984 ، ص 48.

[2]- حسيبة لولي **." دلالة العذرية عند الرجل الجزائري"** ، مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 19 .

[3] - جمال معتوق . **"منهجية العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعي"** ، بن مرابط للنشر ، ط1 ، الجزائر،2009 ،ص 120.

[4] - ميتشل ، دينكل **"معجم علم الإجتماع "**، تر: محمد حسن إحسان ، دار الطليعة ، بيروت ، 1991، ص 50.

[5] - محمد توفيق السمالوطي **، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**،دار الشروق ، المملكة العربية السعودية ط، ، د ت ،ص 21.

وقد تم الإعتماد على هذا المنهج للمقارنة حجم ظاهرة العنف ضد المرأة في المؤسسات العمومية مقارنة بالمؤسسات الخاصة بالإضافة إلى المقارنة بين النساء اللواتي تعرضن للعنف حسب حالتهن المدنية وتدرجهن الوظيفي.

ثالثا : الأدوات والتقنيات المستعملة .

من أجل أن يصل الباحث إلى الهدف المراد من الدراسة يتطلب منه الأمر تطبيق أو إستعمال بعض التقنيات والأدوات التي تسمح بجمع المعطيات وقد إرتأيت أن أنسب التقنيات لجمع المعطيات في هذه الدراسة هي :

1-إستمارة الإستبيان.

وهي أداة تستعمل في البحوث السوسيولوجية تسمح للباحث بجمع المعطيات الميدانية في مجموعة من الأسئلة تطرح على المبحوثين حيث يعرفها محمد علي محمد بأنها"قائمة من الأسئلة أو الإستمارة التي يقوم بها الباحث بإستفتاء بياناتها"[1] .

وهذه التقنية تفرض على المبحوث التقيد والإلتزام بأسئلة موضوع البحث فقط دون الخروج عنها وتحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص المشكل المراد دراسته، وقد قسمناهاحسب الفرضيات إلى محاور متتابعة ومتكاملة تسمح بترتيب الأفكار والمواقف أأما عن الشروط الواجب توافرها في اللإستمارة هو الإبتعاد عن الكلمات الفنية المعقدة المرتبطة بتخصص معين ، تجنبا للغموض وحتى يراعى المستوى الثقافي للمبحوثين[2] .

2- الملاحظة :

تعتبر الملاحظة من اهم التقنيات لجمع المعلومات ومتابعة تطورات الظاهرة الاجتماعية باعتبار ان الملاحظة ايضا تساعد على جمع المعلومات التي لا يمكن جمعها من خلال الاستمارة اضافة الى ان الملاحظة يمكن لها ان تبرز اثار العنف على وجه المبحوثات.

تعرف الملاحظة على أنها توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة أو تسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه[3].

تعد الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وترجع أهميتها إلى أن هناك أنماط من الفعل الإجتماعي لا يمكن فهمها فهما حقيقيا إلا من خلال مشاهدتها مشاهدة حقيقية وقد تمك إستخدام الملاحظة بدون مشاركة

"وفيها يقوم الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة ومن مزايا هذه الطريقة أنها تعطي للباحث فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية[4].

بالإضافة إلى ذلك من خلال ملاحظتنا للعلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة في مختلف مؤسسات العمل سواءا كانت هذه المؤسسات عامة كالجامعات والمدارس أو خاصة لاحضت

---

[1] - محمد علي محمد . **علم الإجتماع والمنهج العلمي** دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دت ، ص 103.

[2] - موريس أنجرس ، مرجع سابق ، ص 207 .

[3] - علي مغربي ، فضيل دليو وآخرون . **"المنهجية في العلوم الإجتماعية"** ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 1999 ،ص 187 .

[4] - عاطف علبي ،" **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية** ." المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1 ، بيروت ، 2006 ، ص133.

إنتشار ظاهرة العنف ضد اللمرأة العاملة بالرغم من وجود قانون يحمي المرأة من هذه السلوكات التي تحط من كرامتها وتنقص من ثقتها بنفسها وتشعرها بالخوف وعدم الإطمئنان

3-المقابلة :

لقد اجرينا بعض المقابلات مع بعض النساء التي تعرضن للعنف في اماكن العمل والهدف من اجراء هاته المقابلات هو دعم التحليل الكمي لمتلف الجداول .

والمقبلة هي لقاء عادة ما يتم بين شخصين أوعدة أشخاص باحثين وشخص أخر تتخلله جملة من الأسئلة المحددة تتطلب من المقابل الإجابة عليها بشكل دقيق بغية الوصول إلى هدف معين ، وتتميز المقابلة بكون الحوار يدور فيها بين أفرادها بشكل مباشر [1].

وقد تم الإستعانة بالمقابلة كتقنية تدعيمية إذ تم إجراء مقابلات تدعيمية مع بعض المختصين في القانون بالإضافة إلى أساتذة جامعيين وذلك من أجل التطرق إلى وجهات نظر كل منهم حول الظاهرة المدروسة.

[1] - موريس انجرس ، مرجع سابق ، ص 207 .

الفصل السادس: عرض وتحليل نتائج الجداول الخاص بالفرضيات.

المبحث الاول : عرض و تحليل نتائج البيانات الخاصة بالعينة.

المبحث الثاني : عرض و تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى.

المبحث الثالث : عرض و تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية.

المبحث الرابع : الإستنتاج العام للدراسة.

الفصل السادس : عرض وتحليل نتائج الجداول الخاص بالفرضيات.

المبحث الاول :عرض و تحليل نتائج البيانات الخاصة بالعينة.

بما أن موضوع دراستنا حول ظاهرة العنف ضد المرأة في مؤسسات العمل ، فقد إشتملت عينتنا على مجموعة من النساء العاملات من مختلف فئات العمر والحالات المدنية وفئات التدرج الوظيفي في القطاعين ، ومن أجل توضيح ذلك قمنا بتفريغ البيانات في جداول بسيطة قصد التعرف على أهم خصائصها .

الجدول رقم 08: توزيع المبحوثات حسب الفئة العمرية في القطاعين.

القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
فئة السن	ك	%	ك	%	ك	%
18 – 28	27	38.57	41	58.57	68	48.57
29 - 38	27	38.57	22	31.42	49	35
39 – 48	13	18.57	7	10	20	14.29
49 – 58	3	4.28	/	/	3	2.14
المجموع	70	%100	70	%100	140	%100

من خلال قرائتنا للجدول يتبيَّن لنا ان أعلى نسبة للمبحوثات قدرت 48.57% ، ومثلت فئة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18و28 سنة ، تليها بعد ذلك فئة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 29و38 بنسبة قدرت بـ 35% ، أمَّا عن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 39و48 سنة فقد جاءت في المرتبة الثالثة حيث قدرت بـ 14.29% ، وتأتي في المرتبة الأخيرة فئة النساء اللواتي تتنراوح أعمارهن بين 49و58سنة حسث قدرت بـ 2014% .

وقد توزَّعت هذه النسب في القطاعين على الشكل التالي :

- نجد في القطاع العام أنَّ أعلى نسبة تتمركز حول فئتي الأعمار من 18 إلي 28 سنة والفئة من 29 إلي38 سنة بنسب متساوية وقدرت بـ 38.57 % لكل فئة ، أمَّا بالقطاع الخاص فنجد المرتبة الأولى تتمركز حول فئة أعمار النساء التي تتراوح مابين 18و28 سنة وقدرت بـ % 58 .57 ، - أمَّا المرتبة الثانية فقد تمركزت في القطاع العام حول فئة أعمار النساء من 39 إلي48 سنة وقدرت بـ57 .18 % ، أما في القطاع الخاص فنجد المرتبة الثانية في فئة الأعمارمن 29 إلي 38 سنة حيث قدرت بـ31.42% ، أمَّا عن فئة الأعمار من 49 إلي58

سنة فقد إحتلت المرتبة الثالثة بالقطاع العام وقدرت بنسبة 4.28 % ، أما فيما يخص القطاع الخاص فقد تمركزت المرتبة الثالثة حول فئة أعمار النساء من 39 إلي48 سنة بنسبة 10% ، أما عن فئة أعمار المبحوثات من 49 إلي 58 فإنَّها تنعدم بالقطاع الخاص .

جدول رقم09: توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي في القطاعين.

نوع القطاع / المستوى التعليمي	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	/	/	/	/	/	/
ابتدائي	/	/	2	2.85	2	1.42
متوسط	5	7.14	8	11.43	13	9.28
ثانوي	8	11.43	28	40	36	25.71
جامعي	50	71.43	32	45.71	82	58.57
عالي	7	10	/	/	7	5
المجموع	70	%100	70	%100	140	%100

من خلال قرائتنا للجدول يتضح لنا أنَّ أعلى نسبة من أفراد العينة قدرت بـ 58.57% وجاءت ممثلة للمبحوثات اللواتي مستواهن التعليمي جامعي ، تليها بعد ذلك نسبة النساء اللواتي مستواهن التعليمي ثانوي حيث قدرت بـ 25.71% ، أما فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي المتوسط فقد إحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 9.28% ، أمَّا عن المرتبة الرابعة فقد مثلت فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي العالي وقدرت نسبتهن بـ 5% ، أما المرتبة الخامسة فقد مثلت فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي الإبتدائي وقدرنت نسبتهن بـ 1.42% ، أمَّا عن فئة المبحوثات الأميات فإنَّها منعدمة في عيتنا .

وتتوزع هذه النسب في القطاعين كالآتي :

نجد في القطاع العام أنَّ أعلى نسبة مثلت فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي الجامعي حيث قدرت بـ 71.43% ، أما عن المرتبة الأولى في القطاع الخاص فقد مثلت المبحوثات ذوات المستوى التعليمي الجامعي بنسبة تقدر بـ 45.71% .

أمَّا المرتبة الثانية في القطاع العام فقد مثلت المبحوثات ذوات المستوى التعليمي الثانوي وقدرت بـ11.43% ، وتقابلها بالقطاع الخاص المرتبة الثانية لنفس فئة المستوى التعليمي حيث قدرت بـ 40% .

أما عن المرتبة الثالثة بالقطاع العام فقد جاءت عن فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي العالي بنسبة 10% ، أما عن المرتبة الثالثة بالقطاع الخاص فقد مثلت فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي المتوسط وقدرت نسبتها بـ 11.42% .

أما عن المرتبة الرابعة والأخيرة بالقطاع العام مثلت فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي المتوسط وقدرت بنسبة 14 .7 % ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد جاءت في المرتبة الرابعة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي الإبتدائي وقدرت ب 2.85 % .

الجدول رقم 10: توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية في القطاعين.

القطاع	القطاع العام		الخاص		المجموع	
الحالة المدنية	ك	%	ك	%	ك	%
عزباء	24	34.25	42	60	66	47.14
متزوجة	40	57.14	26	37.14	66	47.14
مطلقة	6	8.57	2	2.85	8	5.71
أرملة	/	/	/	/	/	/
المجموع	70	%100	70	%100	140	%100

من خلال قرائتنا للجدول يتبين لنا بأنَّ المرتبة الأولى تتمركز حول فئتي الحالة المدنية العزباء والمتزوجة بنفس النسبة وقدرت بـ 47.14% لكل فئة ، أما عن المرتبة الثانية فقد مثلت فئة المبحوثات المطلقات بنسبة 5.71% .

وتتوزع هذه النسب على القطاعين كالآتي :

إحتلت المرتبة الأولى بالقطاع العام فئة المبحوثات المتزوجات بنسبة 57.14% ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد جاءت المرتبة الأولى في فئة المبحوثات ذوات الحالة المدنية العزباء حيث قدرت بـ

60% . أمَّا المرتبة الثانية في القطاع العام نجدها عند المبحوثات ذوات الحالة المدنية العزباء بنسبة 34.29% ،أمَّا بالقطاع الخاص فنجد المرتبة الثانية عند المبحوثات المتزوجات وتقدَّر بـ 37.14% ، أمَّا المرتبة الثالثة في القطاع العام فنجدها عند فئة المطلقات بنسبة 6% تقابلها في القطاع الخاص نفس المرتبة لنفس الفئة السابقة بنسبة 2.85% ، أمَّا عن فئة الأرامل فنجدها منعدمة في القطاعين.

ومن خلال ماسبق نستنتج بأنَّ أغلب أفراد عينتنا تنتمين إلى فئتي الحالة المدنية العزباء والمتزوجة تتوزع على القطاعين بنسب مختلفة .

الجدول رقم 11 : توزيع المبحوثات حسب الوسط المعيشي في القطاعين.

القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
الأصل الجغرافي	ك	%	ك	%	ك	%
حضري	43	61.43	40	57.14	83	59.29
شبه حضري	23	32.85	23	32.85	46	32.86
ريفي	4	5.72	7	10	11	7.85
المجموع	70	%100	70	100 %	140	%100

يتبين لنا من خلال قرائتنا للجدول أنَّ أعلى نسبة تمركز حول المبحوثات اللواتي وسطهن الإجتماعي حظري حيث قدرت بنسبة 59.29% ، تليها في المرتبة الثانية نسبة المبحوثات اللواتي أصلهن الجغرافي شبه حضري وقدرت بـ 32.86% تليها في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثات اللواتي أصلهنَّ الجغرافي ريفي بنسبة 7.85% .

وتتوزع هذه النسب في القطاعين كالآتي :حيث سجلت أعلى نسبة في القطاع العام ومثلت المبحوثات اللواتي أصلهن الجغرافي حضري بنسبة تقدر بـ 61.43% ، تقابلها في القطاع الخاص نسبة 57.14% وتشمل المبحوثات اللواتي أصلهنَّ الجغرافي حضري .

أمَّا المرتبة الثانية بالقطاع العام وقد مثلت المبحوثات ذوات الأصل الجغرافي الشبه حضري وقدرت بـ32.85% تقابلها في القطاع الخاص نفس النسبة لنفس الأصل الجغرافي ، أما المرتبة الثالثة بالقطاع العام فقد مثلت نسبة المبحوثات ذوات الأصل الجغرافي الريفي وقدرت بـ

5.72% ، تقابلها في القطاع الخاص المرتبة الثالثة التي قدرت بـ 10% ومثلت فئة المبحوثات ذوات الأصل الجغرافي الريفي .

ومن خلال ذلك نستنتج بأنَّ أغلب أفراد عينتنا ينتمون إلى الوسط الجغرافي الحضري ، ومنه نستطيع القول أنَّ النساء بالأوساط الحضرية أكثر خروجا للعمل منهن عند الوسط الشبه حضري والنساء في الوسط الشبه حظري أكثر خروجا إلى العمل منهن عند الوسط الريفي ، ويرجع إختلاف نسبة النساء العاملات في المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي إلى القيم التي تسود الأسر الجزائرية وبعض الرواسب الفكرية التي تحد من عمل المرأة ، وترى بأنَّ مكانها هو المنزل حيث تمارس وظيفتها البيولوجية .

الجدول رقم 12 : توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في المهنة في القطاعين.

القطاع / الأقدمية	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قديمة في المهنة	40	57.14	37	52.86	77	55
موظفة جديدة	30	42.86	33	47.14	63	45
المجموع	70	%100	70	%100	140	%100

تتمركز أعلى نسبة حسب هذا الجدول حول المبحوثات اللواتي لهنَّ أقدمية في المهنة حيث قدرت بـ55% ، تليها نسبة المبحوثات الجديدات في المهنة وقدرت بـ 45% .

وتتوزع هذه النسب على القطاعين كالآتي : بحيث تتمركز أعلى نسبة بالقطاع العام عند المبحوثات اللواتي لهنَّ أقدمية في المهنة بنسبة 57.14% تقابلها بالقطاع الخاص بنسبة 52.86% في نمفس المرتبة ولنفس فئة المبحوثات ، تليها في المرتبة الثانية في القطاع العام نسبة المبحوثات الجديدات في المهنة حيث قدرت نسبتهن بـ 42.86% ، أمَّا المرتبة الثانية في القطاع الخاص فإنَّها تمثل نفس فئة المبحوثات بنسبة قدرت بـ47.14% .

ومن خلال ماسبق نستنتج أنَّ نسبة المبحوثات اللواتي لهنَّ أقدمية في المهنة تفوق المبحوثات الجديدات في مهنتهن في القطاعين لكن بنسب متقاربة .

جدول رقم 13: توزيع المبحوثات حسب رتبتهن في التدرج الوظيفي في القطاعين.

القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
الرتبة	ك	%	ك	%	ك	%
مستخدمة	14	20	6	8.57	20	14.29
سكرتيرة	6	8.57	21	30	27	19.28
عاملة	39	55.71	33	47.14	72	51.43
إطارة	3	4.28	10	14.29	13	9.28
مسؤولة	8	11.43	/	/	8	5.71
المجموع	70	100	70	100	140	100

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية للجدول بأنَّ أعلى نسبة في الجدول جسَّدت فئة العاملات حيث قدرت بـ 51.43 % ، تليها فئة السكرتيرات بنسبة قدرت بـ 19.28% ، أمَّا المرتبة الثالثة فقد مثَّلت المستخدمات وقدرت نسبتهن بـ 14.29% ، تليها في المرتبة الرابعة فئة الإطارات بنسبة قدرت بـ 9.28 ،أمَّا عن فئة المسؤولات قد جاءت بتالمرتبة الأخيرة وقدرت بنسبة 5.71% .

وتتوزع هذه النسب على القطاعين كالآتي :

إحتلَّت المرتبة الأولى بالقطاع العام فئة العاملات بنسبة 55.71% تقابلها بالقطاع الخاص في المرتبة الأولى نسبة 14 .47 % ومثلت نفس فئة التدرج الوظيفي السابقة الذكر .

أمَّا المرتبة الثانية بالقطاع العام فمثَّلتها فئة المستخدمات وقدرت نسبتهن بـ 20% ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد عادت المرتبة الثانية إلى فئة السكرتيرات وقدرت نسبتهن بـ 30% ، أما عن المرتبة الثالثة بالقطاع العام فعادت لفئة المسؤولات وقدرت بـ 11.43% ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد مثلت هذه المرتبة فئة الإطارات بنسبة قدرت بـ 14.29% ، أمَّا المرتبة الرابعة فقد جاءت بنفس النسبة في القطاعين وقدرت بـ 8.75% لكنها لم تعبر عن نفس فئة التدرج الوظيفي في القطاعين بحيث مثَّلت بالقطاع العام فئة السكرتيرات وبالقطاع الخاص فئة المستخدمات ، أمَّا المرتبة الأخيرة بالقطاع العام فمثَّلتها فئة الإطارات بنسبة قدرت بـ 4.28% ،أمَّا عن فئة المسؤولات في القطاع الخاص فإنَّها منعدمة.

تحليل البيانات الخاصة بالعينة

جاء أفراد عينتنا 140 مبحوثة توزعت بنسبة 50% في كل قطاع وذلك لما فرضته طبيعة عينتنا الطبقية ونوع الدراسة المقارنة . ونستنتج بأن الخاصية التي تميزت بها عينتنا هي المستوى التعليمي الجامعي الذي تميزت به أغلبية المبحوثات ، إذ قدرت نسبة اللواتي زاولن دراستهن الجامعية بـ58,57% وهذا الأخير سمح لهن بشغل مناصب عمل ، بالإضافة إلى ذلك فإن سن المبحوثات كان يتمحور حول السن الطبيعي للعمل بحيث سجلت أعلى نسبة من المبحوثات عند الفئة العمرية من 18إلى 28 سنة بنسبة 48,57 تليها نسبة المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الفئة العمرية من 29 إلى 38 بحيث قدرت ب 35%.ومنه نستطيع القول بأن أغلبية المبحوثات في سن العمل الطبيعي .

أما عن الحالة المدنية التي طغت على المبحوثات فإن أغلبهن ينتمين إلى الحالتين المدنيتين العزباء والمتزوجة بنسبة 47,14% ، أما فيما يخص الأصل الجغرافي فإن البحث أجري بمنطقة حضرية فمن الطبيعي أن تكون أغلب المبحوثات من أصل جغرافي حظري بحيث قدرت النسبة لهذا الأصل ب 59,29% ، أما فيما يخص نسبة المبحوثات من الأصل الجغرافي الشبه حظري فقد قدرت نسبتهن في عينتنا بـ 32,86% في حين بلغت نسبة المبحوثات من أصل جغرافي ريفي 7,85% إذ نجذها ضعيفة مقارنة بالأصلين الجغرافيين السابقين . أما فيما يخص أقدمية المبحوثات في العمل فقد جاء النسب متقاربة إذ أن المبحوثات اللواتي أفدن بأقدميتهن في المهنة بلغت 55% مقابل نسبة 45% ممن أفدن بعدم مضي فترة طيلة منذ إستلامهن لوظائفهن. أما عن فئات التدرج الوظيفي فقد جاءت أغلبية المبحوثات من فئة العاملات وقدرت بـ 51,42% تليها فئة السكرتيرات بـ 19,29% وقد جاءت أغلبها في القطاع الخاص ، تليها نسبة المستخدمات والتي سجلت أعلى نسبة منها في القطاع العام وقدرت نسبتها العامة بـ 14,28% ، تليهم كل من فئة الإطارات والمسؤولات بنسب ضئيلة ، إلا أننا لم نسجل أية نسبة لمسؤولات في القطاع الخاص وذلك لظروف خاصة بموضوع الدراسة.

المبحث الثاني : تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى .

الجدول رقم 14: طبيعة العلاقة بين الزملاء والمبحوثات حسب نوع القطاع.

القطاع / طبيعة العلاقة	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عادية	46	65.71	51	72.86	97	69.29
زمالة	13	18.57	13	18.57	26	18.57
صداقة	7	10	/	/	7	5
لايوجد تفاعل	4	5.71	6	8.57	10	7.14
المجموع	70	100	70	100	140	100

من خلال قرائتنا للجدول يتبيَّن لنا أنَّ أعلى نسبة للجدول تتمركز حول طبيعة العلاقة العادية بين المبحوثات وزملائهن في العمل بنسبة قدرت بـ 69.29% تليها نسبة المبحوثات اللواتي تربطهن علاقة زمالة بزملائهن في العمل حيث قدرت بـ 18.57% ، أما المبحوثات اللواتي تتميز علاقتهن بزملائهن بعدم وجود تفاعل فجاءت بالمرتبة الثالثة وقدرت نسبتها بـ 14 .7 % ، وفي الأخير نجد فئة المبحوثات اللواتي بينهن علاقات صداقة مع زملائهن في العمل بحيث قدرت نسبتها بـ 5% .

و تتوزع هذه النسب كالآتي : تتمركز أعلى نسبة في القطاع العام في طبيعة العلاقة العادية بين المبحوثات وزملائهن في العمل بنسبة 65.71% تقابلها بالقطاع الخاص أعلى نسبة لنفس طبيعة العلاقة بنسبة 72.86% .

أمَّا المرتبة الثانية فنجدها بنفس النسبة في القطاعين ممثلة من المبحوثات اللواتي تتميزن بعلاقة زمالة مع زملائهن في العمل وقدرت نسبتهن بـ 18.57% ، في حين تمثل المرتبة الثالثة في القطاع العام المبحوثات اللواتي يبنين علاقات صداقة مع زملائهن في العمل وقدرت بـ 10% أمَّا عن المرتبة الثالثة في القطاع الخاص فقد عادت إلى المبحوثات اللواتي أجبن بأنَّه لايوجد تفاعل بينهن وبين زملائهن في العمل وقدرت نسبتهن بـ 8.57% ، أمَّا المرتبة الأخيرة بالقطاع العام فقد مثلت المبحوثات اللواتي أجبن بأنَّهن لايتفاعلن مع زملائهن في العمل بشكل كبير إذ

بلغت نسبتهن 5.71% في حين لم نسجل بناء علاقات صداقة بين المبحوثات وزملائهن في العمل بالقطاع الخاص .

التحليل :

نلاحظ من خلال النتائج الإحصائية التي أبرزها الجدول أنَّ أغلبية المبحوثات ركَّزت على أنَّه توجد علاقة عادية بينهن وبين زملائهن في العمل ، ونجد ذلك في القطاعين بنسب متفاوتة ، بالإضافة إلى وجود نفس نسبة الإجابة عند القطاعين حول المبحوثات اللواتي بينهن علاقات زمالة مع زملائهن في العمل ، بينما نجد أنَّه لاتبنى علاقات صداقة في القطاع الخاص عكس القطاع العام الذي وجدنا به مبحوثات أجبن بأنَّهن يبنين علاقات صداقة داخل مجتمع عملهنَّ ، بينما لم نسجل علاقة صداقة بالقطاع الخاص ممَّا بيَّن لنا أنَّ العاملات في القطاع الخاص لايملن إلى إقامة علاقات صداقة مع زملائهن بالعمل ، وهذا مايفسر لنا وجود نسبة أكثر ممَّا هي عليه في القطاع الخاص ممَّن أجبن بأنَّه لايوجد تفاعل بينهن وبين زملائهن في العمل .

ومن خلال ماسبق نستطيع القول أنَّ العلاقة بين أفراد مجتمع العمل في القطاع العام تكون أكثر تفاعلا والعلاقات أكثر تماسكا ممَّا هي عليه في القطاع الخاص ، ويرجع ربَّما إلى كون العمال في القطاع العام يشعرون براحة أكثر ممَّا هي عليه في القطاع الخاص ، أي أنَّ العامل يفكر أنَّه يعمل مثله مثل غيره في أملاك الدولة عكس العامل بالقطاع الخاص الذي يولي إهتماما أكبر لصالحب المؤسسة التي يعمل بها ، والتي يكون بها العامل دائما حذرا في بناء علاقاته ، والكل هنا يولي إهتمامه بأرباب عمله ولايهمه زملاءه ، إذ يقل التضامن بين أفراد مجتمع العمل في القطاع الخاص .

ولكن بالرغم من ذلك نستطيع القول أنَّ أغلب مجتمع بحثنا يتميَّز بعلاقة عادية مع زملائه في العمل لاتتعدى إطار العلاقة العادية كثيرا ، ومنه نقول بأنها تكون عامة عبارة عن علاقة زمالة تتطوَّر في بعض الحالات إلى علاقات صداقة في القطاع العام بينما نجد فئة قليلة من المبحوثات أجبن بأنَّهن لايوجد تفاعل بينهن وبين زملائهن في العمل .

الجدول رقم 15: طبيعة العلاقة بين المبحوثات والمسؤولين في العمل حسب القطاعين.

القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
طبيعة العلاقة	ك	%	ك	%	ك	%
عادية	38	54.29	46	65.71	84	60
تعسفية	29	41.43	22	31.43	51	36.43
زمالة	2	2.85	/	/	2	1.42
صداقة	1	1.42	2	2.85	3	2.14
المجموع	70	%100	70	%100	140	%100

من خلال قرائتنا للجدول يتبين لنا أنَّ أعلى نسبة تتمركز حول طبيعة العلاقة العادية بين المسؤولين والمبحوثات ، حيث قدرت نسبتها بـ 60% ، تليها بعد ذلك طبيعة العلاقة التعسفية بين المبحوثات ومسؤوليهم في العمل ، حيث قدرت نسبتهن بـ 36.43% تليها علاقة الصداقة في المرتبة الثالثة بنسبة ضئيلة قدرت بـ 2.14% ، في حين نجد في الأخير طبيعة علاقة الزمالة بين المسؤولين والمبحوثات وقدرت ب 1.42% . وتتوزع هذه النسب كالآتي :

تمركزت أعلى نسبة في القطاع العام حول طبيعة العلاقة العادية بين المسؤولين والموظفات في العمل وقدرت بـ 54.29% ، تقابلها بالقطاع الخاص نسبة 65.71% لنفس طبيعة العلاقة في نفس المرتبة ، في حين بلغت نسبة طبيعة العلاقة التعسفية المرتبة الثانية في القطاع العام وقدرت بـ 41.43% تقابلها بالقطاع الخاص نسبة 31.43% في نفس المرتبة ولنفس طبيعة العلاقة .

أمَّا المرتبة الثالثة فتمثلها نفس النسبة في القطاعين وقدرت بـ 2.85% ولكنها تختلف من قطاع إلى آخر من حيث نوع العلاقة التي تمثلها ، بحيث مثَّلت بالقطاع العام طبيعة علاقة الزمالة ، في حين مثلت في القطاع الخاص طبيعة علاقة الصداقة بين المسؤولين والمبحوثات ، بينما نجد في المرتبة الرابعة والأخيرة في القطاع العام نسبة طبيعة علاقة الصداقة بين المسؤولين والمبحوثات بنسبة قدرت بـ 1.42% ، في حين لم نسجل أية نسبة لطبيعة علاقة الزمالة بين المبحوثات والمسؤولين في القطاع الخاص .

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ أغلبية المبحوثات أفدن بأنَّ طبيعة علاقتهن برؤسائهن في العمل علاقة عادية ، لكنها تختلف من قطاع لآخر حيث تغلب هذه العلاقة في القطاع الخاص عن القطاع العام ، بينما أفادت نسبة لابأس بها من المبحوثات أنَّ علاقتهن برؤسائهن في العمل علاقة تعسفية ، لكن نسبة المبحوثات اللواتي أفدن بذلك ترتفع في القطاع العام عمَّا هي عليه في القطاع الخاص لكن ليس بشكل كبير ، ويرجع ذلك إلى ثقافة الأشكال الموجودة بالقطاع العام والتي تستلزم وجود علاقة تعسفية بين المسؤولين والموظفين لضبط الموظفين ، عكس ماهي عليه في القطاع الخاص فالموظفون يعرفون مسبقا بأنَّهم مهددون بالطرد من مؤسسة العمل لو تقاعصوا في عملهن ، لذلك نجد صاحب المؤسسة الخاصة لايتفاعل كثيرا مع الموظفين وإن وجدت هذه العلاقة فإنَّها تمارس من قبل بعض المسؤولين المباشرين .

بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نستخلص من خلال الجدول بأنَّه لاتبنى علاقات صداقة بين المسؤولين والموظفين بشكل كبير ، إذ نجدها بنسبة منخفضة بينما يمكن أن نجد علاقة زمالة بين المسؤولين والموظفين في القطاع العام ، ويمكن إرجاع ذلك إلى كون المسؤولين أطباء مثلهم مثل غيرهم من الموظفين ، ويمكن أن تنشأ علاقة زمالة فيما بينهم أي مع بقية الأطباء الدين هم تحت سلطته ، في حين نجد علاقة الزمالة بين المسؤولين في القطاع الخاص مع الموظفين منعدمة لطبيعة السلطة التعسفية التي تمارس بالقطاع الخاص .

ومن خلال ماسبق نستنتج بأنه بالرغم من وجود قانون يحمي العامل من تعسـ ف وسلطة المسؤول عنه إلاَّ أنَّنا نجد خللا واضحا في العلاقات بين أفراد مجتمع العمل ، إذ نجد أنَّه هناك نسبة لابأس بها من المبحوثات أقرَّين بأنَّهن يمارسن عملهن تحت سلطة تعسفية تقلل من إحترام العامل وتشعره بالقلق وعدم الإرتياح عند أدائهن للعمل في القطاعين ، أي أنَّه لايستثني قطاع عن آخر .

الجدول رقم 16: توزيع المبحوثات حسب تعرضهن للمضايقات في القطاعين.

القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
التعرض للعنف	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	46	65.71	42	60	88	62.86
لا	24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع	70	%100	70	%100	140	100%

من خلال قرائتنا للجدول نلاحظ بأنَّ أغلبة المبحوثات أجبن بأنَّهن تعرَّضن لمضايقات في العمل حيث قدرت نسبتهن بـ 62.86% تليها نسبة المبحوثات اللواتي أجبن بأنَّهن لم يتعرَّضن لمضايقات في العمل وقدرت نسبتهن بـ 37.14% . تتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل الآتي :

بحيث نجد أنَّ أعلى نسبة بالقطاع العام مثلت فئة المبحوثات اللواتي تعرَّضن لمضايقات في العمل وقدرت نسبتهن بـ 65.71% تقابلها في القطاع الخاص نسبة 60% لنفس فئة المبحوثات ممثلة نفس الإجابة في حين جاءت بالمرتبة الثانية بالقطاع العام فئة المبحوثات اللواتي لم يتعرَّضن لمضايقات في العمل وقدرت نسبتهن بـ 34.29% وتقابلها بالقطاع الخاص في نفس المرتبة نسبة 40% ومثلت نفس فئة المبحوثات .

التحليل :

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول انَّ أغلبية المبحوثات تعرَّضن لمضايقات في العمل إذ نجد نسبة المبحوثات اللواتي أجبن بأنَّهنت تعرَّضن لمضايقات في العمل متقاربة فيما بينهما في القطاعين لكنها تزيد في القطاع العام ممَّا هي عليه في القطاع الخاص ، وربما يرجع ذلك إلى أهمية الوظيفة العامة خاصة وأنَّ العامل يتميَّز بعدَّة مزايا عمَّا هو عليه العامل في القطاع الخاص.

الجدول رقم 17 : إجابات المبحوثات حول إعتبار المضايقات التي تعرَّضن لها عنف في القطاعين.

التعرض للمضايقات	القطاع إعتبار المضايقات عنف	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	نعم	46	65.71	42	60	88	62.86
	لا	/	/	/	/	/	/
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	%100	70	%100	140	%100

من خلال قرائتنا للجدول نلاحظ أنَّ أعلى نسبة في الجدول تتمركز حول إعتبار المبحوثات اللواتي تتعرَّض لمضايقات في العمل ، هذه المضايقات عنف حيث قدرت نسبتهن بـ 62.86% أي أنَّ جميع المبحوثات اللواتي تعرضن تعرَّضن لمضايقات في العمل أجمعن أنَّهن تعتبرن هذه المضايقات عنف ، والنسبة المتبقية في الجدول هنَّ اللواتي لم يتعرَّضن للعنف في العمل وقدرت بـ 37.14% .

وتتوزع هذه النسب على القطاعين كالآتي : بلغت بالقطاع العام 65.71% ، أمَّ بالقطاع الخاص فقدرت نسبتهن بـ 60% .

التحليل :

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين لنا بأنَّ جميع المبحوثات اللواتي تعرَّضن لمضايقات في العمل إعتبرن هذه المضايقات عنف وأنَّها تهدف إلى اثبات الرجولة والذات والتسلط و تلبية رغبة جنسية عند المتحرش أي أنَّه مهما إختلفت هذه المضايقات من حيث الشكل فإنها تحمل خلفية عدائية يهدف الجاني لتحقيقها من خلال هذه المضايقات . ومن خلال ذلك نستطيع أن نقول أنَّ العنف بالمرأة ظاهرة منتشرة بكثرة تعاني منها المرأة العاملة في مؤسسات العمل ، ولاتختلف كثيرا بين القطاعين إذ أنَّنا نجدها منتشرة في القطاع العام كما هي منتشرة

في القطاع الخاص بنسب متفاوتة ، لكننا نلاحظ بأن إنتشارها يزيد في القطاع العام ،بذلك نستنتج بأنَّ العنف آفة خطيرة تعاني منها المرأة العاملة سواءا كانت عاملة بالقطاع العام أو القطاع الخاص ، إذ أننا وجدنا في القطاعين مايزيد عن ثلثي 140 عاملة تعرضن للعنف داخل مؤسسات عملهنَّ .

الجدول رقم 18 :نوع العنف الذي تعرضت له المبحوثات حسب القطاعين.

التعرض للعنف	القطاع / نوع العنف	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	تحرش جنسي	20	28.57	12	17.14	32	22.86
	عنف مادي	20	28.57	22	31.43	42	30
	إعتداء	6	8.57	8	11.43	14	10
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	%100	70	%100	140	%100

يتبين لنا من الجدول أنَّ أعلى نسبة عبَّرت عن التحرش المادي وقدرت بـ 30% تليها نسبة التحرش الشفوي حيث قدر هذا النوع من التحرش بـ 22.86 % ، في حين نجد بالمرتبة الأخيرة محاولات الإعتداء وقدرت بـ 10% .

وتتوزع هذه النسب على القطاعين بالشكل الآتي : بحيث نجد أنَّ أعلى نسبة في القطاع العام عادت إلى نوعي التحرش الشفوي والمادي بنسبة قدرت بـ 28.57% ، في حين نجد أنَّ أعلى نسبة في القطاع الخاص عادت إلى نوع التحرش المادي بنسبة قدرت بـ 31.43 ، أمَّا المرتبة الثانية بالقطاع العام فنجد محاولات الإعتداء بنسبة قدرت بـ 8.57% ، أمَّا المرتبة الثانية في القطاع الخاص فقد عادت إلى التحرش الشفوي وقدرت نسبته بـ 17.14% ، تليه في المرتبة الثالثة بنفس القطاع محاولات الإعتداء وقدرت بـ 11.43%

التحليل :

نلاحظ من خلال هذه النتائج الإحصائية أنَّ النوع الأكثر إنتشارا من بين أنواع التحرش الجنسي هو التحرش المادي ، إذ نجده يحتل المرتبة الأولى من حيث النسبة في القطاعين ، ولكن نجده منتشرا أكثر في القطاع الخاص ، إذ نجد بأنَّ التحرش المادي مثل محاولات اللمس والإحتكاك ومحاولات الإعتداء أكثر إنتشارا في القطاع الخاص عنه في القطاع العام ، عكس التحرش الشفوي والضمني الذي نجده منتشرا بالقطاع الخاص بنسب أقل ممَّا هو عليه في القطاع العام .

ومن خلال ذلك نستطيع القول بأنَّ ظاهرة العنف منتشرة في القطاعين ، ونجد نسبتها في القطاع العام أكثر ممَّا هي عليه بالقطاع الخاص ، لكن نوع التحرش يختلف من قطاع إلى آخر ، إذ نجد بالقطاع العام ينتشر التحرش الشفوي والضمني والمادي بشكل متساوي أي نجدهما بنفس النسبة، لكن بالقطاع الخاص نجد بأنَّ التحرش المادي هو الذي يظفي على السلوكات، ويرجع ذلك ربَّما إلى أنَّه بالقطاع الخاص تكون أماكن العمل مغلقة أكثر ممَّا هي عليه بالقطاع العام ، إذ تتواجد المرأة مع صاحب العمل في المكاتب والغرف المغلقة أكثر ممَّا هوعليه الوضع في القطاع العام ، إذ يكون محيط العمل في النظام العام مفتوحا إلى حد ما ، وتكون هناك فرصة للمرأة بعدم التواجد المطوَّل مع المسؤول الأمر الذي لاتستطيع المرأة العاملة بالقطاع الخاص تحاشيه في الغالب .

ومن خلال ذلك نستنتج بأنَّ هناك 62.86% ممَّن تعرَّضن للعنف محيط العمل سواء كان ذلك التحرش لفظيا أو ماديا أو بدنيا (أي محاولة الإعتداء أو المواقعة) ، إلاَّ أنَّنا لانجد إختلافا بين التحرش الشفوي والمادي في القطاع العام ، عكس ماهو عليه في القطاع الخاص نجد بأنَّ التحرش المادي يكون أكثر من التحرش الشفوي ، ويرجع ذلك إلى أنَّه بالقطاع الخاص يكون هناك إستغلال للسلطة أكثر ممَّا هو الحال عليه في القطاع العام ، ويتبين لنا من خلال ذلك أنَّ المرأة بالقطاع الخاص تكون أكثر عرضة لإنتهاك حقوقها القانونية والإنسانية .

الجدول رقم 19 : العلاقة بين فئة التدرج الوظيفي وتعرض المبحوثات للعنف في القطاعين.

القطاع	القطاع العام				القطاع الخاص				المجموع الكلي	
	نعم		لا		نعم		لا			
فئة التدرج	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مستخدمة	12	26.08	2	8.33	4	9.52	2	7.14	20	14.28
سكرتيرة	2	4.34	4	16.66	16	38.09	5	17.86	27	19.28
عاملة	26	56.52	13	54.16	18	42.86	15	53.57	72	51.42
إطار	2	4.34	1	4.16	4	9.52	6	21.43	13	9.28
مسؤولة	4	8.69	4	16.66	/	/	/	/	8	5.71
المجموع	46	100	24	100	42	100	28	100	140	100

يتبين لنا من خلال الجدول أنَّ أعلى نسبة سجلت عند فئة العاملات حيث سجلت نسبتهن بـ 51.42%.

تليها نسبة السكرتيرات وقدرت بـ 19.28% ، في حين نجد في المرتبة الثالثة فئة المستخدمات حيث قدرت نسبتهن بـ 14.28% ، تليها في المرتبة الرابعة فئة الإطارات بنسبة 9.28% ، في حين نجد بالمرتبة الأخيرة فئة المسؤولات بحيث قدرت نسبتهن بـ 5.71%. وتتوزع هذه النسب على القطاعين من حيث التعرض أو عدم التعرض للتحرش كالآتي :

إحتلت المرتبة الأولى بالقطاع العام من حيث التعرض للعنف فئة العاملات حيث قدرت نسبتهن بـ 56.52% ، تقابلها بالقطاع الخاص نسبة 42.86% بحيث تمثل هذه الأخيرة نفس الفئة من التدرج ونفس المرتبة من حيث التعرض للعنف .

أمَّا بالمرتبة الثانية فقد مثلت في القطاع العام من طرف فئة المستخدمات بنسبة قدرت بـ 26.08% ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد جاءت في المرتبة الثانية فئة السكرتيرات حيث قدرت نسبتهن بـ 38. 09 % ، أمَّا بالمرتبة الرابعة فقد عبرت عنها فئة المسؤولات في القطاع العام حيث قدرت نسبتهن بـ 8.89% ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد جاءت هذه المرتبة متقاربة مع نسبة القطاع العام ولكنها مثلت من طرف فئتين من التدرج في نفس المرتبة وتتمثل هاتين الفئتين في

كل من فئة الإطارات وفئة المستخدمات حيث قدرت بـ 9.52% ،أمَّا المرتبة الخامسة والأخيرة فنجدها في القطاع العام ممثلة من طرف فئة الإطارات بنسبة قدرت بـ34 .4 % في حين لم نسجل بالقطاع العام أيَّة نسبة عن فئة المسؤولات .

أمَّا من حيث توزيع هذه النسب من حيث التعرض وعدم التعرض حسب التدرج الوظيفي فنجد هذه النسب تتوزع على القطاعين كالتالي :

حيث نجد المرتبة الأولي بالقطاعين متقاربة في النسبة ومثلت فئة العاملات في كل من القطاعين ، إذ قدرت في القطاع العام بـ 54.16% ، تقابلها بالقطاع الخاص نسبة 53.57% ، أمَّا المرتبة الثانية فقد مثلتها في القطاع العام كل من فئتي السكرتيرات والمسؤولات وقدرت نسبتهن بـ 16.66% ، أمَّا بالقطاع الخاص فقد جاء في المرتبة الثانية فئة الإطارات حيث قدرت نسبتهن بـ 21.43% ، في حين نجد بالمرتبة الثالثة في القطاع العام فئة السكرتيرات وقدرت نسبتهن بـ . 17.86% أمَّا المرتبة الرابعة والأخيرة فنجدها بالقطاع العام ممثلة من طرف فئة الإطارات حيث قدرت بـ 4.16%في حين نجدها بالقطاع الخاص ممثلة من طرف فئة المستخدمات وقدرت نسبتهن بـ 7.14% ، أمَّا عن فئة المسؤولات فهي منعدمة في القطاع الخاص .

التحليل :

من خلال القراءة الإحصائية لهذل الجدول يتبين لنا بأنَّ العنف ضد المراة العاملة يمس كل فئات التدرج الوظيفي ، لكننا نجده منتشرا أكثر بين الفئات الدنيا من التدرج ، حيث تبين لنا من خلال الجدول بأنَّ أكثر فئة تعرَّضت للعنف هي فئة العاملات وذلك في القطاعين العام والخاص ، حيث إحتلت المرتبة الأولى من حيث التعرض للعنف تليها بعد ذلك كل من فئتي المستخدمات في القطاع العام والسكرتيرات في القطاع الخاص .

بالإضافة إلى ذلك يعود سبب اختلاف فئة التدرج في الرتبة في القطاعين عائد إلى طبيعة المؤسسة ، إذ نجد بالقطاع العام الذي أجرينا فيه دراستنا أنَّ هناك عددا لابأس به من المستخدمات في حين نجد بالقطاع الخاص هذه الفئة ليست بالإنتشار التي هي عليه في القطاع العام عكس فئة السكرتيرات التي لانجدها منتشرة بكثرة في القطاع الخاص ، ثمَّ تبدأ نسبة المضايقات في الإنخفاض كلما صعدنا في سلم التدرج الوظيفي إذ نجد بعد ذلك فئة المسؤولات عن الأجنحة في القطاع العام وكل من فئتي الإطارات والمستخدمات في القطاع الخاص ، لنجد في المرتبة الأخيرة بالقطاع العام كل من فئتي السكرتيرات والإطارات ، في حين نجد بالمرتبة الأخيرة في القطاع الخاص فئة الإطارات .

ومن خلال ذلك نستنتج بأنَّ العنف ضد المرأة يزداد شدَّة وانتشارا كلما إنخفضن في سلَّم التدرج الوظيفي ، وأنَّ الفئات الدنيا من التدرج الوظيفي هي الأكثر عرضة للتحرش والاعتداء ، ولايعني هذا أنَّ المرأة في المراكز العليا من التدرج الوظيفي لاتتعرَّض للاعتداء ولكننا نجده منتشرا بنسبة أقل ممَّا هي عليه عند فئات التدرج الوظيفي الدنيا .

بالإضافة إلى ذلك نستنتج بأنَّ السكرتيرات بالقطاع الخاص أكثر عرضة للعنف من السكرتيرات في القطاع العام ، ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ السكرتيرة في القطاع العام الذي أجرينا به دراستنا لاتوجد في مكتب مغلق مع المسؤول ، إذ نجد أنَّ لها مكتب خاص داخل الجناح مفتوح

على جميع العمال داخله عكس السكرتيرات في القطاع الخاص اللواتي نجدهن تحت سلطة المعتدي طيلة اليوم واللواتي يمضون معه فترات طويلة الأمر الذي يسهل على المعتدي المباشرة في تحرشاته مستغلا سلطته ومنصبه في محاولة إخضاع المرأة لرغباته الجنسية .

وإذا أردنا التأكد ممَّا سبق عرضه يمكننا مقارنة نسب فئات التدرج في القطاعين بين النسبة التي عادت لكل فئة من الفئات فيما يخص تعرضها أو عدم تعرضها للعنف، بحيث نجد بأنَّ نسبة عدم التعرض للعنف عند فئة المستخدمات أقل منها عند نفس الفئة من حيث التعرض للعنف ، ونجد نفس الأمر بالنسبة للقطاع الخاص إذ نجد أنَّ عدد المستخدمات اللواتي تعرَّضن للتحرش أكثر منه عند من لم تتعرَّض للعنف أكثر ممَّن لم تتعرَّضن له في القطاع الخاص ، بينما نجد النسبة معكوسة في القطاع العام وذلك للإعتبارات السابقة الذكر حول وجود السكرتيرات في مكتب مفتوح على جميع العاملات ولاتتواجد لفترات طويلة مع المسؤول كما سبق وأن تقدَّمت بالذكر ، أمَّا إذا نظرنا إلى فئة العاملات فإنَّنا نجد عدد من تعرَّضن للعنف في القطاعين أكثر ممَّن لم يتعرضن للعنف.

أمَّا حين نصل إلى المراتب العليا في التدرج فنجد بأنَّ الأمر ينعكس إذ تصبح نسبة من تعرَّضن للعنف أقل منها عند من صرَّحت بتعرضهن للعنف ، فإذا نظرنا إلى فئة الإطارات في القطاع الخاص فإنَّنا نجد بأنَّ عدد من تعرضهن للعنف أقل من عدد اللواتي صرَّحن بعدم تعرضهن للعنف والاعتداء .

ومن خلال ماسبق ذكره نستطيع أن نستنتج بأنَّ العنف ضد المرأة في مؤسسات العمل يختلف حسب نوع فئة التدرج الوظيفي ، إذ نجده منتشرا بكثرة بين الفئات الدنيا من التدرج الوظيفي ، بمعنى أنَّه كلَّما صعدنا في السلم الوظيفي كلَّما قلَّ تعرض المرأة للعنف ، ولكن بالرغم من ذلك فإنَّنا نسجل نسبا في الفئات العليا في سلَّم التدرج الوظيفي ، إذ أنَّ هذه الفئة العليا لاتكون دائما حاجزا أو عائقا من تعرض المرأة للتعنيف ولاتحميها دائما من المضايقات ، إلاَّ أنَّها تساهم قليلا في التخفيض من إمكانية تعرضها للعنف الجنسي .

الجدول رقم 20: مبررات الموقف حول مساهمة أو عدم مساهمة المنصب الذي يشغلنه بتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل في القطاعين.

التعرض للمضايقات	نوع القطاع الرأي حول وجود علاقة بين المنصب والتعرض للعنف	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	نعم لأنني تحت سلطته	10	14.29	9	12.86	19	13.57
	نعم لأنَّني أدنى مرتبة منه في التدرج	15	21.43	10	14.29	25	17.86
	نعم لأنَّه لم يتقبل بعد منافسة المرأة للرجل	9	12.86	5	7.14	14	10
	نعم لأنَّني أبقى معه لفترات	4	5.71	8	11.43	12	8.57
	لا علاقة له	8	11.43	10	14.29	18	12.85
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	100	70	100	140	100

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ أعلى نسبة تمركزت حول المبحوثات اللواتي رأين بأنَّ هناك علاقة للمنصب الذي يشغلنه بتعرضهن للعنف ، وأرجعن ذلك إلي أنَّهن أدنى مرتبة من حيث التدرج الوظيفي ، حيث قدرت نسبتهن بـ 17.86% تليها نسبة المبحوثات اللواتي أقرَّين بوجود علاقة للمنصب بتعرضهن للعنف لأنَّه يفرض عليهن الخضوع لسلطة المسؤول بنسبة 13.57% ، تليها في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثات اللواتي أقرين بأنَّ هناك علاقة لمنصبهن ، إذ أنَّه لم

يتقبَّل بعد في المجتمع منافسة المرأة للرجل ، وقدرت نسبتهن بـ 10% تليها نسبة المبحوثات اللواتي أفدن بأنَّ منصبهن يساهم في تعرضهن للعنف لأنه يلزمهن بالبقاء لفترات طويلة مع المتحرش وقدرت نسبتهن بـ 8.57% ، أمَّا بالمرتبة الأخيرة فنجد نسبة من أفدن بأنَّه لاعلاقة لمنصبهن بتعرضهن للعنف وقدرت نسبتهن بـ 12.85% و تتوزع هذه النسب على القطاعين كالآتي :

نجد في المرتبة الأولى بالقطاع العام فئة المبحوثات اللواتي رأين بأنَّ وجودهن في أدنى مرتبة في التدرج الوظيفي يعرضهن للعنف وقدرت نسبتهن بـ 21.43% تقابلها في القطاع الخاص في نفس المرتبة نسبة 14.29% ممثلة نفس الإجابة للمبحوثات، أمَّا في المرتبة الثانية في القطاع العام فنجد فئة اللواتي أقرين بأنَّ إلزام منصبهن بالخضوع لسلطة المسؤول سبب في تعرضها للتحرش بحيث قدرت نسبتهن بـ 14.28% ، تقابلها في القطاع الخاص نسبة 12.86% لنفس الإجابة في نفس المرتبة .

أمَّا عن فئة اللواتي أقرين بأنَّه لم يتقبَّل بعد منافسة المرأة للرجل في مناصب العمل حيث قدرت نسبتهن بـ 12.86% ، في حين نجد المرتبة الثالثة في القطاع الخاص مثلت من طرف المسؤولات اللواتي أقرين بأنَّ إلزام منصبهن لهنَّ بالمكوث مع المعتدي لفترات طويلة هو مايساعد على تعرضهن للعنف حيث قدرت بـ 11.43% .

أمَّا عن المرتبة الرابعة فنجدها ممثلة في القطاع العام من طرف المبحوثات اللواتي إعتبرن بقاءهن لفترات طويلة مع المعتدي يساهم في تعرضهن للعنف بحيث قدرت نسبتهن بـ 5.71% ، في حين نجد في المرتبة الأخيرة في القطاع الخاص فئة المبحوثات اللواتي إعتبرن أنَّ منافستهن للرجل في منصب العمل هو الذي جعلهن عرضة للعنف حيث قدرت بـ 7.14% ، أمَّا عن المبحوثات اللواتي أقرين بأنَّه لاعلاقة لمنصبهن بتعرضهن للعنف وتقدَّر بالقطاع العام بـ 11.43% ، أمَّا بالقطاع الخاص فنجد بأنَّها قدرت بـ 14.29% .

التحليل :

من خلال القراء الإحصائية للجدول يمكننا أن نستخلص بأنَّ أغلب المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف أقرين بأنَّ هناك علاقة لمنصبهن بتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل ، وقد برَّرت المبحوثات موقفهن هذا بالإجابات التالية :

حيث أفادت أغلبهن بأنَّ موقعهن في أسفل التدرج الوظيفي هو ما ساهم في تعرضهن للتعنيف الجنسي في القطاعين ، تليه إجابات المبحوثات اللواتي أفدن بأنَّ إلزام منصبهن لهن بالخضوع لسلطة المسؤول ساهم في تعرضهن للعنف وذلك تحت إطار الإستغلال السيء للسلطة التي يتمتَّع بها المعتدي .

ثمَّ تأتي فئة المبحوثات اللواتي إعتبرن عدم قبول الرجل منافسة المرأة ووصولها إلى مراتب عليا ساهم في تعرضها للعنف في القطاع الخاص وترجع ذلك في القطاع العام إلى وجود نسبة لابأس بها من الأخصائيين والأطباء الذين يمكنهم المنافسة على مناصب ذات مسؤولية في القطاع العام ، في حين نجد في القطاع الخاص في المرتبة الثالثة فئة النساء اللواتي إعتبرن أنَّ منصبهن الذي يفرض عليهن مكوثهن لفترات طويلة مع المسؤول هو السبب في تعرضهن للعنف ، ويرجع ذلك

إلى أنَّ هناك نسبة لابأس بها من العاملات في القطاع الخاص من فئة السكرتيرات اللواتي يلزمهن منصبهن بالمكوث لفترة طويلة مع المسؤول في العمل .
أمَّا المراتب الأخيرة فنجد بالقطاع العام النساء اللواتي إعتبرن أنَّ مكوثهن لفترة طويلة مع المتحرش سيساهم في تعرضهن للعنف ، أمَّا في القطاع الخاص فنجد أنَّ عدم قبول الرجال لمنافسة المرأة له في المرتبة الأخيرة .
خلال ماسبق عرضه نستنتج بأنَّ أغلب من تعرَّضن للعنف أفدن بأنَّ لمنصبهن علاقة بتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل ، ونجد بأنَّ أكبر نسبة جاءت عند العاملات اللواتي يشغلن مراتب دنيا في التدرج الوظيفي هنَّ الأكثر عرضة للعنف ، وقد عبَّرت المبحوثات عن سبب مساهمة المنصب في تعرضهن للعنف بالعبارات التالية :

- لأني أدنى مرتبة في التدرج الوظيفي .
- لأني تحت سلطته .
- لأنَّه يفرض علي الخضوع لأوامره .
- لأنه يلزمني بالبقاء معه لفترات طويلة بالنسبة للسكرتيرات .

أمَّا بالنسبة للعاملات وصاحبات المراكز العليا فقد أفدن بأنَّ منصبهن يساهم في تعرضهن للعنف وعبَّرت عنه المبحوثات بالعبارات التالية :

- لأني أنافسه في العمل ويخاف من صعودي في السلم الوظيفي .
- لأنَّه لم يقبل بعد إعتلاء المرأة لمناصب عليا .

وأمام هذا الموقف الذي إتخذته النساء حول مساهمة منصبهن في تعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل ، نستنتج بأنَّ أغلبية المبحوثات أقرَّين بوجود علاقة بين منصبهن وتعرَّضهن للعنف داخل مؤسسات العمل وإنَّ النساء اللواتي ينتمين إلي المراتب السفلى في التدرج الوظيفي هنَّ الأكثر عرضة للعنف ممَّا يلزمه عليهن منصبهن من خضوع للسلطة وبقاءه لفترات طويلة مع المسؤول ، مع النظر إليهن بحقارة لأنَّهن في المراتب الدنيا من التدرج الأمر الذي يجعلهن عرضة للمضايقات والعنف .

الجدول رقم 21: توزيع إجابات المبحوثات حسب هوية المعتدي في القطاعين .

التعرض للعنف	القطاع المعتدي	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	زميل	12	17.14	4	5.71	16	11.43
	مسؤول	32	45.71	34	48.57	66	47.14
	مدير	/	/	2	2.85	2	1.42
	زوار	2	2.85	2	2.85	4	2.85
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	100	70	100	140	100

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ أعلى نسبة في الجدول حول هوية المعتدي تمركزت حول المسؤول بحيث قدرت بـ 47.14% ، تليها فئة الزملاء بنسبة 11.43% ، في حين نجد في المرتبة الثالثة فئة الزوار بنسبة قدرت بـ 2.85% ، أمَّا المرتبة الأخيرة فقد عادت للمدراء حيث قدرت هذه النسبة بـ 1.42% . وتتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل الآتي :
جاءت بالمرتبة الأولى بالقطاع العام من حيث هوية المعتدي نسبة الإجابات خول التعرض من طرف المسؤول بحيث قدرت بـ 45.71% ، تقابلها في القطاع الخاص في نفس المرتبة نسبة 48.57% لنفس فئة هوية المعتدي ، أمَّا في المرتبة الثانية فنجد في القطاع العام فئة الزملاء بحيث قدرت بنسبة 17.14% ،تقابلها في القطاع الخاص في نفس المرتبة نسبة 5.71% ممثلة نفس هوية المعتدي ، تليها بعد ذلك في المرتبة الثالثة في القطاع العام نسبة 2.85% ومثلت الإجابات التي تعبر عن التعرض للعنف من طرف الزوار ، في حين نجد المرتبة الثالثة في القطاع الخاص موزعة بنفس النسبة بين إجابات المبحوثات حول تعرضهن للعنف من طرف المدراء أو الزوار حيث قدرت بنفس نسبة المرتبة الثالثة في القطاع العام أي2.85% لكل فئة من فئات الهوية السابقة الذكر ، أمَّا عن هوية المعتدي المتمثلة في المدير فلم نسجل أيَّة حالة في القطاع العام إذ كانت النسبة منعدمة في القطاع العام .

التحليل :

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أنَّ أغلب المبحوثات تعرَّضن للعنف من طرف المسؤولين في العمل ، ولايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في القطاعين ، إذ وجدنا النسب متقاربة في القطاعين ويرجع ذلك إلى العلاقة التبعية بين المسؤولين والمبحوثات التي تضعهن تحت سلطة المعتدي الذي يستغل سلطته هذه خارج إطارها من أجل تلبية شهواته ورغباته الجنسية مستغلا إبتزاز المرأة ومساومتها تحت إطارالسلطة التي يتمتع بها ، تليها بعد ذلك فئة هوية الزملاء والتي لاتأخذها العديد من النساء بعين الإعتبار والتي لاتظهر إلى المرأة على أنَّها اعتداء في غالب الأحيان ، إذ تعتبرها مجموعة لابأس بها من النساء عبارة عن دعابة الأمر الذي يصعب عليها إدراجها ضمن العنف عكس ماهو الأمر عليه عندما تمارس هذه التصرفات من قبل مسؤول في العمل له سلطة تخوله لإعاقة المرأة في عملها سواءا كان ذلك بالطرد أو الإبتزاز أو التهديد .

أمَّا عن فئتي الزوار والمدراء فإننا نجدها منخفضة في القطاعين ، ويرجع ذلك إلى خوف الزوار وعدم معرفتهن بالمرأة العاملة مايقف حاجزا أمام ممارستهم لرغباتهم على المرأة هذا بالنسبة للزوار ، أمَّا بالنسبة للمدراء فإننا نجدهم بعيدين عن العمال بشكل عام ولاتتفاعل المرأة مع صاحب الشركة كثيرا لأنَّها تتعامل وتتلقى أوامرها من مسؤولين إداريين أي أنَّهم يتلقون الأوامر بدورهم من المدير أو صاحب الشركة أو المؤسسة .

ومن خلال ماسبق عرضه نستنتج بأنَّ أغلب الممارسين للعنف هم المسؤولون بحيث قدرت نسبة النساء الواتي تعرَّضن للعنف من طرف المسؤولين في العمل سواءا كان مسؤولا مباشرا أو مسؤولا عاما بـ 47.14% ، أي أنَّه من بين 88 إمرأة تعرَّضت للعنف في محيط العمل هناك 66 إمرأة مورس عليها هذا العنف من طرف مسؤولها في العمل.

الإستنتاج الجزئي حسب جداول الفرضية الأولى.

تنص فرضيتنا الاولى على وجود علاقة بين فئة التدرج الوظيفي للمرأة العاملة وتعرضها للعنف داخل مؤسسات العمل .

وتفيد دراستنا الميدانية وذلك حسب تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى أن:

-أغلبية المبحوثات يتميزن بعلاقة عادية مع زملائهن في العمل وقدرت نسبتهن بـ 69,29% فيما تم تسجيل نسبة 18,57% يتميزن بعلاقة زمالة مع زملائهن . ولم يتم تسجيل أية نسبة ذات دلالة إحصائية تبين الإختلاف في القطاعين .

-أما فيما يخص العلاقة بين المسؤولين والمبحوثات فقد أفادت الأغلبية بأن علاقتهن مع مسؤوليهن في العمل عادية بنسبة 60% ، تليها نسبة 36,43% تربطهم علاقة تعسفية مع المسؤولين وقد وجد هذا النوع من العلاقة أكثر إنتشارا في القطاع الخاص.

-فيما تم تسجيل نسبة 62,86% ممن أفدن تعرضهن للمضايقات في العمل ، فيما قدرت نسبة المبحوثات اللواتي لم يتعرضن لمضايقات 37,14% وقد سجلت النسب متقاربة في القطاعين إلا أننا نجدها بنسبة أكبر في القطاع العام .

أن أغلبية المبحوثات اللواتي تعرضن للمضايقة إعتبرن هذه المضايقات تحرشات جنسية بنسبة قدرت بـ62,86% ، أما عن سبب إعتبار المبحوثات هذه المضايقات عنف جنسي فقد تم تسجيل الأسباب التالية :

- كانت عبارة عن محاولات لمس وإحتكاك عمدي بجسم المرأة بنسبة22,86%
- كانت عبارة عن غزل وتحرشات شفوية بنسبة 13,57%
- عبارة عن إيحاءات جنسية 9,28%
- محاولات تقبيل 7,14%
- طلب الممارسة الصريح ومحاولات الإعتداء بـ 6,42%

بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى أن هناك علاقة بين التدرج الوظيفي للمرأة العاملة وتعرضها للعنف في مواقع العمل ، إذ تم التوصل إلى أنه كلما إنخفضت مرتبة المرأة من حيث التدرج الوظيفي كلما كانت أكثر عرضة للعنف وفي المقابل كلما إرتفعت مكانة المرأة من حيث تدرجها الوظيفي قل تعرضها للعنف كما أكدت هذه النتيجة في القطاعين على حد سواء.

-أن أغلب المتعرضات للعنف من فئة العاملات وقدرت بـ 51,42% ، بينما قدرت نسبة السكرتيرات والمستخدمات ب 19,28% .

ومنه نستنتج بأن العنف يكون أكثر إنتشارا عند فئات التدرج الوظيفي الدنيا ، عكس فئات التدرج العليا التي يساهم منصبها في التقليل من تعرضها للعنف بشكل نسبي .

ويعني هذا أن هناك علاقة بين التدرج الوظيفي للمرأة العاملة وتعرضها للعنف داخل مؤسسات العمل وهذا ما أكدته إجابات المبحوثات إذ تم التوصل إلى أن 66 إمرأة تعرضت للعنف داخل مؤسسات العمل من بين 88 إمرأة أفدن بوجود علاقة للمنصب الذي يشغلنه وتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل .

- ومنه نستنتج بأن أغلب المبحوثات أفدن بوجود علاقة بين تعرضهن للعنف ومنصبهن الذي يشغلته وأن علاقتهن التبعية التي تربطهن بمسؤوليهم في العمل هي السبب في تعرضهن للعنف لتأكيد هذه النتائج سنتطرق إلى هوية المعتدي حسب إجابات المبحوثات إذ نجد بأن 47,14% تعرضن للاعتداء من طرف مسؤولهم في العمل .

الأمر الذي يعكس بأن المرأة في مراتب التدرج الوظيفي الدنيا والمرتبطة بعلاقة تبعية مع مسؤولها في العمل تكون الأكثر عرضة للعنف داخل مؤسسات العمل.وأن المعتدي الذي يتميز في غالب الأحيان بإمتلاكه السلطة يقوم بإختيار ضحيته من بين فئات التدرج الوظيفي الدنيا.

- بالإضافة إلى ذلك أفادت 39,28% من المبحوثات بأنهن لو كن أعلى مرتبة من حيث التدرج الوظيفي كان ذلك سيقلل من تعرضهن للعنف ، وذلك لأنه كان سيكسبهن إحتراما أكثر في نظرهن. ومما سبق ذكره نستنتج بأن المرأة في أدنى مراتب التدرج الوظيفي تكون أكثر عرضة للاعتداء عن غيرها من فئات التدرج الوظيفي العليا التي تفرض للمرأة قدرا من الإحترام ، ذلك لأن المرأة في فئات التدرج الوظيفي الدنيا تخضع لسلطة المعتدي التي تخوله لمساومتها لمحاولة إرغامها عى تلبية رغباته.

ومنه نستنتج بأن هناك علاقة بين فئة التدرج الوظيفي للمرأة العاملة وتعرضها للاعتداء داخل مؤسسات العمل

المبحث الثالث:تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية.

الجدول رقم 22:توزيع المبحوثات حسب حالتهن المدنية وتعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل في القطاعين.

الحالة المدنية	العزباء				المتزوجة				المطلقة				الارملة				المجموع الجزئي						المجموع الكلي	
	القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		العزباء		المتزوجة		المطلقة		الارملة	
التعرض للعنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	14	58.33	26	61.9	26	65	14	53.85	6	100	2	100	/	/	/	/	40	60.61	40	60.61	8	100	/	/	88	62.86
لا	10	41.47	16	38.10	14	35	12	46.15	/	/	/	/	/	/	/	/	26	39.39	26	39.39	/	/	/	/	52	37.14
المجموع	24	100	42	100	40	100	26	100	6	100	2	100	/	/	/	/	66	100	66	100	8	100	/	/	140	100

يتبين لنا من خلال الجدول أنَّ أعلى نسبة اعتداء سجلت عند المبحوثات اللواتي ينتمين إلى فئة المطلقات وقدرت نسبنهن بـ 100% ، تليها في المرتبة الثانية كل من فئتي المتزوجات والعازبات بنسبة قدرت بـ60.61% لكل فئة من هاتين الفئتين ، هذا بالنسبة لتوزيع النسب حسب التعرض للعنف ، أمَّا من حيث عدم التعرض للعنف فنجد بأنَّه جاءت كل من فئتي العازبات والمتزوجات في المرتبة الأولي بنسبة قدرت بـ 39.39% لكل فئة من هاتين الفئتين بينما لم نسجل أيَّة نسبة للحالة المدنية المطلقة ، أمَّا عن فئة الأرامل فهي منعدمة في القطاعين .

وتتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل الآتي : بحيث جاءت في المرتبة الأولى في القطاعين العام والخاص ممثلة من نفس فئة الحالة المدنية بنفس النسبة حيث مثلت هذه المرتبة من طرف المبحوثات المطلقات وقدرت بنسبة 100% في كل قطاع ، تليها في المرتبة الثانية في القطاع العام فئة المتزوجات حيث قدرت نسبتهن بـ 65% أما في القطاع الخاص فنجد هذه المرتبة مجسَّدة من طرف فئة العازبات حيث قدرت بنسبة 61.9% ، في حين نجد بالمرتبة الثالثة من حيث التعرض للعنف في القطاع العام فئة المبحوثات اللواتي ينتمين إلي الحالة المدنية العزباء حيث قدرت نسبتهن بـ 58.33% ، في حين نجد هذه المرتبة في القطاع الخاص مجسدة من طرف المبحوثات المتزوجات بحيث قدرت بنسبة 53.85% ، هذا بالنسبة لتوزيع هذه النسب من حيث التعرض للعنف ، أمَّا من حيث توزيع نسب إجابات المبحوثات حول عدم تعرضهن للعنف وحالتهن المدنية فنجدها موزعة على القطاعين بالشكل الآتي :

نجد بالمرتبة الأولى في القطاع العام فئة المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الحالى المدنية العزباء بحيث قدرت نسبتهن بـ 41.67% ، في حين نجد هذه المرتبة مجسَّدة في القطاع الخاص من طرف المبحوثات المتزوجات بحيث قدرت نسبتهن بـ 46.15% .

أمَّا عن المرتبة الثانية من حيث عدم التعرض للعنف فنجدها في القطاع العام ممثلة من طرف فئة المبحوثات المتزوجات بحيث قدرت بـ 35% ، في حين نجدها في القطاع الخاص متقاربة من حيث النسبة مع القطاع العام حيث قدرت بـ 38.10% لكنَّها جسدت من طرف فئة المبحوثات المتزوجات أمَّا عن فئتي الأرامل والمطلقات فلم نسجل أيَّة نسبة حولهما إذ كانت نسبة هاتين الفئتين منعدمة في القطاعين من حيث التعرض وعدم التعرض للعنف .

التحليل :

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية أنَّ للحالة المدنية دور في تعرض المرأة للاعتداء داخل مؤسسات العمل ، إذ وجدنا بأنَّ كل من المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الحالة المدنية المتمثلة في المطلقات تعرَّضت للعنف ، ويرجع ذلك إلى النظرة الدونية للمرأة المطلقة في المجتمع ، بمعنى آخر يرجع السبب في ذلك إلى الوصمة التي يلحقها المجتمع بالمرأة المطلقة ، والوصمة هي التي تنسب الأخطاء إلى أشخاص في المجتمع فتصفهم بصفاة بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير الشائعات من حولهم

ومن أهم ما توصف به المرأة المطلقة في مجتمعنا بأنَّها سهلة المنال ولاتملك شيئا تخاف عليه ، إذ أنَّه سبق لها وأن فقدت بكارتها لذلك فهي لن تمانع من ممارسة الجنس مع أي رجل الأمر الذي وضعها في المرتبة الأولى من حيث التعرض للاعتداء الجنسي داخل مؤسسات العمل ، ولاتختلف النظرة إليها حسب القطاعين .

أمَّا في القطاع العام فنجد بأنَّ فئة المتزوجات هنَّ الأكثر عرضة للعنف ، ويرجع السبب في ذلك في القطاع العام الذي أجرينا به دراستنا هي المناوبات الليلية التي تقوم بها المرأة المتزوجة والتي يرى من خلالها المسؤول بأنَّه يمكنها أن ترضخ له لأنَّها متعودة على ممارسة الجنس أثناء الليل ، الأمر الذي يجعلها ربَّما ترضخ له خاصة وأنَّ مجتمعنا يربط دائما العلاقة الجنسية بالليل .

أمَّا عن القطاع الخاص فنجد بأنَّ فئة الحالة المدنية العزباء هي من إحتل المرتبة الثانية ، وذلك لأنَّهن دون حماية هذا مايجعل المتحرش بالقطاع الخاص يستغلها ويتحرش بها بما أنَّها ليست مرتبطة فيقوم بإغرائها ويحاول الإيقاع بها عن طريق وعدها بالزواج أو مساومتها علي الترقية أو الزيادة في الإجر .

أمَّا في المرتبة الثالثة فقد وجدنا بالقطاع العام أنَّ فئة العازبات هنَّ أقل تعرضا للعنف عكس ماهو عليه الحال في القطاع الخاص الذي وجدنا فيه بأنَّ المرأة ذات الحالة المدنية المتزوجة هي الأقل تعرضا للعنف في القطاع الخاص ، ويرجع السبب في ذلك بأنَّه في المؤسسات الخاصة ينظر إلى المرأة المتزوجة باحترام وذلك نتيجة عدم الإختلاط والمحاكات بين الجنسين بشكل كبير وعدم البقاء مع بعضهم لفترات طويلة ، إذ كل واحد منهم يكون في عمله عكس ماهو عليه الحال في القطاع العام الذي يعطي وقتا ومساحة أكثر للإختلاط بين الجنسين سواء كانت هذه النساء متزوجات أو مطلقات .

منه نستطيع القول بأنَّ هناك علاقة بين الحالة المدنية للمرأة العاملة وتعرضها للعنف ، إذ تأثر وتساهم الحالة المدنية المتمثلة في فئة المطلقات بشكل كبير في تعرض المرأة للعنف ، أمَّا باقي فئات التدرج الوظيفي فإنَّ تأثيرها يكون نسبيا إلى حد ما .

الجدول رقم 23 :يبين توزيع إجابات المبحوثات حول وجود علاقة لحالتهن المدنية وتعرضهن للعنف حسب القطاعين .

التعرض للعنف	نوع القطاع / وجود علاقة للحالة الدنية	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	هناك علاقة	28	40	26	37.14	54	38.57
	لاتوجد علاقة	18	25.71	16	22.86	34	24.29
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
	لا	24	34.29	28	40	52	37.14
	المجموع الكلي	70	%100	70	%100	140	%100

يسجل الجدول الإتجاه العام فيما يخص رأي المبحوثات حول مساهمة حالتهن المدنية في تعرضهن للعنف داخل مؤسسات العمل بوجود علاقة بين حالتهن المدنية وتعرضهن للعنف حيث قدرت نسبته بـ 38.57% ، تليه بعد ذلك نسبة إجابات المبحوثات اللواتي أفدن بعدم وجود علاقة لحالتهن المدنية بتعرضهن للعنف بحيث قدرت نسبتهن بـ 24.29% .تتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل الآتي :

بحيث جاء في المرتبة الأولى بالقطاع العام نسبة المبحوثات اللواتي رأين بأنَّ هناك علاقة بين حالتهن المدنية وتعرضهن للعنف بحيث قدرت نسبتهن بـ 40% ، تقابلها في القطاع الخاص نسبة 37.14% في نفس المرتبة وتمثل نفس إجابات المبحوثات .

أمَّا المرتبة الثانية في القطاعين فتعود إلى إجابات المبحوثات حول عدم وجود علاقة بين حالتهن المدنية وتعرضهن للعنف بحيث قدرت نسبته بـ 25.71% في القطاع العام مقابل 22.86% في القطاع الخاص .

التحليل :

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ بأنَّ أغلب المبحوثات أفدن بأنَّ هناك علاقة لتعرضهن للعنف بحالتهن المدنية ، ولاتختلف إجابات المبحوثات حول وجود علاقة لحالتهن المدنية بتعرضهن للعنف إذ أنَّنا لم نسجل فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثات في القطاعين. ولمعرفة السبب الذي جعل المبحوثات يرين وجود علاقة لحالتهن المدنية بتعرضهن للعنف سطرنا الجدول التالي:

الجدول رقم 24 : الفئة الأكثر تعرضا للعنف حسب الحالة المدنية في القطاعين.

نوع القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
الفئة الأكثر شدة	ك	%	ك	%	ك	%
العزباء	18	25.71	16	22.86	34	24.29
المتزوجة	/	/	/	/	/	/
المطلقة	52	74.29	54	77.14	106	75.71
الأرملة	/	/	/	/	/	/
المجموع	70	100	70	100	140	100

يتبين لنا من خلال الجدول بأنَّ أعلى نسبة إرتكزت حول المبحوثات بأنَّ المرأة في الحالة المدنية المطلقة هي التي تكون أكثر تعرضا للعنف بحيث قدرت بـ 35.71% ، تليها إجابات المبحوثات حول أنَّ المرأة في الحالة المدنية العزباء هي الأكثر تعرضا للعنف داخل مؤسسات العمل وقدرت بـ24.29% ، وتتوزع هذه النسب في القطاعين بنفس الترتيب من حيث الإجابات ، إذ جاءت المرتبة الأولى مجسدة في القطاع العام من طرف الإجابات حول أنَّ المرأة المطلقة هي الأكثر عرضة للعنف وقدرت بـ 74.29% ، تقابلها في القطاع الخاص بنسبة 77.14% في نفس المرتبة ونفس الإجابة ، أمَّا المرتبة الثانية في القطاع العام فقد جسدت من طرف إجابات المبحوثات حول أنَّ المرأة في الحالة المدنية العزباء هي الأكثر تعرضا للعنف وقدرت بـ 25.71% ، تقابلها في القطاع الخاص بنسبة 22.86 بنفس المرتبة لنفس إجابات المبحوثات .

التحليل:

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين لنا بأنَّ أغلب المبحوثات أفدن بأنَّ المرأة المطلقة هي الأكثر عرضة للاعتداء في مؤسسات العمل ، وتعكس هذه النسبة النظرة الدونية التي ينظر بها المجتمع إلى هذه الفئة من النساء والتي تكون في الكثير من الأحيان سببا في تعرضها للمشاكل ، وتقف دون إستمرارها في العيش دون التعرض للمضايقة سواءا كانت هذه المضايقات التي تتبلور في عدَّة أوجه مثل الإحتقار وعدم الإحترام ، والنظرة إليها على أنَّها فاقدة للأخلاق وأنَّها لم تستطع الحفاظ على بيتها بسبب طيشها أو عيب بها.

أمَّا الفئة التي إعتبرت بأنَّ المرأة في الحالة المدنية العزباء تكون أكثر عرضة للتحرش الجنسي ذلك لأنها تكون دون حماية وتتسم في معاملتها بالليونة والتلقائية ، بالإضافة إلى أنَّها مغرية من حيث ملابسها وعرضها لمفاتنها أكثر مما هو عليه الحال عند المتزوجات اللواتي يقف أزواجهن دون مبالغتهن في تبرجهن وخروجهن للعمل .

الجدول رقم 25 : تأثير العنف بالمرأة على علاقتها مع محيطها من الرجال في القطاعين.

التعرض للعنف	نوع القطاع / التأثير على العلاقة مع الرجال	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	أثَّر على العلاقة	33	47.14	35	50	68	48.57
	لم يؤثر على العلاقة	13	18.57	7	10	20	14.29
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	%100	70	%100	140	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أنَّ أعلى نسبة سجلت بالنسبة للمبحوثات اللواتي أفدن بأنَّ العنف الذي تعرَّضت له أثر على علاقتهن بمن حولهن من الرجال وقدرت نسبتهن بـ 48.57% ، تليها نسبة الإجابة بالنسبة للمبحوثات اللواتي أفدن بأنَّه لم يكن هناك تأثير على علاقتهن بمن حولهن من الرجال وقدرت نسبتهن بـ 14.29% ، وتتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل التالي : بحيث إحتلت المرتبة الأولى بالقطاع العام الإجابات بالنسبة للمبحوثات اللواتي أثر العنف الذي تعرَّضت له على علاقتهن بمن حولهن من الرجال ، وقدرت نسبتهن بـ 47.14% ، تقابلها في القطاع الخاص نسبة 50% في نفس المرتبة ممثلة نفس الإجابة السابقة ، تليها في المرتبة الثانية بالقطاع العام نسبة المبحوثات اللواتي لم يتركن العنف الذي تعرضن له أثرا على علاقتهن بمن حولهن من الرجال وقدرت نسبتهن بـ 18.57 % ، تقابلها في القطاع الخاص نسبة 10% مجسدة نفس الإجابة في نفس المرتبة .

التحليل :

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول ثبين لنا أنَّ أكبر نسبة سجلت خصت فئة المبحوثات اللواتي ترك تعرضهن للعنف أثرا على علاقتهن بمن حولهن من الرجال ، أي أنَّهن أصبحن يعانين من مشاكل في طريقة تعاملهم مع الجنس الآخر أي تغير طريقة المعاملة والتفاعل بين المرأة المتعرضة للعنف والمحيطين بها من الرجال ، الأمر الذي سيساهم في إضفاء وإنتاج خلل في العلاقات بين أفراد المجتمع ، وشعور الضحية بالإغتراب في حال وجودها وحيدة مع مجموعة أفراد من الجنس الآخر ، أي أنَّ المرأة تصبح تعاني من الأنوميا الإجتماعية التي تمنعها من التفاعل بشكل جيد مع أفراد المجتمع من الجنس الآخر ، ويأتي هذا الأمر كنتاج عن فقدان المرأة أو حيرتها في تحديد المعايير التي تتعامل بها مع الجنس الآخر، والذي يسمى في علم الإجتماع باللاَّمعيارية أي عدم القدرة على تحديد المعايير للسلوك الواجب تتبعه مع الفرد من الجنس الآخر في هذه الحالة .

الجدول رقم 26 : إجابة المبحوثات حول مساهمة تعرضهن للعنف في التأثير على حياتهن العائلية.

	نوع القطاع تأثير	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
التعرض للعنف	العنف على الحياة العائلية	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	نعم	26	37.14	26	37.14	52	37.14
	لا	20	28.57	16	22.86	36	25.72
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	100	70	100	140	100

يتبين لنا من خلال الجدول بأنَّ أعلى نسبة سجلت بالنسبة للمبحوثات اللواتي ترك تعرضهن للعنف تأثيرا على حياتهن العائلية وقدرت نسبتهن بـ 73.14% ، تليها نسبة إجابات المبحوثات اللواتي لو يؤثر تعرضهن للعنف على حياتهن العملية وقدرت نسبتهن بـ 72 .25 % ، وتتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل التالي :

جاءت في المرتبة الأولى بالقطاعين نسبة إجابات المبحوثات اللواتي أثر تعرضهن للتحرش على حياتهن العائلية ، وقد جسدت بنفس النسبة في القطاعين وقدرت بـ 37.14% ، تليها في المرتبة الثانية بالقطاعين نسبة إجابات المبحوثلت اللواتي لم يترك تعرضهن للعنف تأثيرا على حياتهن العائلية في القطاع الخاص بنسبة 22.86% .

التحليل :

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية بأنَّ العنف ضد المرأة يترك تأثيرا واضحا على حياتهن العائلية ويحدث ذلك نتيجة الضغوط التي تصبح المرأة تعاني منها بسبب خوفها من إكتشاف عائلتها للممارسات التي تتعرَّض لها في العمل خاصة إذا كانت متزوجة ، ممَّا ينعكس سلبا على طريقة تفاعلها ، إذ تصبح المرأة عدوانية في تصرفاتها وتشعر بالقلق الدائم وعدم الإستقرار.

ومنه نستنتج بأنَّ العنف بالمرأة يتمادى تأثيره على الأسرة والحياة العائلية لهذه المرأة ، إذ أنَّ الضغوط التي تمارس عليها تسبب لها مشاكل نفسية تنجم عنها عدَّة مشاكل إجتماعية في المحيط العائلي .

الجدول رقم 27: نوع التأثير الذي تركه الاعتداء على الحياة العائلية للمبحوثات حسب القطاعين.

	نوع القطاع / التأثير على الحياة العائلية	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
التعرض للعنف		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	نعم اصبحت عدوانية نتيجة الضغوط النفسية	10	14.29	8	11.43	18	12.86
	نعم اصبحت اشعر بالقلق وعدم الاستقرار	16	22.85	18	25.71	34	24.29
	لم يؤثر على حياتي العائلية	20	28.57	16	22.86	36	25.71
المجموع الجزئي		46	65.71	42	60	88	62.86
لا		24	34.29	28	40	52	37.14
المجموع الكلي		70	100	70	100	140	100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أنَّ أعلى نسبة سجلت عند المبحوثات اللواتي أفدن بأنَّه كان للعنف أثرا على حياتهن العائلية ، وكانت ممثلة من طرف نتيجة التأثير الممثلة في شعورهن بالقلق الدائم وعدم الإستقرار بنسبة قدرت بـ 24.29% ، تليها في النسبة الممثلة من طرف نتيجة التأثير المتجسدة في أنَّهن أصبحن عدوانيات في تصرفاتهن مع أفراد عائلاتهن وقدرت نسبتهن بـ 12.86% ، وتوزعت هذه النسب حسب نتائج التأثير بنفس ترتيب النتائج ، ونلاحظ بأنه لم تسجل فروقا ذات دلالة إحصائية في القطاعين من حيث ترتيب نتائج هذه الاعتداءات التي تتعرَّض لها المرأة على حياتها العائلية .

التحليل :

من خلال القراءة الإحصائية يتبين لنا بأنَّ أغلب المبحوثات اللواتي تعرَّضن للعنف داخل مؤسسات العمل أثر هذا الأخير على أمن وإستقرار حياتهن العائلية إذ نسجل العبارات التالية :

- أصبحت عدوانية في تصرفاتي نتيجة الضغوطاتت النفسية التي أعاني منها .

- أشعر دائما بالقلق وعدم الإستقرار .

أشعر بالقلق حينما أفكر أنَّ الخبر سيصل إلى عائلتي

الجدول رقم 28 : أسباب خروج المرأة للعمل في القطاعين.

نوع القطاع / نسب الخروج	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذاتية	17	24.29	27	38.57	44	31.43
مادية	53	75.71	43	61.43	96	68.57
أخرى	/	/	/	/	/	/
المجموع	70	100	70	100	140	100

تبين لنا من خلال الجدول أنَّ أعلى نسبة سجلت عند المبحوثات اللواتي أفدن بأنَّهن خرجن إلي العمل لدوافع مادية وقدرت نسبتهن بـ 68.57% مقابل 31.43% كانت دوافعهن في الخروج إلى العمل ذاتية ، وتتوزع هذه النسب على القطاعين في الشكل الآتي : جاءت في المرتبة الأولى بالقطاع العام نسبة المبحوثات اللواتي كانت دوافعهن للخروج إلى العمل مادية بنسبة 75.71% تقابلها في القطاع الخاص نفس المرتبة بنسبة 61.43% ممثلة نفس الإجابة ، في حين نجد في المرتبة الثانية في القطاع العام نسبة إجابات المبحوثات اللواتي أفدن بأنَّ دوافع خروجهن للعمل كانت ذاتية وقدرت بنسبة 24.29% تقابلها في القطاع الخاص بنسبة 38.57% .

التحليل :

يمكننا من خلال هذه القراءة الإحصائية أن نستخلص بأنَّ أغلبية النساء خرجن إلى العمل لدوافع مادية ، وذلك يفسر لنا عدم كفاية دخل الرجل وحده في المجتمع مع الإرتفاع المذهل في الأسعار الأمر الذي حدَّ من قدرة الرجل وحده على توفير متطلبات العيش لأسرته ، وهذا الأمر دفع بالعديد من النساء إلى الخروج للعمل وذلك لسد الفجوة المتمثلة في عدم التقارب بين الدخل الأسري وأسعار متطلبات العيش.

الجدول رقم 29: توزيع إجابات المبحوثات حول كفاية عدد أفراد الأسرة الذين يمارسون عملا مأجورا حسب القطاعين .

نوع القطاع / كفاية عدد العمال	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كاف	22	31.43	27	38.57	49	35
غير كاف	48	68.57	43	61.43	91	65
المجموع	70	%100	70	%100	140	%100

يظهر لنا من خلال الجدول بأنَّ أغلبية المبحوثات لايوجد عدد كاف في أسرهن يمارس عملا مأجورا وقدرت نسبتهن بـ 65% مقابل 35% ممن يوجد عدد كاف في أسرهن يمارس عملا مأجورا وتتوزع هذه النسب على القطاعين على الشكل الآتي :

إحتلت المرتبة الأولى بالقطاع العام نسبة إجابات المبحوثات حول عدم كفاية عدد الأفراد في أسرهن يمارسون عملا مأجورا ، وقدرت نسبته بـ 68.57% ، تقابلها في القطاع الخاص بنسبة 61.43% ممثلة مننفس فئة الإجابة و في نفس المرتبة ، في حين نجد المرتبة الثانية في القطاع العام ممثلة من طرف إجابات المبحوثات حول وجود عدد كاف في الأسرة يمارس عملا مأجورا وقدرت نسبتهن بـ 31.43% ، تقابلها في القطاع الخاص في نفس المرتبة بنسبة 38. 57 % مجسدة نفس اللإجابة .

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ أغلبية المبحوثات خرجن إلى العمل نتيجة عدم وجود عدد كاف في أسرهن يمارسن عملا مأجورا بالتزامن مع غلاء في الأسعار وعدم التناسب بين الدخل الأسري والقدرة الشرائية المجتمعي.

الإستنتاج حسب جداول الفرضية الثانية:

تفيد فرضيتنا الثانية وجود علاقة بين الحالة المدنية للمرأة العاملة وتعرضها للعنف داخل مؤسسات العمل.

ومن خلا تحليلنا لجداول الفرضية الثانية تم التوصل إلى النتائج التالية :

- المرأة في الحالة المدنية المطلقة تكون الأكثر عرضة للعنف وبذلك فإن الحالة المدنية المطلقة تجعل من المرأة أكثر تعرضا للعنف .إذ تم تسجيل نسبة 100%ممن ينتمين إلى هذه الحالة المدنية من بين أفراد العينة تعرضن للعنف داخل مؤسسات العمل بينما قدرت نسبة العنف بالنسبة إلى كل من فئتي العزباء والمتزوجة بنسبة 60,61% لكل فئة أي أننا لم نسجل أي إختلاف بين الفئتين بشكل عام.

.أما بالنسبة للقطاعين فقد سجلنا بأن النساء المتزوجات في القطاع الخاص هن الأكثر تعرضا للعنف 65% مقابل 58,33% من فئة العزبوات ، بينما نجد العازبات هن الأكثر تعرضا للعنف في القطاع الخاص بنسبة 61,90% مقابل 53, 85% لفئة العازبات ومنه توصلنا إلى عدم وجود إختلاف كبير بين الحالتين المدنيتين العزباء والمتزوجة وأن كلاهما معرضات للعنف في القطاعين .

-ومنه نستنتج بأن هناك علاقة للحالة المدنية المطلقة وتعرضها للعنف بالإضافة إلى وجود علاقة نسبية بين فئة العزباءو تعرضها للعنف.

ومنه نستنتج بأن هناك علاقة نسلبية بين النظرة التي ينظر بها المجتمع إلى كل حالة مدنية وتعرضها للعنف.

-و أن المرأة المطلقة هي الأكثر عرضة للعنف عن غيرها من الحالات المدنية الأخرى.وذلك نتيجة للنظرة إليها على أنها لقمة سهلة .وقد أجمعت 75,71% ممن أفدن بأن الحالة المدنية المطلقة هي التي يكون بها العنف أكثر شدة .مقابل نسبة 24,29% ممن أفدن بأن الحالة المدنية العزباء هي التي تكون بها المرأة أكثر تعرضا للتحرش والاعتداء .

- إلى جانب ذلك تم تسجيل نسبة 48,57% ممن أفدت تأثير العنف على علاقتهن ببمحيطهن من الرجال أما من حيث نسب نتائج التأثير فقد تم التوصل إلى:

- أن نسبة 20% أصبحن لا يتعاملن مع الرجل إلا للضرورة .
- ان 13, 57% أصبحن يتحاشين وجودهن بمفردهن مع رجل حتى ولو كان قريبا لهن مثل الأب والأخ.

-بالإضافة إلى ذلك توصلنا في الجدول رقم(33) إلى أن نسبة 37,14% ترك تعرضهن للعنف أثارا سلبية على حياتهن العائلية نتيجة الضغوطات النفسية التي صبحت تعاني منها المرأة والتي تسبب فيها شعور المرأة بالمطاردة الدائمة الذي يشعرها بالخوف والتوتر والقلق الدائم وعدم الإستقرار النفسي الذي يتسسبب للمرأة في الكثير من الأحيان بإنهيارات عصبية.

من خلال تحليل الجداول الخاصة بهذه الفرضية ، تم تسجيل أن أغلبية المبحوثات خرجن للعمل لدوافع مادية بنسبة 68.57% لأن أغلبية المبحوثات أفدن بأنه لايوجد عدد كاف في أسرهن يمارسن عملا مأجورا بنسبة65%.

المبحث الرابع : الإستنتاج العام للدراسة :

العنف الجنسي هو إستغلال مسؤول لعاملة تحت سلطته لتلبية رغباته الجنسية .

ومن خلال هذه الدراسة الميدانية التي تم من خلالها معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة في مؤسسات العمل تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أغلب المبحوثات ينتمين إلى الفئة العمرية من 18 إلى 39 سنة ، وهن في السن الطبيعية للعمل ، بالإضافة إلى أنهن ينتمين في الغالب إلى فئتي الحالة المدنية العزباء والمتزوجة .

- أن أغلبية المبحوثات من وسط جغرافي حضري ، الأمر الذي يعكس أن المرأة في الوسط الجغرافي الحظري أكثر إقبالا على العمل عن غيرها من الأوساط الحضرية الأخرى .

- أن معظم المبحوثات ينتمين إلي فئة العاملات ، تليها نسبة السكرتيرات .

- أن أغلبية المبحوثات يتميزن بعلاقة عادية مع زملائهن في العمل ، الأمرنفسه بالنسبة للعلاقة مع المسؤولين ، إذ وجدنا بأنها تكون في غالب الأحيان عادية أي تكون في الغالب علاقة تبعية يخضع فيعا العامل لأوامر مسؤوله ، إلا أنه تبين لنا وجود علاقة تعسفية بنسبة معتبرة في القطاع الخاص .

- أن أغلب المبحوثات تعرضن لمضايقات في العمل بنسبة 62.86% مقابل نسبة 37.14% ممن لم يتعرضن لمضايقات في العمل ، بالإضافة إلى ذلك أدرجت جميع المبحوثات المضايقات التي تعرضن لها في إطار العنف بنسبة 62.86% ، أي أنه تم تسجيل 88 مبحوثة تعرضت للعنف داخل مؤسسات العمل من بين 140مبحوثة وهو العدد الإجمالي لعينتنا ، إذ توزعت هذه المبحوثات كالتالي : تمَّ تسجيل 46 مبحوثة من مجموع 70 مبحوثة بالقطاع العام تعرضت للعنف مقابل 42 مبحوثة من مجموع 70 مبحوثة تعرضت للعنف في القطاع الخاص ومنه نستنتج بأن إنتشار العنف يكون بنسب متقاربة في القطاعين على حد سواء ، إلا أننا نجده بنسبة أكبر في القطاع العام .

وتم تسجيل أن نوع العنف الأكثر إنتشارا هو التحرش المادي ، ويتجسد في غالبية الأحيان في محاولات لمس وإحتكاك ، ونجده في القطاع الخاص أكثر مما هو عليه في القطاع العام ، يليه التحرش الشفوي أو الضمني ونجده أكثر إنتشارا في القطاع العام .

بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلي أن أغلبية المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف ينتمين إلي فئات التدرج الوظيفي الدنيا ،عاملات ، سكرتيرات ومستخدمات ، أما فيما يخص توزيع هذه الفئات على القطاعين فنجد بأن المستخدمات هن الأكثر تعرضا للعنف في القطاع العام ، في المقابل نجد فئة السكرتيرات هن الأكثر تعرضا للعنف في القطاع الخاص ، أماعن العاملات فلا تختلف نسبة تعرضهن للعنف في القطاعين .

كما أفادت 66 مبحوثة من بين 88 مبحوثة تعرضت للعنف أنه تمت مساومتها للخضوع لرغبة المتحرش ، أما عن نوع المساومة التي تتعرض لها المرأة في القطاعين فنجد بأن المرأة في القطاع اللعام تتم مساومتها على الترقية او مقابل مادي لقاء عرض خدماتها الجنسية ، بينما تنتشر في القطاع الخاص المساومة على الزيادة في الأجر .

ومنه نستنتج وجود علاقة بين فئات التدرج الوظيفي للمرأة العاملة وتعرضها للعنف داخل مؤسسات العمل ، إذ أن المرأة في أدنى مراتب سلم التدرج الوظيفي تكون الأكثر عرضة للعنف لأنها تخضع لسلطة الجاني ، هذه الأخيرة التي تخوله للضغط عليها ومساومتها من أجل الخضوع لرغباته والإمتثال لأوامره الشهوانية لا الإدارية .

بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى أن المرأة في الحالة المدنية المطلقة تكون الأكثر عرضة للعنف بنسبة 100% ، بينما لم نسجل نسب ذات دلالة إحصائية بين الفئات المدنية الباقية ، إذ أنه تم تسجيل نسبة 60.61% لكل من الفئتين المدنيتين العزباء والمتزوجة ، بحيث تكون المرأة المتزوجة أكثر عرضة للعنف في القطاع العام ، بينما تكون العزباء أكثر تعرضا للتحرش في القطاع الخاص ومنه فإن المرأة في الحالة المدنية المطلقة تكون أكثر عرضة للعنف عن غيرها من الحالات المدنية ، إلا أن هذا لايعني أن المرأة في الحالت المدنية الأخرى لاتتعرض للعنف إنما يكون العنف أقل إنتشارا بين هذه الفئات.

ومنه نستنتج بأن المعتدي يتعرض لجميع النساء من كل الحالات المدنية ، إلا أن المطلقة تكون أكثر عرضة للعنف بسبب نظرة المجتمع الدونية لها ، و الدليل على ذلك هو أنَّ نسبة 75.15% من المبحوثات أفدن حسب إجابتهن بأن المرأة المطلقة هي الأكثر عرضة للعنف الجنسي داخل مؤسسات العمل بسبب النظرة إليها على أنها لقمة سهلة .

أفادت أغلب المبحوثات أن تأثير التهديدات التي تعرضن لها على حياتهن العائلية دون حياتهن العملية إضافة أن أغلب المبحوثات تم تهديدهن بالطرد من العمل مع العلم بأن معظمهن خرجن للعمل لدوافع مادية بنسبة 68.57% .

وقد أبدت أغلبية المبحوثات أن المعتدي يستغل سلطته للتحرش بهن ، أي خضوعها للسلطة هو يجعلها تسكت عن تعرضها للتحرش ، بحيث أفادت نسبة معتبرة أن خوفهن من فقدان منصبهن هو السبب في سكوتهن . وبهذا نجد بأن الفرضيات المقترحة في بداية الدراسة قد تحققت إلى درجة كبيرة في ميدان بحثنا ماعدا فرضيتي إختلاف العنف حسب نوع القطاع وحسب الحالة المدنية للمرأة ، إذ نجد بأنهما تحققتا لكن ليس بنسبة كبيرة .

ومنه نستنتج بأن هناك علاقة بين كل من الحالة المدنية للمرأة العاملة وتدرجها الوظيفي في تعرضها للعنف داخل مؤسسات العمل ، بالإضافة إلى وجود علاقة بين كل من خوف المرأة من فقدانها لمنصبها وخوفها من العار والفضيحة ، بالإضافة إلى صعوبة إثباتها موقفها لعدم توفر الإثبابات المادية الكافية وموقفها السلبي إتجاه الاعتداءات التي تمارس عليها في القطاعين .

خـاتمة:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة في مؤسسات العمل من الظواهر التي بدأت في الإنتشار بشكل واسع النطاق خاصة مع التغير السريع الحاصل في المجتمع والذي ساهم في إكتساح المرأة لسوق العمل ، إلا أنه بالرغم من هذا الخروج الواسع النطاق للمرأة إلى ميدان العمل نجدها لاتزال تعيش معاناة من وراء النظرة التقليدية السائدة عن المرأة بأنها لاتصلح إلا كربة بيت ، وبذلك تكون النظرة إلي المرأة العاملة على أنها إمرأة متمردة على وظيفتها البيولوجية ، ومن بين نتائج هذه النظرة نجد بأن هناك فئة كبيرة من الرجال ممن لم يتقبلو بعد خروج المرأة للعمل لايتوارون في التعرض لها بمضايقات يكون الهدف الثاني منها بعد إشباع رغباتهم الشهوانية هو إعادتها إلى مكانها الطبيعي بحثها على ترك وظيفتها .

ومن بين أفراد هذه الفئة من الرجال نجد فئة المسؤولين الذين يحاولون إستغلال المرأة جنسيا بوسائل مختلفة تتمحور حول تهديد ومساومة وإكراه المرأة من أجل الخضوع لرغباتهم الجنسية ، وتنتشر هذه الممارسات في جميع المؤسسات المجتمعية العامة منها والخاصة ، ويرجع ذلك إلى حالة الإنهيار والضياع والإغتراب التي تعيشها أنظمة هذه المؤسسات والتي يستغل المسؤول فيها سلطته لإخضاع وإبتزاز المرأة جنسيا خاصة إذا ماكانت تنتمي إلى فئات التدرج الوظيفي الدنيا ، إذ أن هناك علاقة طردية بين كل من التدرج الوظيفي للمرأة العاملة وتعرضها للعنف داخل مؤسسات العمل ، أي أنه كلما نزلنا في مراتب التدرج الوظيفي كلما إشتدت وزادت نسبة تعرض المرأة للعنف ، وفي المقابل كلما إرتفعنا في سلم التدرج الوظيفي كلما إنخفضت نسبة التعرض للعنف .

أما إذا كانت المرأة تنتمي إلى فئة المطلقات فإن ذلك سيزيد من حظها في التعرض للتحرش ، وذلك نتيجة النظرة السلبية الدونية والمحتقرة التني ينظر بها المجتمع إلى هذه الفئة من النساء ؛ ومع الظروف الإجتماعية القاسية التي أدت بالمرأة للخروج للعمل وذلك للإرتفاع الواسع الكبير للأسعار وإزدياد تكاليف العيش وحالة الإغتراب وعدم التوافق بين الأسعار والدخل تجد المرأة نفسها ملزمة بالعمل لكسب عيشها ، الأمر الذي يقف حاجزا أمامها في الكثير من الأحيان وبمنعها من إبلاغها عن تعرضها للعنف في الفضاء المهني ، بالإضافة إلى خوفها من العار والفضيحة التي سيتسبب بها شيوع خبر تعرضها للعنف في مجتمع رجولي تسوده قيم تنظر إلى المرأة على أنها المدانة الأولى إذا ماتعلق الأمر بقضية أخلاقية .

وأمام هذه الظروف تجد المرأة نفسها مرغمة على إتخاذ موقف سلبي إزاء تعرضها للعنف خاصة وأن إثباتها لموقفها يعد أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا ، وتجد المرأة نفسها مرغمة على السكوت لأنها تعرف مسبقا طبيعة الأحكام التي ستصدرها المحكمة في حقها إضافة إلى معرفتها المسبقة بخسارتها لقضيتها إجتماعيا حتى لو تم الحكم لصالحها قضائيا .

وعليه فإن ظاهرة العنف من الظواهر الإجتماعية التي يكون نقص الوعي التضامني في المجتمع سببا في إنتشارها وتناميها خاصة مع غياب القيم والمعايير الضابطة للسلوك الجنسي الذي تسبب بها النقص في التربية الجنسية وحالة الإغتراب في القوانين المجتمعية التي تكون السبب في نشر سلوكات بين أفراد المجتمع تتميز في الغالب باللامعيارية .

المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1 -إسماعيل حلمي جلال. **العنف الأسري** .دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،1999.

2 -إبراهيم كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت: 1984.

3 -أبو طاحون عدلي حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيلوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2000.

4 -السويدي محمد: محاضرات في الثقافة والمجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية،1985.

5 -الساعاتي حسن: علم الإجتماع الصناعي ،ط3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت،1980.

6 -القهواجي علي عبد القادر .علم الإجرام وعلم العقاب .الدار الاجتماعية للطباعة والنشر ،بيروت ،2000 .

7 -السيد عوض. جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر ، دراسة ميدانية على مرتكبي جرائم العنف الأسري في بعض السجون ، جنوب الوادي .

8 -العيسوي عبد الرحمان **.الجريمة و الجنوح و الإنحراف.** ، ط1 ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2001 .

9 -السمالوطي محمد توفيق ،" الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي" ،دار الشروق ، المملكة العربية السعودية ط، ، د ت.

10 - المجدوب علي: اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة، ط1، الدار اللبنانية، القاهرة، 1995.

11 - بورسيل جورمين: المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين، اليونيسكو: مؤسسة الخدمات الطباعية " درغام" لبنان،د ت.

12 - بيتر مونيك المرأة عبر التاريخ، تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، ترجمة هنريبت عبودي ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1979.

13 - بتوينز جونثان .بناء نظرية علم الاجتماع .ترجمة :محمد سعيد فرج،منشاة المعارف،الطبعة الثانية ،الإسكندرية 2000.

14 - تركي رابح: أصول التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2006.

15 - سعيد سحر:نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي ،دار دمشق ،الطيعة الأولى،دمشق ،1972.

16 - سيد منصور عبد المجيد،و زكريا أحمد الشربيني .**سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان** – الإرهاب ،ط1 ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،2003 .
17 - سيد فهمي محمد: المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث ، 2004.
18 - شمال حسن محمود.سوكولوجية الفرد في المجتمع .دار الأفاق العربية الطبعة الأولى، عمان، 2001.
19 - شريف فاتن محمد**. كرونولوجيا الاسرة و القرابة** . مطبعة الإنتصار للطباعة ، بيروت ، د ، ت.
20 - عبد المختار محمد خضر**. الإغتراب و التطرف نحو العنف** . دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1999.
21 - عبد الفتاح كاميليا إبراهيم ، "سيكولوجية المرأة العاملة" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1984.
22 - عبد المختار محمد خضر**. الإغتراب و التطرف نحو العنف** . دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1999.
23 - علبي عاطف ، " المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية ." المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1 ، بيروت ، 2006 .
24 - كلاس محمد ، "محاضرات في الإحصاء التطبيقي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993.
25 - زعيمي مراد: مؤسسات التنشئة الإجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.
26 - زرهوني الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1994.
27 - محمد جابر سامية.الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي .دار المعرفة الاجتماعية ، الإسكندرية، 2000 .
28 - معتوق جمال . وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن ، دراسة ميدانية للمارسة العنف ضد النساء خارج بيوتهن بمدينة البليدة ، رسالة ماجستير ، معهد علم الإجتماع ، جامعة الجزائر، 1992 .
29 - معتوق جمال ، "منهجية العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعي " ، بن مرابط للنشر ، ط 1 ، الجزائر،2009 .
30 - محمد شريف فاتن**. كرونولوجيا الاسرة و القرابة** . مطبعة الإنتصار للطباعة ، بيروت ، د ، ت .
31 - محمد العيسوي عبد الرحمان**.اضطرابات الطفولة والمراهقة و علاجها** . ط1 ، دار راتب الجامعية ، بيروت 2000 .

32 - محمد عاطف غيث . **قاموس علم الاجتماع** . الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1987 .
33 - منير جادو أميمة. **العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة و الإعلام** .دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ،سنة 2005 .
34 - محمد العيسوي عبد الرحمن. علم النفس الشواذ و الصحة النفسية. دار الراتب الجامعية ، بيروت ،1999 .
35 - محمد زيدان " البحث العلمي ، منهجه وتقنياته "، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، الجزائر ، 1984 .
36 - محمد علي محمد ، ً علم الإجتماع والمنهج العلمي ً دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دت.
37 - محمد سامية فهمي : مشاركة المرأة في تنمية المجتمع ، دار المعرفة، 2001.
38 - موريس أنجرس ،"منهجية البحث العلمي" ، في العلوم الإنسانية ، تر: بوزيد صحراوي ، سعيد سبعون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004، ص 301.
39 - ناجح محمد . دور مؤسسات الجريمة في الوقاية من الجريمة .المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة ،1999.
40 - نشأت إبراهيم أكرم: علم النفس الجنائي، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1998.
41 - هيدنسون فرانسيس: المرأة والجريمة ، ترجمة ريهام حسين إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة، 1999.
42 - وديع شكور جليل.**العنف والجريمة** .ط1،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،1997 .

القواميس والمعاجم :

43 - الفاروقي حارث سليمان. **المعجم القانوني** . مكتبة لبنان ، لبنان ، 1988 .
30 - كورنو جيرار معجم المصطلحات القانونية :ترجمة منصور قاضي ،المؤسسة الجامعية للنشر ،بيروت ،طبعة 1 1998 .
44 - ابن منظور . لسان العرب . ط1، ج 10،دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت، 2004.
45 - بنهام رمسيس: الوجيز في علم الإجرام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب ت.
46 - المنجد في اللغة و الإعلام ، ط 38 ، دار المشرق ، بيروت ، 2000 .
47 - بن فارس أحمد. معجم مقاييس اللغة . تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون ، ج 4 ، دار الفكر ، د،ت .
48 - طلعت همام. قاموس العلوم النفسية والاجتماعية . ط01. بيروت :مؤسسة الرسالة، 1984.
49 - دينكل ميتشل ، "معجم علم الإجتماع "، تر: محمد حسن إحسان ، دار الطليعة ، بيروت ، 1991.
50 - سليمان الفاروقي حارث. **المعجم القانوني** . مكتبة لبنان ، لبنان ، 1988 .

51 - سليم مريم وآخرون: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

المذكرات والرسائل :

52 - تابليت نور الدين: المرأة بين العمل والتنشأة الإجتماعية ، حالة المرأة الجزائرية ، رسالة دكتوراه، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2004.

53 - علجية حنان . العنف الجسدي داخل الأحياء الجاميعة المختلطة ، دراسة ميدانية لإقامة بني مسوس وبومرداس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 2001-2002.

54 - حميدة بقادة زينب:"جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري "،رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،1990 .

55 - حسني عصام : "الصحافة المكتوبة و ظاهرة العنف في الجزائر" ، رسالة دكتوراه ، قسم علوم الاتصال ، جامعة الجزائر ، 2005 .

56 - حجازي مصطفى . **التخلف الاجتماعي** . ط 2 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1980 .

57 - حسيبة لولي ،" دلالة العذرية عند الرجل الجزائري" ، مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 2007 .

58 - عبدون مصطفى . " وضع ملمح لمثيري أعمال العنف في ملاعب كرة القدم". رسالة ماجستير ،قسم علم النفس و علوم التربية ، جامعة الجزائر ، 2006 .

59 - معتوق جمال . " وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن"، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1992 .

المجلات ،المنشورات والدراسات :

60 - بن عويشة زوبيدة: أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية ، فسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر ، 1987.

61 - حويتي أحمد : " العنف المدرسي" مجلة الفكر الشرطي ، العدد 12، مجلد 04، يناير 2004، الشارقة .

62 - السيد عبد الله معتز. **العنف في الحياة الجامعية .** منشورات مركز البحوث و الدراسات النفسية ، القاهرة 2005، ص 36.

63 - فريق من الإختصاصيين . **المجتمع والعنف** . ترجمة الأب إلياس زحلاوى ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ،1975 .

64 - سيد إسماعيل عزت.**سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف** . ط1 .مشورات ذات السلاسل ، الكويت،سنة 1988 .

65 - شولي كلودين ، "عنف على حدى"، مجلة الإنسانيات ، عدد 10 ، مركز الأبحاث في الانتثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية من جامعة وهران سنة 2000.

66- شلق علي وآخرون : المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بحوث و مناقشات الندوة التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1982.

67 - محمد العيسوي عبد الرحمان: (علاج المجانين) ط 1 ، منشورات الحلب الحقوقية ، بيروت 2005 .

68- مغربي علي ، فضيل دليو وآخرون ، "المنهجية في العلوم الإجتماعية" ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 1999.

69-الميثاق الوطني الجزائري، سنة1976، ص144.

70- مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث: العولمة و النوع الإجتماعي ، المشاركة الإقتصادية للمرأة العربية ، تونس، 2001.

71- اليونسكو: الدراسات الإجتماعية عن المرأة في العالم العربي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1984.

72- نور الدين تابليت: المرأة بين العمل خارج البيت و التنشئة الإجتماعية للأبناء دراسة ميدانية لحالات من النساء العاملات في قطاعات الإدارة التعليم و الصحة، فسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر .

73- إحصائيات الديوان الوطني للتخطيط و الإحصاء لسنة 2010.

74- المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط: تقرير نهائي، المرأة و الرجل مارس 2000.

75- الدراسة الفرنسية التي أجرتها ENVFF سنة 2003 عن العنف ضد النساء في الأماكن العامة.

المراجع باللغة الاجنبية :

1-Adjali (M) et autres: Manuel de formation au dépistage et à l'écoute des femmes victimes de violence, à l'usage des prestataires, INSP, 2006 .

2-Angel (P), Amar (P): Psychologie des violences sociales,. cit, 2001.

3-Boutillier (s), lestrade (b) : le travail des femmes axes d'émancipation, l'Harmattan, paris, France, 2004.

4- Ben Atia Farouk," Le travail Fiminin en Algerie" , Ed Scocieté nationale D' editio et de dh ffusion , alger , 1970.

5-Boutillier (s), lestrade (b) : le travail des femmes axes d'émancipation, l'Harmattan, paris, France, 2004.

6-Debout (M), Larose (Ch): Violences au travail, 75 édition, les éditions de L'Atelier/ les éditions ouvrières, Paris.

7- medhar sliman .la violence sociale en algerie / edition .thala /1997 .

8- medhar sliman . **typologie de la violence a travers la societé algerienne** .edition /lrso .université d'alger ;2004 .

9- Fisher (G-N): psychologie des violences sociales, cit, 2004.

10- Fortino(s) La mixitè au travail, la dispute, le genre du monde, paris,sd.

11- Larousse . **dictionnaire encyclopedieque**. librairie larousse, France , 1985,p1079.

12- Roufleau berger (L), lanquetien(M-T): femmes d'origines étrangéres, travail, accés à l'emploi, discriminations de genre , la documentation Français , Paris ,2044.

13- lestrad(B): Femmes et travail en France, colloque, université de cergy pontoise, allemand, 21 et 22 mars 2003.

14- Rey Alaint, et collaborateurs **. le Robert dictionnaire d'aujourd'huit.edition** .les dictionnaires le robert, Paris, 1993 .

15- Saouidi (A) et autres : L'emploi féminin en Algérie, institut national de travail ; fondation friedrich ebert, Alger, 2005.

16- Semat (E): Femmes au travail, violences vécues, association sante et médecine du travail, syros, Paris, 2000 .

17- silvera (r): les femmes et le travail, nouvelles inégalités, nouveaux enjeux,75 édition,iser,u gict,séminaire,paris;1998-1999.

18- Une enquête nationale: Les violences envers les femmes en France, la documentation française, Paris, 2003.

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 بوزريعة ابو قاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان تحت عنوان:

عوامل العنف ضد المرأة العاملة

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من النساء العاملات بولاية تيبازة

ملاحظة :إن البيانات الواردة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي الرجاء وضع علامة **X** أمام الإجابة المناسبة

من انجاز الطالبة:

اللحياني كمال

تحت الدكتور:

سفيان دريس

السنة الجامعية:2018/2017

بيانات عامة

1 -السن:

2 -المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ عالي ☐

3 -الحالة المدنية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ ارملة ☐

4 -نوع المؤسسة التي تعملين فيها: قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐

5 -الوسط المعيشي: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

بيانات خاصة بالفرضية الاولى:

1 -هل تمارسين هاته الوظيفة منذ فترة طويلة: نعم ☐ لا ☐

2 - ماهو موقعك في التدرج الوظيفي للمؤسسة التي تعملين بها؟

إطارة ☐ عاملة ☐ سكرتيرة ☐ مستخدمة ☐ مسؤولة ☐

3 -كيف هي علاقتك بزملائك في العمل؟

علاقة عادية ☐ علاقة زمالة ☐ علاقة صداقة ☐ لا يوجد تفاعل ☐

4 -ماطبيعة العلاقة بين المسؤولين في المؤسسة والموظفين؟

علاقة عادية ☐ علاقة تعسفية ☐ علاقة زمالة ☐ علاقة صداقة ☐

5 -هل سبق لك وأن تعرضت للمضايقة؟

نعم ☐ لا ☐

6 -في حال الإجابة بنعم فما نوع هذه المضايقات؟

.....

7 -في نظرك ، هل المنصب الذى تشغلينه له علاقة بتعرضك لمثل هذه المضايقات؟

.....

8 -من طرف من تعرضت أو تلقيت هذه المضايقات؟

زميل ☐ مسؤول ☐ المدير ☐ الزوار ☐

9 -في نظرك ، لو آنت أعلي مرتبة من حيث التدرج الوظيفي هل لان المنصب سيقيك من مثل هذه المضايقات؟

.....

.....

10 - هل سبق لك وأن تدرجت في عدة مناصب في حياتك العملية؟

نعم ☐ لا ☐

11 - في حال الإجابة بنعم: فما هي أآثر الدرجات أو المناصب من التدرج الوظيفي الذى تكون فيه المرأة أو آنت فيه عرضة لمثل هذه المضايقات؟

عاملات ☐ سكرتيرات ☐ مستخدمات ☐ اطارات ☐ مسؤولات ☐

12 - هل تعتبرين هذه المضايقات عنف ؟

نعم ☐ لا ☐

13 - في حالة نعم لماذا؟

.....

.....

14 - هل كانت هذه المضايقات تحمل في طياتها محاولات اعتداء؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت نعم فكيف ذلك؟

.....

.....

15 - هل كانت هاته المضايقات تستغل من اجل مساومة المرأة؟

نعم لا

إذا كانت إجابتك بنعم فهل كانت هذه المساومة على:

الزيادة في الاجر ☐ التثبيت في المنصب ☐ ا مضاء عقد عمل ☐ تجديد العقد ☐ الترقية ☐

بيانات خاصة بالفرضية الثانية:

16 - في نظرك هل هناك علاقة بين حالتك المدنية وتعرضك للعنف؟

.....

.....

.....

17 - من هي المرأة الأآثر تعرضا للعنف حسب الحالة المدنية؟

العزباء ☐ المتزوجة ☐ المطلقة ☐ الارملة ☐

18 - هل أثرت هذه الممارسات علي علاقتك بمن حولك من الرجال؟

.....

.....

19 - مانوع العنف الذى تعرضت له؟

تحرش جنسي ☐ عنف مادي ☐ اعتداء ☐

20 - هل أثر العنف علي حياتك العائلية؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بنعم : فكيف ذلك؟ حددي

أصبحت عدوانية في تصرفاتك نتيجة الضغوطات النفسية ☐

أصبحت تشعرين بالقلق الدائم وعدم الاستقرار ☐

تغيرت معاملتك مع من حولك من الرجال ☐

غير ذلك حددي:

.....

.....

21 - هل أثر هذا العنف علي أدائك العملي؟

نعم ☐ لا ☐

22 - ماهي أسباب خروجك الى العمل؟

ذاتية ☐ مادية ☐ اخرى.....

23 - هل يوجد عدد كاف في أسرتك يمارسون عملا مأجورا؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين: منهم.....

.....

24 - هل هناك علاقة لحاجتك للعمل بتعرضك للعنف في مؤسسة العمل؟

نعم ☐ لا ☐

25 - علي أي أساس تتم مساومتك من طرف المعتدي لإخضاعك لرغباته؟

الطرد من العمل ☐ الحرمان من العلاوة والمكافآت ☐

الوقوف كالعقبة في وجود فرصة للترقية في السلم الوظيفي ☐

اخرى حددي.....

.....

.....